

---

تقرير تقييم الإمتثال الصادر عن مكتب المحقق المستشار للتقيد بشؤون الأنظمة - شركة  
دايهان لطاقة الرياح في الأردن

مشروع مؤسسة التمويل الدولية رقم 35349

تأجيل القرار بالتحقيق

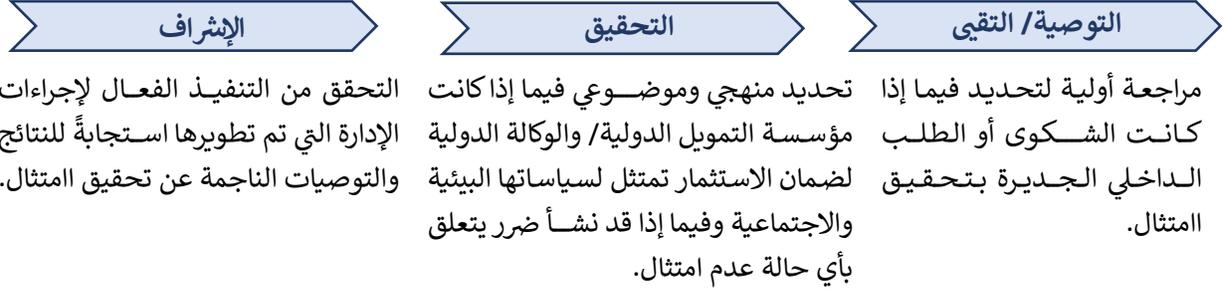
## نبذة عن مكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة

إن مكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة هو عبارة عن آلية مستقلة للمساءلة الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار والذين هم أعضاء لمجموعة البنك الدولي. إذ نعمل جاهدين لتسهيل إيجاد حلول للشكاوى المقدمة من قبل الأشخاص الذين قد يتأثرون بمشروعات مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بشكل عادل وموضوعي وبناء وبشكل يعمل على تحسين النتائج البيئية والاجتماعية للمشروع إضافة إلى تعزيز المساءلة العامة والتعلم لدى مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

إن مكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة هو وظيفة مستقل يرفع تقاريره مباشرةً إلى مجلسي- مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. للمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع [www.cao-combusman.org](http://www.cao-combusman.org).

## نبذة عن وظيفة الأمتثال لمكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة

قام مكتب المحقق بمراجعة امتثال مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار للسياسات البيئية والاجتماعية وتقييم الضرر الناجم لعدم الامتثال والتوصية بالإجراءات التصحيحية عند الاقتضاء. تعتمد وظيفة الامتثال لمكتب المحقق على نهج من الثلاث الخطوات التالية:



## جدول المحتويات

ب	نبذة عن مكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة.....
٥	الاختصارات.....
6	الموجز التنفيذي.....
1-	مقدمة 9
9	أ) لمحة عامة عن استثمار مؤسسة التمويل الدولية.....
9	ب) نطاق ومنهجية تقييم الامتثال.....
10	2- المخاوف المثارة من قبل أصحاب الشكوى.....
10	3- ملخص رد مؤسسة التمويل الدولية.....
12	4- ملخص رد العميل.....
12	5- تحليل تقييم مكتب المحقق.....
13	أ) إطار ومعايير أداء سياسة مؤسسة التمويل الدولية ذات الصلة.....
14	ب) تحليل معايير التقييم فيما يتعلق بإدعاءات الشكوى.....
14	1) الإفصاح عن معلومات المشروع البيئية والاجتماعية وإشراك أصحاب المصلحة.....
14	14.....1.أ) التحليل الأولي للامتثال لسياسة مؤسسة التمويل الدولية
17	17.....1.ب) التقييم الأولي للضرر
17	17.....1.ج) تحليل الصلة المعقولة بين ادعاءات الضرر وعدم الامتثال المحتمل لمؤسسة التمويل الدولية
18	2) الآثار من توريينات الرياح والافتقار المدعى به للتعويض عن مثل هذه الآثار.....
19	19.....2.أ) التحليل الأولي للامتثال لسياسة مؤسسة التمويل الدولية
22	22.....2.ب) التحليل الأولي للضرر
23	23.....2.ج) تحليل الصلة المعقولة بين إدعاءات الضرر وعدم الامتثال المحتمل لمؤسسة التمويل الدولية
23	3) قضايا أخرى مثارة: اصطدام الطيور وغبار الإنشاء.....
24	6- طلب الإدارة لتأجيل تحقيق مكتب المحقق.....
25	7- تحليل مكتب المحقق لطلب الإدارة بتأجيل قرار التحقيق.....
25	أ) شدة الضرر وما إذا كانت القضايا المثارة قابلة للحل المبكر.....
25	ب) التزامات محددة تتناسب مع القضايا المثارة والمتضمنة في رد الإدارة.....
26	ج) آراء أصحاب الشكوى بشأن طلب الإدارة بالتأجيل.....
27	8- القرار بالموافقة على تأجيل قرار مكتب المحقق بالتحقيق.....
28	9- شروط التأجيل كما وافقت عليها الإدارة.....
28	10- إطار الإشراف والجدول الزمني للتأجيل.....
29	11- قرار مكتب المحقق.....
30	الملحق رقم 1: الشكوى.....

- الملحق رقم 2: رد إدارة مؤسسة التمويل الدولية..... 31
- الملحق رقم 3: رد العميل..... 60
- الملحق رقم 4: اعتبارات متعلقة بالتقييم وفقاً لسياسة مكتب المحقق..... 64

## الاختصارات

الاختصار	التعريف
CAO	مكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة (التابع لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار)
CEA	تقييم الآثار التراكمية
E&S	بيئية واجتماعي
ESIA	تقييم الأثر البيئي والاجتماعي
ESAP	خطة العمل البيئية والاجتماعية
ESDD	العناية الواجبة للقضايا البيئية والاجتماعية
ESMS	نظام الإدارة البيئية والاجتماعية
ESRS	ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية
ESRP	إجراءات المراجعة البيئية والاجتماعية
IFC	مؤسسة التمويل الدولية
MIGA	الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
PS	معايير الأداء (لمؤسسة التمويل الدولية)
SEP	خطة إشراك أصحاب المصلحة
SII	ملخص معلومات الاستثمار
ToR	الإطار المرجعي

## الموجز التنفيذي

يوثق تقرير الامتثال هذا مراجعة مكتب المحقق الأولية لشكوى مقدمة من قبل ثلاثة أخوة يملكون قطعة من الأرض على مقربة من مشروع دايهان لطاقة الرياح الواقع في محافظة الطفيلة الأردنية. قامت مؤسسة التمويل الدولية بالاستثمار في المشروع عام 2008 لدعم تطويره وإنشائه وتشغيله. يخلص تقرير امتثال مكتب المحقق إلى أن بعض القضايا التي أثرت ضمن الشكوى جديرة بالتحقيق وخاصة الإدعاءات المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات وإشراك أصحاب المصلحة وتقييم آثار توريينات الرياح الخاصة بالمشروع على قطعة أرض أصحاب الشكوى. إلا أن مكتب المحقق قد قرر استجابة لطلب من مؤسسة التمويل الدولية وبعد التشاور مع أصحاب الشكوى تأجيل قراره بالتحقيق. إذ سيعطي التأجيل مؤسسة التمويل الدولية وعمالها فرصة تنفيذ خطة عمل مدتها ستة أشهر تم تصميمها للاستجابة لمطالبه أصحاب الشكوى بطريقة تتفق مع المتطلبات البيئية والاجتماعية لمؤسسة التمويل الدولية.

## السياق والاستثمار

لقد قامت مؤسسة الاستثمار الدولية بالاستثمار في العديد من مشاريع الطاقة المتجددة في الأردن بما فيها أول مزرعة رياح مستقلة لإنتاج الطاقة في الأردن في محافظة الطفيلة عام 2013 إضافة إلى مشاريع متعددة للطاقة الشمسية.

وفي سبتمبر عام 2018 استثمرت مؤسسة الاستثمار الدولية في شركة ديهان لطاقة الرياح (المشار إليها هنا بـ "العميل" أو "الشركة") المملوكة من قبل شركتين كوريتين لتوليد الطاقة. ولقد تم تصميم استثمار المؤسسة الدولية للاستثمار لدعم تطوير وإنشاء وتشغيل وصيانة مزرعة رياح بطاقة 51.75 ميغاوات في محافظة الطفيلة الأردنية. ويتوقع من الشركة أن تقوم بتزويد شركة الكهرباء الوطنية الأردنية بالطاقة الكهربائية بموجب اتفاقية شراء طاقة مدتها 20 عاماً حيث بدأ العمل بإنشاء المشروع في نوفمبر لعام 2018 وبدأ التشغيل التجاري في يوليو لعام 2021. ويصنف استثمار مؤسسة الاستثمار الدولية في شركة ديهان بمشروع ذو فئة "أ" بموجب سياسة الاستدامة الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية نتيجة للمخاطر الكبيرة المتعلقة بالتنوع البيولوجي نظراً لقرب المشروع من منطقة محمية وإمكانية حدوث آثار سلبية تراكمية على الطيور. إلا أنه؛ باستثناء هذه الآثار، توقعت المراجعة السابقة للاستثمار التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية أن تكون المخاطر الاجتماعية وغيرها من المخاطر للمشروع منخفضة.

## الشكوى

استلم مكتب المحقق في 16 يونيو 2020 شكوى مقدمة من قبل ثلاثة أخوة يملكون قطعة أرض تقع على بعد يقارب 500 متر من أحد توريينات المشروع. ويقطن أصحاب الشكوى في مدينة الطفيلة على بعد يقارب 16 كم من منطقة المشروع إلا أنهم يقومون بزيارة قطعة الأرض لرعاية المحاصيل وقطعة الأرض نفسها بمستويات تردد مختلفة على مر السنين. تثير الشكوى ادعاءات بخصوص عدم إفصاح المشروع عن المعلومات البيئية والاجتماعية، وغياب إشراك أصحاب المصلحة، وآثار مترتبة على إنشاء المشروع وتشغيله. حيث يدعي أصحاب الشكوى بأن الشركة لم تقم بتوفير أية معلومات تتعلق بالمشروع، وآثاره البيئية والاجتماعية أو أية تدابير التخفيف، وأنها لم تقم بإشراكهم في مشاورات أصحاب المصلحة. كما قاموا بإثارة مخاوف مختلفة من بينها قضايا تخص السلامة نتيجة الخطر المحتمل لسقوط شفرات توريينات الرياح على الأرض المجاورة لهم. كما يؤكدون على أن تأثيرات الضوضاء وميض الظل الناجمين من توريينات الرياح على أراضيهم كانت أعلى من المستويات المسموح بها. يكما ويجادل أصحاب الشكوى بأنه لم يتم تعويضهم بشكل ملائم عن هذه المخاطر والآثار على أرضهم سواء من خلال استئجار أرضهم من قبل الشركة أو من خلال برامج تقاسم المنفعة الأخرى.

## ردود مؤسسة التمويل الدولية والعميل

قامت مؤسسة التمويل الدولية والعميل في 14 مارس 2021 بتقديم ردودهم على الشكوى حيث أشار كلاهما إلى أن تعريف وتقييم وإدارة الآثار البيئية والاجتماعية للمشروع تتماشى مع متطلبات سياسة مؤسسة التمويل الدولية وأكدوا على امتثالهم

لالتزامات السياسة المتعلقة بالإفصاح عن معلومات المشروع ومشاورة وإشراك أصحاب المصلحة. كما وذكرت مؤسسة التمويل الدولية والعميل بأنه لا توجد هيكل مادية دائمة على أرض أصحاب الشكوى مؤكداً على أنها ظلت شاغرة منذ بدء المشروع وأنه لم يتم استخدامها لأنشطة اقتصادية. ولهذا السبب يجزمان بأنه لا يمكن اعتبارها مستقبل حساس لتأثيرات توربينات الرياح وبالتالي ليس هناك حاجة لتنفيذ تدابير تخفيف.

ومع ذلك، طلبت مؤسسة التمويل الدولية من مكتب المحقق تأجيل قراره ببدء التحقيق في هذه القضية. وضمن هذا السياق، تعهدت مؤسسة التمويل الدولية بالعمل مع العميل لتعزيز إشرافهما على استخدام الأراضي بالقرب من المشروع وتوثيقهما لذلك. حيث أن الهدف من الإشراف المعزز هو تحديد إمكانية وجود مستقبلات حساسة جديدة تتأثر بالمشروع وكذلك تنفيذ تدابير تخفيف كافية حيثما تتجاوز تأثيرات الضوضاء ووميض الظل من توربينات الرياح العتبات الإلزامية والمطلوبة.

### تحليل مكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة

وفقاً لسياسة مكتب المحقق فإن الغرض من تقييم امتثال مكتب المحقق هو تحديد فيما إذا كانت الشكوى جديرة بالتحقيق من خلال تطبيق المعايير التالية: (أ) فيما إذا كان هناك مؤشرات أولية على حدوث ضرر أو ضرر محتمل؛ (ب) فيما إذا كان هناك مؤشرات أولية على احتمالية عدم امتثال مؤسسة التمويل الدولية لسياساتها البيئية والاجتماعية؛ و (ج) فيما إذا كان الضرر المدعى به مرتبط بشكل معقول بعدم الامتثال المحتمل.

بناءً على مراجعة أولية للمعلومات المتاحة، يخلص تقييم مكتب المحقق إلى أن الشكوى تستوفي المعايير الثلاثة للمشروع في تحقيق امتثال (على الرغم من أنه، كما هو مذكور أعلاه، قد قرر مكتب المحقق تأجيل قرار التحقيق في هذه الحالة):

#### أ) وجود مؤشرات أولية لضرر يلحق بأصحاب الشكوى، وتحديد فيما يتعلق بادعاءات أصحاب الشكوى بخصوص:

- نقص المعلومات والتشاور والإشراك فيما يتعلق بمخاطر المشروع وآثاره وتدابير الوقاية والتخفيف البيئية والاجتماعية على الرغم من كونهم أصحاب مصلحة ذوي صلة بصفتهم ملاك أرض داخل منطقة تأثير المشروع وعلى مقربة من بصمة المشروع وهيكله الأمر الذي من شأنه من المحتمل قد أدى إلى حرمانهم من فرصة إبداء آرائهم ومخاوفهم المتعلقة بالمشروع والطريقة التي يؤثر بها عليهم وتدابير التخفيف المرتبطة بها.
- عدم تقييم استخدام أرضهم والنظر في الآثار المحتملة على استخدام أرضهم مثل الضوضاء ووميض الظل التي تتجاوز العتبات الإلزامية.

#### ب) وجود مؤشرات أولية على احتمالية عدم امتثال مؤسسة التمويل الدولية لسياساتها البيئية والاجتماعية وعلى

وجه التحديد مسؤوليتها عن المراجعة والإشراف على تطبيق الآتي: متطلبات معيار الأداء 1. لم تتمكن مراجعة المعلومات المقدمة إلى مكتب المحقق من تأكيد حدوث ما يلي بطريقة تتوافق مع متطلبات معيار الأداء 1:

- الإشراك والتشاور والإفصاح عن معلومات المشروع ذات الصلة بملاك الأراضي التي تجاور ممتلكاتهم بصمة المشروع ولكن لن يتم استأجارها من قبل المشروع.
- تقييم آثار المشروع على استخدام الأرض الواقعة ضمن منطقة تأثير المشروع مع النظر التام لاستخدام الموسمي للأرض وتحديد تدابير التخفيف المناسبة خاصة فيما يتعلق بالضوضاء ووميض الظل من توربينات الرياح وفقاً لما تتطلبه إرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئية والصحة والسلامة.

علاوة على ذلك، توجد مؤشرات أولية على احتمالية عدم امتثال مؤسسة التمويل الدولية لالتزاماتها بموجب سياسة الوصول إلى المعلومات الخاصة بالإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية المحدثة لمشاريع الفئة "أ" مثل تقييم الأثر البيئي والاجتماعي المحدث للمشروع.

**ج) ترتبط الأضرار المدعى الحاقها بأصحاب الشكوى بشكل معقول بعدم امتثال مؤسسة التمويل الدولية المحتمل** حيث تتعلق القضايا التي أثارها أصحاب الشكوى مباشرة بأوجه قصور محتملة في مراجعة مؤسسة التمويل الدولية وإشرافها على تطبيق معيار الأداء 1 على النحو التالي:

- إن مخاوف أصحاب الشكوى فيما يتعلق بنقص المعلومات حول المشروع وعدم مشاركتهم في المشاورات التي كان بإمكانهم خلالها من إبداء آرائهم ومخاوفهم؛ مرتبطة بشكل معقول بعدم الامتثال المحتمل في مراجعة مؤسسة التمويل الدولية وإشرافها على متطلبات معيار الأداء 1 المتعلقة بإشراك أصحاب المصلحة والمشورة والإفصاح عن المعلومات.
- إن إدعاءات أصحاب الشكوى بشأن عدم تخفيف حدة تجاوزات الضوضاء ووميض الظل على قطعة أرضهم مرتبطة؛ بشكل معقول بعدم الامتثال المحتمل في مراجعة مؤسسة التمويل الدولية وإشرافها على متطلبات معيار الأداء 1 فيما يتعلق بتقييم المخاطر والآثار التي يجب أن يتم الاستناد فيها إلى بيانات خط الأساس البيئية والاجتماعية الدقيقة والأساليب الملائمة وبما يتماشى مع الممارسات الصناعية الدولية الجيدة.

### تأجيل التحقيق

رغم أن القضايا المذكورة أعلاه تستوفي متطلبات الشروع في تحقيق امتثال مكتب المحقق؛ إلا أن المكتب قد قرر تأجيل قرار التحقيق في هذه القضية. وقد تم اتخاذ هذا القرار نظراً إلى طلب من مؤسسة التمويل الدولية واتباعاً لمشاورات مع أصحاب الشكوى حيث وافق مكتب المحقق على فترة تأجيل مدتها ستة أشهر بناءً على التزامات مؤسسة التمويل الدولية بمعالجة القضايا التي تم إثارتها في الشكوى على النحو التالي:

- 1- تطوير وتنفيذ عملية إشراف معززة وأكثر منهجية لاستخدام الأرض يتم إجراؤها خلال مواسم العام التي تقام فيها أنشطة استخدام الأرض (مارس إلى أكتوبر) بما في ذلك إشراك ملاك الأراضي ومستخدميها.
- 2- إشراك خبير بيئي واجتماعي وإجراء تقييم محدد لاستخدام أرض أصحاب الشكوى بما في ذلك الآثار المحتملة للمشروع، وكذلك تنفيذ تدابير تخفيف نظيرة وفقاً لمتطلبات سياسة مؤسسة التمويل الدولية إن كان ذلك مناسباً.
- 3- إشراك ملاك الأراضي غير المستأجرة من قبل المشروع إلا أنها واقعة ضمن منطقة تأثير المشروع وإدراجهم في خطة إشراك أصحاب المصلحة من أجل إعلامهم بآثار المشروع والتشاور معهم حولها، وخطته البيئية والاجتماعية، وتدابير وموارد التخفيف والوقاية مثل آلية جبر المظالم، بالإضافة إلى تمكين مشاركتهم في اجتماعات المجتمع أو غيرها من اجتماعات أصحاب المصلحة.
- 4- تحديث التوثيق البيئي والاجتماعي العام للمشروع على صفحة الإفصاح الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية لتشمل تقييم الأثر البيئي والاجتماعي النهائي، وخطة إشراك أصحاب المصلحة الحديثة، وخطة العمل البيئية والاجتماعية النهائية.

### الخطوات التالية

عند انتهاء فترة التأجيل، يحق للمحقق - المستشار (أ) إغلاق القضية إذا تمت معالجة القضايا المثارة في الشكوى بشكل جوهري؛ (ب) تمديد فترة التأجيل؛ أو (ج) المضي قدماً في الشروع في تحقيق امتثال إذا لم يتم معالجة القضايا المثارة بشكل

جوهري. وتماشياً مع سياسة مكتب المحقق؛ يحق للمكتب أيضاً إنهاء فترة التأجيل في وقت مبكر في حال تغير الظروف بشكل مادي أو إذا رأى مكتب المحقق أن التقدم غير محتمل. وفي كل الحالات، سيصدر المحقق - المستشار تقريراً عاماً عن نتائج التأجيل.

## 1- مقدمة

يقدم هذا الفصل لمحة عامة عن استثمار مؤسسة التمويل الدولية في شركة دايهان لطاقة الرياح ومن ثم يصف نطاق ومنهجية تقييم امتثال مكتب المحقق كما هو مغطى في هذا التقرير.

### أ) لمحة عامة عن استثمار مؤسسة التمويل الدولية

إن شركة دايهان لطاقة الرياح (المشار إليها هنا بـ "العميل" أو "الشركة") هي هيئة خاصة الغرض تأسست في الأردن ومملوكة لشركة كوريا الجنوبية للطاقة (KOSPO) وشركة دايليم إنرجي (المشار إليهما هنا بـ "الجهات الراعية")، وكلاهما شركتان كوريتان لتوليد الطاقة. في سبتمبر لعام 2018<sup>1</sup>، التزمت مؤسسة التمويل الدولية باستثمار مقداره 10.2 مليون دولار أمريكي من حسابها الخاص في دايهان. تضمن تمويل الشركة أيضاً 25.5 مليون دولار أمريكي في شكل قروض جماعية تم توفيرها من قبل مؤسسة التمويل الدولية وكذلك 35.7 مليون دولار أمريكي من مقرضين آخرين.

كان الغرض من تمويل مؤسسة التمويل الدولية هو لدعم دايهان في تطوير وإنشاء وتشغيل وصيانة مزرعة رياح بطاقة 51.75 ميجاوات في محافظة الطفيلة الأردنية. وقد تضمن المشروع تركيب 15 توربيناً بطاقة كل منها 3.45 ميجاوات مع برج ارتفاع محوره 112 متر وقطر دوار مقداره 136 متر، إضافة إلى محطة فرعية سعتها 33 كيلوفولت/ 132 كيلوفولت، وشبكة تربية داخلية مدفونة طاقتها 33 كيلوفولت، وشبكة طرق للوصول إلى الموقع. بدأ إنشاء المشروع في نوفمبر 2018 وبدأت العمليات التشغيل التجارية في يوليو 2021. وحالياً يزيد المشروع شركة الكهرباء الوطنية الأردنية بالكهرباء بموجب اتفاقية شراء طاقة لمدة 20 عاماً.

ويصنف استثمار مؤسسة التمويل الدولية في دايهان مشروعاً من الفئة "أ" بموجب شروط سياسة الاستدامة الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية. واعتبرت مؤسسة التمويل الدولية أن المخاطر والآثار الاجتماعية للمشروع منخفضة، حيث لم يتم تحديد أي مساكن داخل الموقع أو مجاورة له مباشرة وكان الاستخدام الزراعي محدوداً بجانب المناطق الصخرية والجبلية. إلا أن مؤسسة التمويل الدولية حددت مخاطر كبيرة مرتبطة بالتنوع البيولوجي متصلة بالمشروع بسبب قربها من منطقة محمية وإمكانية حدوث آثار سلبية تراكمية على الطيور.

### ب) نطاق ومنهجية تقييم الامتثال

يقتصر نطاق تقييم الامتثال مكتب المحقق على القضايا التي أثرت في الشكوى وتقرير تقييم المكتب<sup>2</sup>.

وقد اتخذ مكتب المحقق قرار التقييم بناءً على معايير التقييم والاعتبارات الأخرى ذات الصلة الواردة في سياسة المحقق - المستشار. واشتمل التقييم على مراجعة أولية للمعلومات التالية:

- توثيقات متعلقة بالشكوى بما في ذلك الشكوى ذاتها، وتقرير تقييم مكتب المحقق، وتقرير استنتاج تسوية النزاعات الخاص بالمكتب، والردود الواردة من إدارة مؤسسة التمويل الدولية والعميل على الشكوى؛

<sup>1</sup> تمت الموافقة على المشروع من قبل المجلس في 6 سبتمبر 2018 وتم توقيع اتفاقية الاستثمار في 18 سبتمبر 2018

<sup>2</sup> سياسة مكتب المحقق، الفقرة 88

- توثيقات مؤسسة التمويل الدولية والعمل المتعلقة بتنفيذ المتطلبات البيئية والاجتماعية للمشروع؛ و
  - معلومات تم جمعها عن طريق مقابلات مع أصحاب الشكوى وفريق مشروع مؤسسة التمويل الدولية.
- ويعرب مكتب المحقق عن تقديره لكافة الأطراف المذكورة في هذا التقرير الذين شاركوا وجهة نظرهم ومعرفتهم ووقتهم مع مكتب المحقق.

## 2- المخاوف المثارة من قبل أصحاب الشكوى

في 16 يونيو 2020، تلقى مكتب المحقق شكوى من ثلاثة أخوة يملكون قطعة أرض في منطقة تأثير المشروع. تقع قطعة الأرض هذه على بعد حوالي 500 متر من إحدى توربينات الرياح التابعة لمشروع دايهان.

وجد مكتب المحقق أن الشكوى مؤهلة لمزيد من التقييم في يوليو 2020<sup>3</sup>. وعندما أجرى المكتب، أعرب أصحاب الشكوى وشركة دايهان لطاقة الرياح عن اهتمامهم بالاشتراك في عملية حل نزاعات-الخاصة بمكتب المحقق لحل القضايا. إلا أنه؛ نظراً لعدم توصل الأطراف إلى اتفاق أثناء العملية، فقد تم تحويل القضية إلى وظيفة امتثال المكتب في 15 فبراير 2022 بموافقة صريحة من أصحاب الشكوى<sup>4</sup>.

يقطن أصحاب الشكوى في مدينة الطفيلة على بعد يقارب 16 كيلومتر من منطقة المشروع، إلا أنهم ذكروا بأنهم يزورون قطعة أرضهم بمستويات تردد مختلفة على مر السنين لرعاية المحاصيل التي يزرعونها فيها كما اعتادوا على إقامة خيام مؤقتة بشكل دوري لاستخدامها كمساكن موسمية أثناء موسم الحصاد (عادة في يوليو) حتى عام 2018.

تثير الشكوى ادعاءات تتعلق بالآثار الناجمة عن إنشاء المشروع وتشغيله، افتقار الإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية للمشروع وغياب إشراك أصحاب المصلحة. وفيما يتعلق بالإفصاح البيئي والاجتماعي وإشراك أصحاب المصلحة؛ تنص الشكوى على أن أصحاب الشكوى لم يتمكنوا من الوصول إلى تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشروع. علاوة على ذلك، يذكر أصحاب الشكوى أنه لم يتم استشارتهم فيما يتعلق بالآثار السلبية المحتملة للمشروع على أرضهم.

أثار أصحاب الشكوى المخاوف المحددة التالية المتعلقة بآثار المشروع: أ) تجاوز الضوضاء وتأثيرات وميض الظل من توربينات الرياح الحدود المسموح بها؛ ب) قضايا متعلقة بالصحة والسلامة مرتبطة بسقوط شفرات توربينات الرياح؛ ج) استحالة تربية الطيور على قطعة الأرض لخطر موتها بواسطة شفرات توربينات الرياح؛ و د) التصور بأن أراضيهم كان يجب أن يتم إستئجارها من قبل المشروع بالنظر إلى أن أراضي أخرى قد تم استأجرتها من قبله في المنطقة.

تم توفير المزيد من التفاصيل عن الشكوى في تحليل مكتب المحقق أدناه، كم أن الشكوى الكاملة مرفقة بتقرير التقييم هذا. انظر الملحق رقم 1.

## 3- ملخص رد مؤسسة التمويل الدولية

في 14 مارس 2021 تلقى مكتب المحقق رداً من إدارة مؤسسة التمويل الدولية على الشكوى. باختصار، أوضحت إدارة مؤسسة التمويل الدولية ما يلي:

أ) تم الإفصاح عن معلومات المشروع البيئية والاجتماعية على المواقع الإلكترونية الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية والعمل قبل البدء بإنشاء المشروع. علاوة على ذلك؛ بناءً على طلب مؤسسة التمويل الدولية، قدمت الشركة

<sup>3</sup> مكتب المحقق، شركة دايهان لطاقة الرياح/الأردن، تقرير التقييم. 1 نوفمبر 2020، متوافر على الموقع: <https://bit.ly/3wSvD5G>

<sup>4</sup> مكتب المحقق، شركة دايهان لطاقة الرياح/الأردن، تقرير اختتام تسوية المنازعات، 15 فبراير 2022، متوافر على الموقع: <https://bit.ly/3wW6VjI>

تقرير تقييم الامتثال – شركة دايهان لطاقة الرياح في الأردن

ملخصاً لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي باللغة العربية والذي تم إتاحتها للجمهور من خلال مسؤول الاتصال المجتمعي بالشركة ومن خلال مصادر أخرى متاحة للجمهور في البلديات المحيطة.

ب) تم استخدام عملية إشراك أصحاب المصلحة شاملة وجامعة للإخبار عن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وتصميم المشروع. تضمن إشراك أصحاب المصلحة مشاورات رفيعة المستوى مع جميع مجموعات أصحاب المصلحة التي تم تحديدها، وإشراك ومشاورات مفصلة تركز على أصحاب المصلحة الذين تم تحديدهم. وكذلك قامت مؤسسة التمويل الدولية طوال فترة تطوير المشروع بالإشراف على تنفيذ وتحسين خطة إشراك أصحاب المصلحة وآلية جبر المظالم.

ج) غطى تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشروع النطاق الكامل للمخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة المرتبطة بإنشاء وتشغيل مزرعة رياح وتضمنت نماذج لتقدير مستويات تأثيرات الضوضاء ووميض الظل على المستقبلات الحساسة القابلة للتطبيق<sup>5</sup> والتدابير الكافية لإدارة وتخفيف المخاطر بما يتوافق مع معايير الأداء الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية. وقد ضمن تخطيط المشروع أن تكون مستويات ضوضاء التوربينات في المستقبلات الحساسة ضمن العتبات المطلوبة وشمل أيضاً على تركيب وحدات إيقاف ووميض الظل على بعض التوربينات<sup>6</sup> عند الحاجة. ونظراً لعدم تحديد أي هيكل أو نشاط دائم أو موسمي على قطعة أرض أصحاب الشكوى؛ لم يتم تقييم هذه المنطقة على أنها مستقبل حساس للضوضاء أو ووميض الظل وبالتالي اعتبر أنه لا حاجة لأي تدابير تخفيف.

د) تم تقييم مخاطر وآثار صحة المجتمع وسلامته، بما في ذلك مخاطر رمي النصل أو الجليد<sup>7</sup> على أنها منخفضة. وتؤكد مؤسسة التمويل الدولية أن الحد الأدنى للمسافة بين قطعة أرض أصحاب الشكوى وأقرب توربينات رياح ومواقع الصواري تتجاوز مسافات الارتداد الدنيا المحددة في إرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئية والصحة والسلامة.

هـ) استناداً إلى نتائج تقرير تقييم الآثار التراكمية للتنوع البيولوجي الذي يغطي منطقة المشروع بتكليف من مؤسسة التمويل الدولية؛ نفذت الشركة إدارة تكيفية لمخاطر اصطدام الطيور. ولم تجد مؤسسة التمويل الدولية بعد التشاور مع الخبراء أي دليل على أي ممارسة لتربية أو تفریح الطيور هناك.

و) تمت عملية اختيار الأراضي للاستئجار خلال مرحلة تصميم المشروع في عام 2016. وأكدت مؤسسة التمويل الدولية على أن ذلك تم بشافية واستناداً لتصميم المشروع ومعايير التعزيز وأنه اتبعت التسلسل الهرمي للتخفيف المطلوب في معايير الأداء الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية.

من خلال رد إدارتها؛ طلبت مؤسسة التمويل الدولية من مكتب المحقق تأجيل قرار الشروع في تحقيق امتثال في هذه القضية آخذاً بعين الاعتبار التزامها بالعمل مع العميل لتنفيذ إشراف معزز وأكثر منهجية لأنشطة استخدام الأراضي. واقترحت واتفقت مؤسسة التمويل الدولية مع العميل على تطوير وتنفيذ عملية إشراف معزز وأكثر منهجية لاستخدام الأراضي والتي سيتم تنفيذها خلال مواسم في العام عندما تقام أنشطة استخدام الأراضي فيها (مارس إلى أكتوبر) بما في ذلك إشراك ملاك الأراضي ومستخدميها. إن الغرض من هذه الإجراءات، وفقاً لمؤسسة التمويل الدولية، هو السماح

<sup>5</sup> وفقاً للإرشادات العامة بشأن البيئة والصحة والسلامة؛ فإن المستقبل الحساس هو: "يمكن تعريف نقطة الاستقبال أو المستقبل على أنها أي نقطة في المرافق التي يشغلها الأشخاص حيثما يتم استقبال ضوضاء و/أو اهتزازات دخيلة. قد تتضمن أمثلة مواقع المستقبلات على: المساكن الدائمة أو الموسمية، والفنادق/النزل، والمدارس ومراكز الرعاية النهارية، والمستشفيات ودور رعاية المسنين، دور العبادة، والمتنزهات والمخيمات."

<sup>6</sup> كما أوضحت مؤسسة التمويل الدولية؛ يتم تركيب وحدات إيقاف ووميض الظل على مولدات توربينات الرياح وتشتمل على مستشعرات لتسجيل ووميض الظل: إذا تجاوز ووميض الظل المسجل عتبة مبرمجة، فإنها توقف الشفرة لتجنب ووميض الظل على مواقع محددة لمستقبلات حساسة. رد إدارة مؤسسة التمويل الدولية؛ الصفحات 6 و 16.

<sup>7</sup> تشير إرشادات البيئة والصحة والسلامة لطاقة الرياح إلى أن "قف الشفرة" يحدث عندما "ينجم عن عطل في الشفرة الدوارة إلى رمي شفرة دوارة أو جزء منها، مما قد يؤثر على السلامة العامة. وفقاً لإرشادات البيئة والصحة والسلامة، في حين أن المخاطر الإجمالية لرمي الشفرة منخفضة للغاية؛ إلا أن "رمي الجليد" يحدث "إذا تراكم الجليد على الشفرة، الأمر الذي قد يحدث في ظروف مناخية معينة في المناخات الباردة، وبالتالي يمكن عندئذ رمي قطع من الجليد من الدوارة أثناء التشغيل أو يسقط منه إذا كان التوربين في وضع الخمول". إن تدابير السلامة الرئيسية ضد هذه المخاطر هي وضع توربينات الرياح على مسافة ارتداد مقبولة من المستقبلات الحساسة المجاورة. إرشادات البيئة والصحة والسلامة لطاقة الرياح، الفقرات 58-59.

بالتحديد المبكر لمستقبلات حساسة جديدة محتملة متأثرة بعمليات المشروع وتحديد التخفيف الكافي في حالة المستويات التي تتجاوز العتبات المقررة.

#### 4- ملخص رد العميل

كما أصدر عميل مؤسسة التمويل الدولية رداً على الشكوى. باختصار، يجزم العميل أنه:

(أ) تمت مواءمة عملية التشاور بشأن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي مع معايير الأداء، ويتولى العميل أنشطة تشاور وإشراك مستمرة مع أصحاب المصلحة في إطار خطة إشراك أصحاب المصلحة.

(ب) بالنظر إلى أن قطعة أرض أصحاب الشكوى كانت في وقت تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وما زالت إلى الآن خالية تماماً من وجود هياكل مادية دائمة أو أنشطة اقتصادية؛ فإنها لا تصنف على أنها مستقبلات حساسة يمكن أن تتأثر بالضوضاء أو وميض الظل.

(ج) المسافة بين قطعة أرض أصحاب الشكوى وأقرب توربينات رياح تتجاوز مسافات الارتداد الدنيا المنصوص عليها في إرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئية والصحة والسلامة، وبالتالي لا يشكل رمي الشفريات أو الجليد خطراً على صحة وسلامة أصحاب الشكوى.

(د) لم يتم رصد أو تسجيل أي نشاط لتربية الطيور في المنطقة مطلقاً.

(هـ) تم إجراء عملية شاملة ومفصلة وعادلة وشفافة لاختيار الأرض التي سيتم استئجارها حيث أخذت هذه العملية الجوانب الفنية والمالية والبيئية بعين الاعتبار.

تم توفير المزيد من التفاصيل حول رد إدارة مؤسسة التمويل الدولية ورد العميل في تحليل مكتب المحقق أدناه. تم إرفاق الردود الكاملة (إدارة وعميل مؤسسة التمويل الدولية) بتقرير التقييم هذا. انظر الملحقين رقم 2 و 3.

#### 5- تحليل تقييم مكتب المحقق

يلخص هذا الفصل تحليل مكتب المحقق للشكوى المبني على بحث وتوثيق ومراجعة ومقابلات أجريت بين فبراير ويونيو لعام 2022. كما ويقدم لمحة عامة عن متطلبات ومعايير سياسة مؤسسة التمويل الدولية ذات الصلة. ومن ثم يقدم تحليلات لمعايير التقييم الثلاثة المطلوبة من قبل المكتب لتحديد فيما إذا كان سيتم الشروع في تحقيق الامتثال.<sup>8</sup> وهذه المعايير هي:

(أ) فيما إذا كان هنالك مؤشرات أولية على حدوث ضرر أو ضرر محتمل؛

(ب) فيما إذا كان هنالك مؤشرات أولية على احتمالية عدم امتثال مؤسسة التمويل الدولية/ الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لسياساتها البيئية والاجتماعية؛ و

(ج) فيما إذا كان الضرر المزعوم مرتبطاً بشكل معقول بعدم الامتثال المحتمل.

<sup>8</sup> سياسة مكتب المحقق ، الفقرة 91.

تقرير تقييم الامتثال – شركة دايهان لطاقة الرياح في الأردن

ويختتم الفصل بقرار مكتب المحقق فيما إذا كانت القضايا المثارة جديرة بالشروع في تحقيق امتثال بناءً على معايير التقييم والاعتبارات الأخرى الموضحة في سياسة مكتب المحقق.

وبناءً على التحليل الوارد أدناه، يجد المكتب أن هذه الشكوى المتعلقة باستثمار مؤسسة التمويل الدولية في شركة دايهان لطاقة الرياح تستوفي معايير تحقيق امتثال.

#### أ) إطار ومعايير أداء سياسة مؤسسة التمويل الدولية ذات الصلة

استثمرت مؤسسة التمويل الدولية في شركة دايهان لطاقة الرياح بموجب سياستها لعام 2012 بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية (المشار إليها هنا بـ "سياسة الاستدامة") ومعايير الأداء وإرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئية والصحة والسلامة المشار إليها مجتمعة بإطار الاستدامة. وتنص سياسة الاستدامة على أن "الجهود المبذولة لتنفيذ أنشطة استثمارية واستشارية بقصد "عدم الإضرار" بالأفراد والبيئة" تعتبر "جوهرية في مهمة التنمية لمؤسسة التمويل الدولية".<sup>9</sup> وتلتزم مؤسسة التمويل الدولية بأن: "الاستثمارات المقترحة التي تم تحديدها على أنها تمتلك مستويات خطر بيئية و/أو اجتماعية متوسطة إلى مرتفعة أو يحتمل أن يكون لها آثار بيئية و/أو اجتماعية سلبية سيتم إجراؤها بما يتوافق مع متطلبات معايير الأداء".<sup>10</sup>

ويتعين على مؤسسة التمويل الدولية من أجل تحقيق رسالتها وهذه الأهداف إجراء العناية البيئية والاجتماعية الواجبة قبل الاستثمار لكافة أنشطتها الاستثمارية. ويجب أن تكون هذه العملية "متناسبة مع طبيعة وحجم ومرحلة النشاط التجاري ومع مستوى المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية".<sup>11</sup> كما تتطلب مؤسسة التمويل الدولية الامتثال لمعايير أدائها وأحكام إرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئية والصحة والسلامة كشرط للتمويل.<sup>12</sup> واستناداً إلى نتائج العناية الواجبة البيئية والاجتماعية، فإنها تلتزم فقط "بتمويل الأنشطة الاستثمارية التي من المتوقع أن تستوفي متطلبات معايير الأداء خلال فترة زمنية معقولة".<sup>13</sup> علاوةً على ذلك، تُشرف مؤسسة التمويل الدولية أثناء تنفيذ المشروع، على الأداء البيئي والاجتماعي للعميل وفقاً لشروط التمويل.<sup>14</sup> وفي حال أخفق العميل في الامتثال للالتزامات البيئية والاجتماعية، فإن مؤسسة التمويل الدولية "ستعمل مع العميل لإعادته إلى الامتثال، أو إذا أخفق العميل في إعادة إقرار الامتثال، فستمارس مؤسسة التمويل الدولية حقوقها وسبل الانتصافها، حسب الاقتضاء".<sup>15</sup>

إن معايير الأداء الآتية وإرشادات البيئة والصحة والسلامة هي ذات صلة بالشكوى المتعلقة باستثمار مؤسسة التمويل الدولية في تطوير وتشغيل شركة دايهان لطاقة الرياح:

- معيار الأداء رقم (1) (تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية)؛
- إرشادات البيئة والصحة والسلامة العامة (عام 2007)؛ و
- إرشادات البيئة والصحة والسلامة لطاقة الرياح (عام 2005).

<sup>9</sup> سياسة مكتب المحقق ، الفقرة 91.

<sup>10</sup> سياسة الاستدامة، الفقرة 3.

<sup>11</sup> سياسة الاستدامة، الفقرة 26.

<sup>12</sup> سياسة الاستدامة، الفقرة 28.

<sup>13</sup> سياسة الاستدامة، الفقرة 22.

<sup>14</sup> سياسة الاستدامة، الفقرة 24.

<sup>15</sup> سياسة الاستدامة، الفقرة 24.

## ب) تحليل معايير التقييم فيما يتعلق بإدعاءات الشكوى

تثير الشكوى قضايا بخصوص (1) الإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية للمشروع وإشراك أصحاب المصلحة؛ (2) عدم التعويض عن الآثار والمخاطر المرتبطة بتوريبينات الرياح (خطر رمي الشفرة/ الجليد، والصعق بالكهرباء، وتأثير الضوضاء ووميض الظل)؛ و (3) اصطدام الطيور و(4) غبار الإنشاء.

### 1 الإفصاح عن معلومات المشروع البيئية والاجتماعية وإشراك أصحاب المصلحة

تنص الشكوى على أن الشركة لم توفر لأصحاب الشكوى أي معلومات تتعلق بالمشروع أو آثاره البيئية والاجتماعية أو تدابير التخفيف التي سيتم تنفيذها. علاوة على ذلك، يدعي أصحاب الشكوى بأنه لم يتم إشراكهم في أي مشاورات مع أصحاب المصلحة للمشروع.

ذكرت مؤسسة التمويل الدولية والعميل بأن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشروع يتماشى مع معايير الأداء الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية ومبني على عملية إشراك شاملة وجامعة لأصحاب المصلحة. حيث تضمنت مشاورات أصحاب المصلحة في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي التي بدأت في أوائل عام 2016، مشاورات رفيعة المستوى تستهدف جميع مجموعات أصحاب المصلحة التي تم تحديدها (المشار إليها هنا بـ "جلسة تحديد النطاق") بالإضافة إلى مشاورات في الموقع ركزت على مجموعات محددة من أصحاب المصلحة بما في ذلك ملاك الأراضي. حيث تضمنت المشاورات عرضاً تقديمياً للمشروع وآثاره المحتملة وسمحت لأصحاب المصلحة بطرح الأسئلة والمخاوف التي تم أخذها بعين الاعتبار عند تعريف استراتيجيات التخفيف. بالإضافة إلى ذلك، أشارت مؤسسة التمويل الدولية إلى أنها قامت بالإشراف على تنفيذ وتحسين خطة إشراك أصحاب المصلحة وآليات جبر المظالم طوال تقدم المشروع. وقد أدت مراجعة مؤسسة التمويل الدولية لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي وزيارات الإشراف على الموقع طوال تقدم المشروع وخلال مرحلة التشغيل إلى إدراج إجراءات العميل لتعزيز إشراك أصحاب المصلحة، والتي أفادت مؤسسة التمويل الدولية بأنه قد تم تنفيذها بشكل مرضي. ويكرر العميل بأنه يجري التشاور المستمر مع أصحاب المصلحة وأنشطة الإشراك في إطار خطة إشراك أصحاب المصلحة.

وذكرت مؤسسة التمويل الدولية بأنها قامت بشر المعلومات البيئية والاجتماعية ذات الصلة على موقعها الإلكتروني قبل موافقة المجلس على المشروع وطلبت من العميل نشرها ذاتها على موقعه الإلكتروني قبل إنشاء المشروع. علاوة على ذلك، وبناءً على طلب مؤسسة التمويل الدولية، ذكرت مؤسسة التمويل الدولية أن الشركة ضمنت إتاحة ملخص لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي باللغة العربية من خلال مسؤول الاتصال المجتمعي ومن خلال مصادر أخرى متاحة للجمهور في البلديات المحيطة.

#### 1.أ) التحليل الأولي للائتمثال لسياسة مؤسسة التمويل الدولية<sup>16</sup>

استناداً إلى المعلومات المتاحة أثناء التقييم، يجد مكتب المحقق مؤشرات أولية على أن مؤسسة التمويل الدولية لم تضمن التطبيق المناسب لمتطلبات معيار الأداء 1 فيما يتعلق بإشراك أصحاب المصلحة والتشاور والإفصاح عن المعلومات.

يتطلب معيار الأداء 1 الخاص بمؤسسة التمويل الدولية من العملاء التأكيد على إشراك مستمر وفعال مع المجتمعات المحلية من خلال الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمشروع والتشاور بشأن الأمور التي تؤثر عليهم بشكل مباشر. حيث تتطلب عملية إشراك أصحاب المصلحة من العملاء تحديد مجموعة أصحاب المصلحة

<sup>16</sup> يجب أن ينظر تقييم ائتمثال مكتب المحقق فيما إذا كان هناك "مؤشرات أولية على احتمالية عدم ائتمثال مؤسسة التمويل الدولية/ الوكالة الدولية لضمان الاستثمار للسياسات البيئية والاجتماعية الخاصة بها." سياسة مكتب المحقق ، الفقرة 91.

المهتمين بالمشروع وخاصة المجتمعات التي قد تتأثر بالأثار البيئية والاجتماعية السلبية الناتجة عن المشروع.<sup>17</sup> تبعاً لمعيار الأداء رقم (1)، تشمل إشراك أصحاب المصلحة تزويد المجتمعات المتأثرة بإمكانية الوصول إلى المعلومات ذات الصلة حول " (i) الغرض من المشروع وطبيعته وحجمه؛ (ii) مدة أنشطة المشروع المقترحة؛ (iii) أي مخاطر وآثار محتملة على هذه المجتمعات وتدابير التخفيف ذات الصلة؛ (iv) عملية إشراك أصحاب المصلحة المتوخاة؛ و (v) آلية التظلم."<sup>18</sup> علاوة على ذلك، كجزء من عملية إشراك أصحاب المصلحة؛ يجب على العميل إجراء وتوثيق عملية التشاور مع المجتمعات المتأثرة التي تمكنهم من التعبير عن آرائهم حول مخاطر المشروع وآثاره وتدابير التخفيف.<sup>19</sup>

تكشف مراجعة مكتب المحقق الأولية للمعلومات عن مؤشرات على عدم كفاية الإشراك والتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في منطقة تأثير المشروع، لا سيما ملاك الأراضي الذين تجاوز ممتلكاتهم بصمة المشروع أو هياكله إلا أنه لن يتم إستئجار ممتلكاتهم من قبل المشروع. تستند هذه الملاحظة على ما يلي:

- *إشراك أصحاب المصلحة والتشاور في إعداد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشروع.* لدى إعداد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشروع؛ لم يتم صراحة استهداف ملاك الأراضي في منطقة تأثير المشروع لا في جلسة مارس 2016 رفيعة المستوى مع السلطات الوطنية والمحلية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات البحثية والأكاديمية، ولا في جلسة التشاور التي تمت في مايو 2016 مع ممثلي المستوطنات المجتمعية الأقرب إلى موقع المشروع (أم سراب والبصيرة والغرنندل وعين البيضاء). علاوة على ذلك، في حين أن إشراك أصحاب المصلحة التي تم إجراؤه خلال إعداد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي تضمنت زيارات ميدانية إلى المناطق في منطقة تأثير المشروع التي لوحظ نشاط فيها (مايو 2016) لا تكشف المعلومات التي تمت مراجعتها من قبل مكتب المحقق عن عملية منهجية لتحديد وإشراك جميع ملاك الأراضي الذين من المحتمل أن تتأثر أراضيهم بأنشطة المشروع في منطقة التأثير هذه.

- *خطة إشراك أصحاب المصلحة.* يلاحظ مكتب المحقق أن خطة العمل البيئية والاجتماعية للمشروع تتطلب تنفيذ خطة إشراك أصحاب المصلحة التي تتضمن تغذية راجعة منتظمة لأصحاب المصلحة المحليين حول تنفيذ تدابير التخفيف البيئية والاجتماعية المتعلقة بالآثار التي يمكن أن تؤثر عليهم. وقد تمت مراجعة خطة إشراك أصحاب المصلحة من قبل مؤسسة التمويل الدولية أثناء مرحلة الإشراف على المشروع وتم تحديثها وفقاً لذلك من قبل العميل. ومع ذلك، يلاحظ مكتب المحقق أنه لم يتم تضمين ملاك الأراضي في منطقة تأثير المشروع - بخلاف أولئك الذين تم استئجار أرضهم من قبل المشروع - في تحديد أصحاب المصلحة للمشروع ضمن خطة إشراك أصحاب المصلحة. ونتيجة لذلك، تم أيضاً استبعاد ملاك الأراضي هؤلاء من إستراتيجية وخطط خطة إشراك أصحاب المصلحة التي توضح بالتفصيل الأهداف والمنهجية والمسؤوليات المنطوية على إشراك كل صاحب مصلحة ذو صلة تم تحديده.

- أشارت مؤسسة التمويل الدولية إلى أن المشروع قد عقد اجتماعات مع ملاك الأراضي في مايو ويوليو لعام 2016. ومع ذلك، لم يجد مكتب المحقق أي معلومات حول كيفية الإعلان عن هذه الاجتماعات وتنظيمها أو حول منهجيتها أو محتواها أو فيما إذا كانت تضم في الواقع مجموعة واسعة من ملاك الأراضي وليس فقط أولئك الذين تم تحديد أراضيهم لغاية الاستئجار كما توجي وثائق أخرى للمشروع بذلك.<sup>20</sup> علاوة على ذلك، في حين أوضحت مؤسسة التمويل الدولية أنها طلبت من العميل تضمين فئة أوسع من ملاك الأراضي في خطة إشراك أصحاب المصلحة للمشروع، إلا أن مكتب المحقق لم يعثر على أي دليل على قيام مؤسسة التمويل الدولية بمراجعة تنفيذ

17 معيار الأداء رقم (1)، الفقرة 26.

18 معيار الأداء رقم (1)، الفقرة 29.

19 معيار الأداء رقم 1، الفقرة 30.

20 أشارت مؤسسة التمويل الدولية إليها في ردها على أن فريق تقييم الأثر البيئي والاجتماعي قد وثق جميع جلسات التشاور لكنه لم يضمن هذه السجلات في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، وعند المطالبة بها لدى استلام شكوى مكتب المحقق، لم يتمكن مستشارو تقييم الأثر البيئي والاجتماعي من استعادتها من أرشيفهم. ولم تتم الاستجابة لطلبات أخرى من مكتب المحقق للحصول على معلومات داعمة أو إيضاحات بشأن هذه الاجتماعات.

هذا الطلب. فخارج قائمة ملاك الأراضي الذين يتم استئجار أراضيهم، لا يزال ملاك الأراضي الآخرين غير مدرجين ضمن مجموعة أصحاب المصلحة ذوي الصلة في أحدث نسخة لخطة إشراك أصحاب المصلحة للمشروع.<sup>21</sup>

وفيما يتعلق بمتطلبات العملاء بتزويد المجتمعات المتأثرة بإمكانية الوصول إلى المعلومات ذات الصلة بالمشروع بما في ذلك المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية وتدابير التخفيف ذات الصلة؛<sup>22</sup> فمن غير الواضح إن كانت هذه المعلومات متاحة على نطاق واسع لأصحاب المصلحة المتأثرين وفيما إذا تم إبلاغهم بكيفية ومكان إمكانية الحصول عليها أم لا.

- بينما أشارت مؤسسة التمويل الدولية إلى أنها قد طلبت من العميل نشر تقييم الأثر البيئي والاجتماعي على موقعه الإلكتروني في مايو عام 2018، أوضح العميل مؤخراً لمؤسسة التمويل الدولية أن مثل هذا الموقع غير موجود وأنه بدلاً من ذلك يقوم بتقديم منشورات مطبوعة أثناء المشاورات واجتماعات أصحاب المصلحة توضح الخطوط العريضة للجوانب الرئيسية لخططها البيئية والاجتماعية. وفي ذات الوقت، أوضحت مؤسسة التمويل الدولية أن العميل يتحقق مما إذا كان قد تم نشر الوثائق البيئية والاجتماعية عبر الإنترنت على الرغم من عدم تلقي أي تأكيد إضافي على ذلك وقت الانتهاء من تقرير التقييم هذا.

- يوجد بعض المؤشرات على أنه قد تم الإفصاح عن معلومات ذات صلة أثناء المشاورات لإعداد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بالإضافة إلى بعض التوثيق التي تدعم الادعاءات الخاصة بتوزيع ملخص تقييم الأثر البيئي والاجتماعي باللغة العربية على السلطات المحلية ومنظمات المجتمع.

- ومع ذلك، لا توجد مؤشرات على ما إذا قد تم توزيع هذه المعلومات على نطاق أوسع أو على طريقة توزيعها أو جعلها معروفة أو متاحة للمجتمعات المتأثرة وأصحاب المصلحة، مثل أصحاب الشكوى الذين لم يتم تضمينهم بشكل صريح كمجموعة مستهدفة لخطة إشراك أصحاب المصلحة.

علاوة على ذلك، يلاحظ مكتب المحقق وجود مؤشرات أولية على عدم الامتثال فيما يتعلق بالتزامات مؤسسة التمويل الدولية المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية للمشروع. كمشروع من الفئة أ، تتطلب سياسة الوصول إلى المعلومات الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية الإفصاح عن ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية، ونسخ إلكترونية من تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، والتدابير الرئيسية للتخفيف من المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية لخطة العمل البيئية والاجتماعية.<sup>23</sup> بالإضافة إلى ذلك، تتطلب سياسة الوصول إلى المعلومات الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية من المؤسسة تحديث المعلومات البيئية والاجتماعية، حيثما تصبح متاحة، في حال تغيرت هذه المعلومات بعد موافقة المجلس على المشروع، بما في ذلك التحديثات على تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة العمل البيئية والاجتماعية وأي تقرير لطرف ثالث تطلبه مؤسسة التمويل الدولية وفقاً لمعايير الأداء.<sup>24</sup> وقد امتثلت إدارة مؤسسة التمويل الدولية بشكل أولي بالتزامات الإفصاح الخاصة بها عندما قامت، قبل موافقة المجلس، بنشر ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية وتقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة إشراك أصحاب المصلحة وتقييم الآثار التراكمية وخطة العمل البيئية والاجتماعية في أغسطس لعام 2017. إلا أنه تمت مراجعة أو تعديل معظم هذه المستندات في وقت لاحق، ولم يتم تحديث أحدث الإصدارات منها في بوابة بيانات ومعلومات المشروع التابعة لمؤسسة التمويل الدولية،<sup>25</sup> وفي هذا خرق واضح لمتطلبات سياسة الوصول إلى المعلومات الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية.

<sup>21</sup> خطة إشراك أصحاب المصلحة، المراجعة رقم 5، سبتمبر 2021.

<sup>22</sup> معيار الأداء رقم (1)، الفقرة 29.

<sup>23</sup> سياسة الوصول إلى المعلومات الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية، الفقرات 31 وأ و 36.

<sup>24</sup> سياسة الوصول إلى المعلومات الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية، الفقرة 41.

<sup>25</sup> تمت مراجعة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لاستيفاء المتطلبات التي وضعتها السلطات البيئية الوطنية الأردنية، ونسخته النهائية هي المراجعة الرابعة المؤرخة 27 مارس 2018. وقد خضعت خطة إشراك أصحاب المصلحة أيضاً لعدة مراجعات، وأحدث نسخها هي المراجعة الخامسة المؤرخة سبتمبر 2021. ولقد تم تضمين خطة العمل البيئية والاجتماعية النهائية كجزء

بالنظر إلى ما ورد أعلاه، يخلص مكتب المحقق إلى وجود مؤشرات أولية على عدم امتثال مؤسسة التمويل الدولية لمتطلبات سياسة الاستدامة لمراجعة أداء العميل البيئي والاجتماعي والإشراف عليه فيما يتعلق بأحكام معيار الأداء رقم (1) بشأن إشراك أصحاب المصلحة والتشاور والإفصاح عن المعلومات. كما ويخلص مكتب المحقق أيضاً إلى وجود مؤشرات أولية على عدم امتثال مؤسسة التمويل الدولية لمتطلبات سياسة الوصول إلى المعلومات الخاصة بها للإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية المحدثة للمشروع.

### 1.ب) التقييم الأولي للضرر<sup>26</sup>

يجد مكتب المحقق أن هناك مؤشرات أولية تدعم جزم أصحاب الشكوى على عدم تمكنهم من الوصول إلى معلومات المشروع، ولم تتم استشارتهم كجزء من إشراكات المشروع لأصحاب المصلحة سواء قبل تطوير المشروع أو أثناء مرحلته التشغيلية، والتي كلها من المحتمل أن تسبب لهم الضرر.

زود أصحاب الشكوى مكتب المحقق بصور وفيديو يظهر أنشطتهم على قطعة الأرض وصور أقمار صناعية توضح قربها من مرافق المشروع. حيث يشير تقييم هذه التوثيقات مع خرائط مشروع مؤسسة التمويل الدولية وتقييم الأثر البيئي والاجتماعي له أن أصحاب الشكوى هم أصحاب مصلحة معنيون ضمن منطقة تأثير المشروع وأنهم ممن يتأثرون بعمليات المشروع وأنهم ممن كان ينبغي تضمينهم في عمليات الإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية للمشروع وإشراك أصحاب المصلحة وعمليات التشاور.

يتفق جزم أصحاب الشكوى بعدم مشاركتهم في مشاورات أصحاب المصلحة مع توثيقات مؤسسة التمويل الدولية والعميل فيما يتعلق بتحديد وإشراك أصحاب المصلحة أثناء إعداد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي ومع خطة إشراك أصحاب المصلحة الخاصة بالعميل. إن الافتقار المحتمل إلى الإشراك هذا يعطي مؤشراً على فقدان أصحاب الشكوى لفرصة التعبير عن آرائهم ومخاوفهم فيما يتعلق بالمشروع والطريقة التي يؤثر بها عليهم؛ وبالتالي لم تتح لهم الفرصة للتأثير على تدابير التخفيف المحتملة. وتوجد مؤشرات أولية على أنه، من خلال عدم استشارتهم، لم يتم تقييم الآثار المحتملة للمشروع على استخدام أرض أصحاب الشكوى بشكل صحيح (انظر المزيد من التفاصيل أدناه). بالإضافة إلى ذلك، لاحظ مكتب المحقق خلال المقابلات مع أصحاب الشكوى أنهم يفتقرون إلى المعلومات الأساسية حول المشروع وخطط البيئة والاجتماعية، وتوافر آلية جبر المظالم أو مسؤول الاتصال المجتمعي، وتدابير التخفيف التي تم تنفيذها لمعالجة مخاوفهم المتعلقة بالسلامة.

يخلص مكتب المحقق إلى أن ادعاءات أصحاب الشكوى بالضرر نتيجة الافتقار للمعلومات والإشراك الاستباقي من العميل معقولة ومتسقة مع توثيق المشروع.

### 1.ج) تحليل الصلة المعقولة بين ادعاءات الضرر وعدم الامتثال المحتمل لمؤسسة التمويل الدولية<sup>27</sup>

وجد مكتب المحقق أن هناك صلة معقولة بين الضرر المدعى به من قبل أصحاب الشكوى وعدم امتثال مؤسسة التمويل الدولية المحتمل للإفصاح عن المعلومات وإشراك أصحاب المصلحة. حيث تشمل أهداف معيار الأداء رقم (1) ضمان الإشراك والتشاور الكافيين مع المجتمعات المتأثرة طوال دورة المشروع بشأن القضايا التي من المحتمل أن تؤثر عليها، فضلاً عن ضمان الإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية ذات الصلة وتعميمها. إذ قد يكون افتقار أصحاب الشكوى للمعلومات والتشاور وفرص التعبير عن آرائهم ومخاوفهم فيما يتعلق بالمشروع وطريقة تأثيره عليهم هو نتيجة لعدم امتثال مؤسسة التمويل الدولية لمتطلبات سياسة الاستدامة لمراجعة تنفيذ

من الاتفاقية القانونية من خطة عمل بيئية واجتماعية مشتركة بين جميع المقرضين. كما هو مشار إليه من قبل مؤسسة التمويل الدولية في رد إدارتها؛ تم استكمال خطة العمل البيئية والاجتماعية الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية بخطة عمل بيئية واجتماعية مشتركة بين المقرضين، والتي تتضمن جميع إجراءات خطة العمل البيئية والاجتماعية الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية، الفقرة 9. جنبا إلى جنب مع الإجراءات التفصيلية التي تحدد جميع متطلبات معايير الأداء، و"تخدم رفع أداء المشروع". رد إدارة مؤسسة التمويل الدولية، الفقرة 9.

26 إن تقييم امتثال مكتب المحقق مطلوب للنظر في فيما إذا كانت الشكوى تنبئ "مؤشرات أولية على الضرر أو الضرر المحتمل". سياسة مكتب المحقق، الفقرة 91.

27 أخيراً؛ يجب أن ينظر تقييم امتثال مكتب المحقق فيما إذا كان "الضرر المدعى به مرتبطاً بشكل معقول بعدم الامتثال المحتمل".

العمل لمعيار الأداء رقم (1) المتعلق بإشراك أصحاب المصلحة والتشاور والإفصاح عن المعلومات والإشراف عليه.

## (2) الآثار من توريبينات الرياح والافتقار المدعى به للتعويض عن مثل هذه الآثار

تثير الشكوى قضايا مختلفة متعلقة بآثار ومخاوف متصلة بالسلامة فيما يتعلق بتوريبينات الرياح لا سيما أحد توريبينات الرياح الذي يبعد ما يقارب 500 متر عن قطعة أرض أصحاب الشكوى.

(1) أولاً، أثار أصحاب الشكوى مخاوف تتعلق بالسلامة بسبب المخاطر المحتملة لسقوط شفرات توريبين الرياح ومخاطر الصعق الكهربائي بسبب قرب توريبين الرياح وهو ما سمعوا أنه قد حدث في مشاريع طاقة رياح أخرى.

(2) ثانياً، يدعون أن تأثيرات الضوضاء ووميض الظل الناتجة عن توريبينات الرياح هي أعلى من المستويات المسموح بها على قطعة أرضهم. ويجادل أصحاب الشكوى بأنه لا يتم تعويضهم بشكل ملائم عن هذه المخاطر والآثار على أرضهم سواء من خلال استئجار أرضهم أو غيرها من مخططات تقاسم المنافع.

يعتبر أصحاب الشكوى أن قطعة الأرض الخاصة بعائلتهم كان يجب أن يتم استئجارها من قبل المشروع تماماً كما تم استئجار قطع أرض أخرى بالقرب من هياكل المشروع. ويدعي أصحاب الشكوى أن قرب توريبينات الرياح من أرضهم والآثار السلبية المحتملة التي تسببها على أنشطتهم الاعتيادية تبرر حاجة المشروع لاستئجار أرضهم.

ذكرت إدارة مؤسسة التمويل الدولية أن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشروع، الذي قامت بمراجعته وتوضح لها أنه متوافق مع معايير الأداء، قد قيم آثار الصحة والسلامة وشمل تدابير تخفيف ونماذج كافية للضوضاء ووميض الظل لتقييم الآثار على جميع المستقبلات الحساسة القابلة للتطبيق في منطقة تأثير المشروع بما في ذلك كلاً من الهياكل والأنشطة السكنية الدائمة والموسمية.

(1) وفقاً لمؤسسة التمويل الدولية، كجزء من خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للعميل، والتي قامت مؤسسة التمويل الدولية بمراجعتها والإشراف عليها على أساس مستمر، قام العميل بتنفيذ تدابير شاملة لمنع مخاطر الصعق بالكهرباء. علاوة على ذلك، تشير كل من مؤسسة التمويل الدولية والعميل إلى أن المسافة بين قطعة أرض أصحاب الشكوى وأقرب توريبين رياح تتجاوز مسافات الارتداد الدنيا المحددة في إرشادات البيئة والصحة والسلامة لمجموعة البنك الدولي وبالتالي فإن المجاورة لا تشكل مخاطر تتعلق برمي الشفرات.

(2) تذكر مؤسسة التمويل الدولية على أن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي يحتوي على نماذج كافية للضوضاء ووميض الظل التي قيمت الآثار على جميع المستقبلات الحساسة القابلة للتطبيق في منطقة تأثير المشروع بما في ذلك كلاً من الهياكل والأنشطة السكنية الدائمة والموسمية. حيث أبلغت النماذج عملية تحديد موقع توريبينات الرياح ضامنة أن مستويات الضوضاء في المستقبلات الحساسة كانت ضمن العتبات المطلوبة. أيضاً وفقاً لمؤسسة التمويل الدولية، ضمن تخطيط المشروع أنه تم تثبيت وحدات إيقاف ووميض الظل حيثما قضت الحاجة، جنباً إلى جنب مع تدابير التخفيف الكافية وأنظمة الإدارة التكميلية لاستيعاب المخاطر والآثار المتبقية التي تؤثر على المساكن أو الأنشطة الموسمية بما في ذلك الإشراف على أنشطة استخدام الأراضي وتقديم الإرشادات للمقيمين الموسمين حول أماكن نصب خيامهم لتجنب المناطق المتأثرة بتوريبينات الرياح.

ووفقاً لمؤسسة التمويل الدولية والعميل، كانت قطعة أرض أصحاب الشكوى فارغة وقت دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي ولم يتم تنفيذ أي تدابير تخفيف عليها. ويقولون أنه حتى تاريخنا هذا لا يوجد عليها أية هياكل مادية أو أي أنشطة اقتصادية وبالتالي لا تصنف على أنها مستقبل حساس يمكن أن يتأثر بالضوضاء أو ووميض الظل. وأشارت مؤسسة التمويل الدولية والعميل إلى أن عملية الاختيار التي تم إجراؤها في عام 2016 لتحديد قطع الأراضي التي

سيتم استجارتها كانت عادلة وشفافة ومبنية على معايير تصميم وتعزيز المشروع وأخذت في الاعتبار الجوانب الفنية والمالية والبيئية للمنطقة واتبعت التسلسل الهرمي للتخفيف المطلوب في معايير الأداء لمؤسسة التمويل الدولية.

## 2.1 التحليل الأولي للامتثال لسياسة مؤسسة التمويل الدولية

وجد مكتب المحقق مؤشرات أولية على احتمالية عدم قيام مؤسسة التمويل الدولية بمراجعة الشركة والإشراف عليها بشكل كاف فيما يتعلق بالمتطلبات البيئية والاجتماعية الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية المتصلة بتقييم الآثار وتنفيذ تدابير التخفيف الملائمة.

يتطلب معيار الأداء رقم (1) الخاص بمؤسسة التمويل الدولية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشروع بما يتوافق مع "الممارسات الصناعية الدولية الجيدة" باستخدام "أساليب وأدوات التقييم الملائمة وذات الصلة" وبناءً على "بيانات خط الأساس البيئية والاجتماعية الحديثة على مستوى ملائم من التفصيل". فعندما يتضمن المشروع عناصر مادية وجوانب ومرافق من المحتمل أن تحدث آثاراً ما، يتطلب معيار الأداء رقم (1) تحديد المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية في سياق منطقة تأثير المشروع، كما ويتطلب أيضاً أن يتم استشارة المجتمعات المحتملة تأثرها في من أجل أخذ وجهات نظرهم بشأن آثار المشروع وتدابير التخفيف ليتم أخذها بعين الاعتبار ومعالجتها.<sup>28</sup> كما ويجب إنشاء برامج إدارة للتخفيف من الآثار البيئية والاجتماعية التي تم تحديدها وتحسينها. ويجب أن تكون برامج الإدارة ديناميكية ومستجيبة للتغيرات في الظروف وتمثل نتائج الإشراف والمراجعة.<sup>29</sup>

في حالة هذا المشروع على وجه الخصوص؛ تتضمن الممارسات الصناعية الدولية الجيدة إرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئية والصحة والسلامة الخاصة بالضوضاء وطاقة الرياح. حيث تشير إرشادات البيئية والصحة والسلامة لطاقة الرياح إلى وجوب إقامة التوربينات على مسافة ارتداد مقبولة من المستقبلات الحساسة المجاورة للحفاظ على السلامة العامة في حالة رعي الجليد أو تعطل الشفرة<sup>30</sup> والتي ينبغي استكمالها بمسافات الارتداد الدنيا المطلوبة لاستيفاء حدود الضوضاء ووميض الظل فيما يتعلق بالمستقبلات السكنية الحساسة لتوفير مزيد من الحماية.<sup>31</sup> فوفقاً للإرشادات العامة بشأن البيئة والصحة والسلامة، يجب تطبيق تدابير منع الضوضاء والتخفيف من حدتها عندما تتجاوز آثار الضوضاء المتوقعة أو التي تم قياسها من مرافق المشروع أو عملياته إرشادات مستوى الضوضاء المعمول بها<sup>32</sup> لدى أكثر نقطة استقبال حساسة.<sup>33</sup> وفيما يتعلق بمشروعات طاقة الرياح على وجه التحديد، يجب تقييم آثار الضوضاء وفقاً لعدة مبادئ بما في ذلك حقيقة أنه يجب اختيار المستقبلات الحساسة وفقاً لحساسيتها البيئية (الإنسان أو الماشية أو الحياة البرية).<sup>34</sup> بالإضافة إلى ذلك، تدعو إرشادات البيئية والصحة والسلامة لطاقة الرياح إلى اتخاذ تدابير وقاية وسيطرة لتجنب الآثار الجسيمة لوميض الظل والتي يجب ألا تتجاوز المدة المتوقعة البالغة 30 ساعة في السنة و 30 دقيقة في اليوم خلال اليوم الأكثر تأثراً بناءً على أسوأ الاحتمالات.

35

28 معيار الأداء رقم (1)، الفقرة 30.

29 معيار الأداء رقم (1)، الفقرات 13 و 16.

30 إن مسافة الارتداد الدنيا هذه هي 1.5 × ارتفاع التوربين (البرج + نصف قطر الدوارة). وفقاً لإرشادات البيئة والصحة والسلامة لطاقة الرياح؛ تشير النمذجة إلى أن مسافة إلقاء الشفرة النظرية يمكن أن تختلف باختلاف حجم وشكل ووزن وسرعة الشفرات وارتفاع التوربين. لذلك؛ يوصون بالحفاظ على الحد الأدنى من مسافات الارتداد المطلوبة لاستيفاء حدود الضوضاء ووميض الظل فيما يتعلق بالمستقبلات السكنية الحساسة لتوفير مزيد من الحماية.

31 إرشادات البيئة والصحة والسلامة لطاقة الرياح، الفقرات 59 و 60.

32 إن حدود آثار مستوى الضوضاء في إرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة هي 55 ديسيبل أثناء النهار أو 45 ديسيبل أثناء الليل. وحدود آثار مستوى الضوضاء في القانون الأردني للمناطق الريفية هي 50 ديسيبل أثناء النهار أو 40 ديسيبل أثناء الليل. عندما تختلف لوائح البلد المضيف عن المستويات والتدابير الواردة في إرشادات البيئة والصحة والسلامة يتوقع من المشاريع أن تحقق أيهما أكثر صرامة. إرشادات البيئة والصحة والسلامة العامة، الصفحات 1 و 53، وتقييم الأثر البيئي والاجتماعي، الصفحة 99.

33 وفقاً للإرشادات العامة بشأن البيئة والصحة والسلامة؛ فإن المستقبل الحساس هو: "يمكن تعريف نقطة الاستقبال أو المستقبل على أنها أي نقطة في المرافق التي يشغلها الأشخاص حيثما يتم استقبال ضوضاء و/أو اهتزازات دخيلة. قد تتضمن أمثلة مواقع المستقبلات على: المساكن الدائمة أو الموسمية، والفنادق/النزول، والمدارس ومراكز الرعاية النهارية، والمستشفيات ودور رعاية المسنين، دور العبادة، والمتنزهات والمخيمات."

34 إرشادات البيئة والصحة والسلامة لطاقة الرياح، الفقرة 20.

35 إرشادات البيئة والصحة والسلامة لطاقة الرياح، الفقرات 39 و 40.

(1) لا يجد مكتب المحقق أي مؤشرات أولية على عدم الامتثال لمتطلبات معيار الأداء رقم (1) وإرشادات البيئة والصحة والسلامة لطاقة الرياح فيما يتعلق بادعاءات أصحاب الشكوى بشأن آثار احتمالية رمي الشفرة أو الجليد والافتقار إلى تدابير التخفيف منها.

• إن أقرب توربين رياح من قطعة أرض أصحاب الشكوى يقع على بعد 459 متر متجاوزاً الحد الأدنى لمسافة الارتداد البالغة 270 متر للحماية من رمي الشفرات أو الجليد.<sup>36</sup>

(2) يجد مكتب المحقق مؤشرات أولية على عدم الامتثال فيما يتعلق بتقييم آثار المشروع على قطعة أرض أصحاب الشكوى والتي لا يبدو أنها تأخذ استخدام أرضهم بعين الاعتبار وفقاً لمتطلبات معيار الأداء رقم (1) وإرشادات البيئة والصحة والسلامة بشأن الضوضاء ووميض الظل، لا سيما ما يلي:

• حدد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي والمراجعة البيئية والاجتماعية قبل الاستثمار الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية استخداماً موسمياً متغيراً للأرض في منطقة التأثير.<sup>37</sup> ومع ذلك، عند تقييم آثار المشروع على الأنشطة الموسمية من قبل الجماعات البدوية أو ملاك الأراضي تناول العميل فقط استطلاع لاستخدام الأرض تكون من جولة ميدانية ومشاورات في الموقع مع بعض أصحاب المصلحة في عام 2016،<sup>38</sup> وتخطيط لاستخدام الأرض قبل الإنشاء تم إجراؤه في عام 2018 والذي اقتصر على الأرض المستأجرة. وعلى ما يبدو كلا عمليتي التحديد هاتين كانتا محدودتين من حيث النطاق، وكذلك لأنها لم تأخذ في الحسبان الطابع المتغير للأنشطة الموسمية في المنطقة، لم تقم بتحدد النطاق الكامل للأنشطة في منطقة تأثير المشروع.

• لا توجد مؤشرات على أن استطلاع استخدام الأراضي لعام 2016<sup>38</sup> وتخطيط استخدام الأراضي لعام 2018 قد اشتمل على تقييم منهجي إشراك وتشاور مع ملاك الأراضي في منطقة تأثير المشروع فيما عدا أولئك الذين تم تحديد أراضيهم مسبقاً لغايات استئجارها. إذ أنه دون التشاور الملائم والمنهجي مع ملاك الأراضي لن يتم تقييم استخدامهم للأرض ومخاطر وآثار المشروع التي تؤثر عليهم بشكل ملائم.

• تتيح خطة إشراك أصحاب المصلحة زيارات موقع شهرية لجماعات البدو وملاك الأراضي لإبقائهم على اطلاع على آثار الضوضاء والظل. إلا أنه، كما أكدت مؤسسة التمويل الدولية، فإن الإشراف على الاستخدام الموسمي للأرض والإجراءات المتخذة لإبلاغ المستخدمين الموسمين بتدابير التخفيف البيئية والاجتماعية للمشروع تحدث على أساس مخصص (أي بصورة متقطعة) كما لا يتم توثيقها بشكل مستمر، ويرجع ذلك بصورة جزئية في الغالب إلى الثقافة الشفوية في المنطقة. وعليه اتفقت مؤسسة التمويل الدولية والعميل على اتباع نهج أكثر منهجية للإشراف على الاستخدام الموسمي للأرض من خلال الإجراءات المقترحة في طلبهم للتأجيل (انظر أدناه).

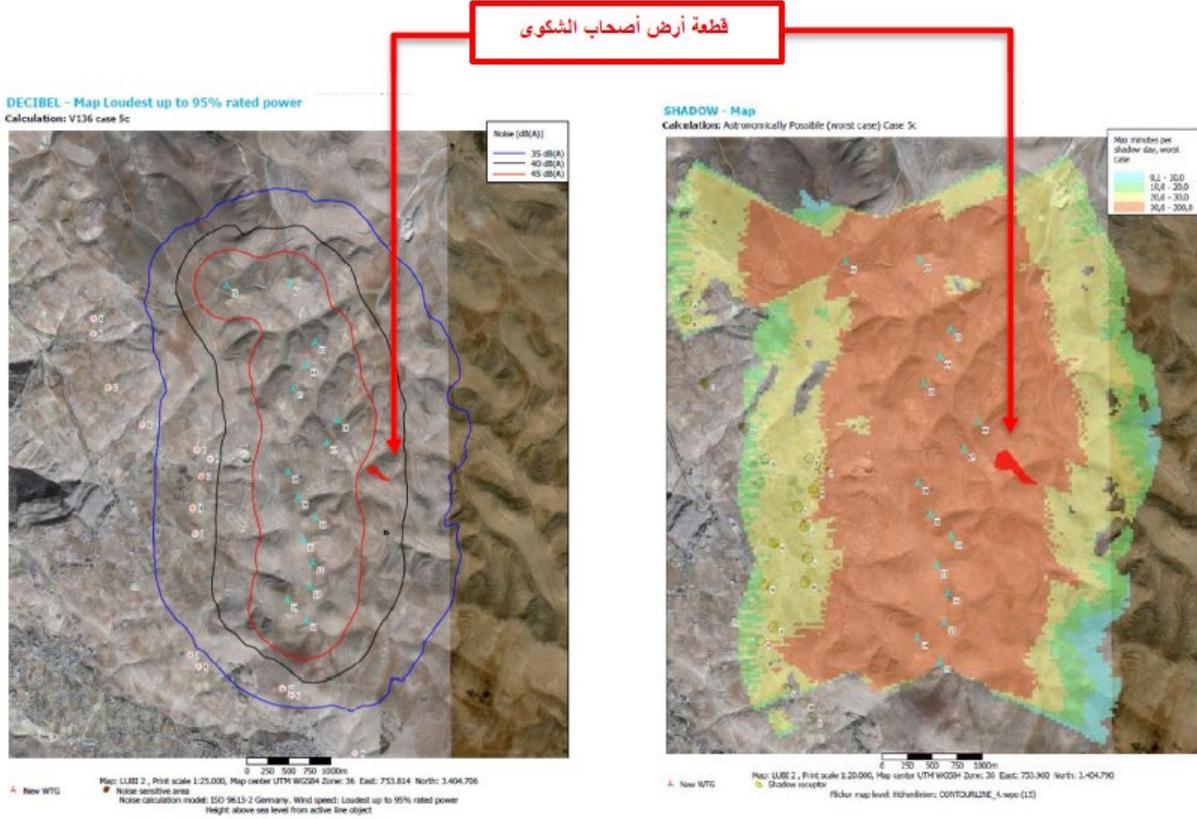
• كما أشارت مؤسسة التمويل الدولية، فإن نمذجة الضوضاء ووميض الظل على قطعة أرض أصحاب الشكوى تكشف عن التجاوزات لحدود العتبة إلا أنه لم يتم تنفيذ أي تدابير تخفيف نتيجة عدم تحديد مستقبلات حساسة في قطعة أرض أصحاب الشكوى. ومع ذلك، في الوقت نفسه لم يتم إجراء أو طلب

<sup>36</sup> باتباع الصيغة الواردة في إرشادات البيئة والصحة والسلامة لطاقة الرياح؛ فإن مسافة الارتداد الدنيا هي 1.5 × 180 (ارتفاع التوربين) أي ما يعادل 270 متر. رد إدارة مؤسسة التمويل الدولية، الصفحة 18.

<sup>37</sup> رد إدارة مؤسسة التمويل الدولية، الصفحة 10. حدد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي أن أنماط استخدام الأراضي في منطقة تأثير المشروع اختلفت باختلاف الموسم وأن الأراضي كانت مملوكة لأشخاص من المجتمعات المحلية المحيطة بموقع المشروع والتي تضمنت (على سبيل المثال لا الحصر) القرى الأربع التي تم التشاور معها لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي (أم سراب، بصرية، غرنندل، عين البيضاء). تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، الصفحات 93-95، وملخص المراجعة البيئية والاجتماعية، التصنيف والفهرسة البيئية والاجتماعية، الصفحة 3.

<sup>38</sup> استخدم المشروع مساحات استخدام الأراضي لعام 2016 كدراسات أساسية بيئية واجتماعية لتقييم الآثار الناجمة عن المشروع وتحديد الأراضي التي ستأثر بالإضافة إلى تدابير التخفيف التي ينبغي تنفيذها بما في ذلك أي من قطع الأراضي سيتم استئجارها من قبل المشروع. ووفقاً لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي؛ تم مساعدة المطور من قبل أعضاء المجتمع المحلي من القرى المجاورة على تحديد الأراضي المتوفرة للاستئجار وعلى هذا الأساس، وجنبا إلى جنب العوامل الفنية، تم اختيار 64 قطعة من الأراضي داخل منطقة المشروع للاستئجار طوال مدة المشروع. تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، الصفحة 93.

أي تقييم للاستخدام والآثار على أرض أصحاب الشكوى لتحديد فيما إذا كان يمكن اعتبارها مستقبلاً حساساً بحيث يتم أخذ أو تنفيذ تدابير تخفيف بعين الاعتبار مثل تلك التي يطالب بها أصحاب الشكوى.



صورة توضح موقع قطعة أرض أصحاب الشكوى داخل المنطقة المعرضة لـ 40 ديسيبل من توربينات الرياح - أعلى من عتبة الليل الأردنية

صورة توضح موقع قطعة أرض أصحاب الشكوى داخل المنطقة المعرضة لوميض الظل لأكثر من 30 دقيقة يومياً في أسوأ الحالات - أعلى من عتبة إرشادات البيئة والصحة والسلامة لطاقة الرياح

المصدر: تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، الملحق رقم (1)، الضوضاء ووميض الظل.

توضيحات من مؤسسة التمويل الدولية وأصحاب الشكوى بخصوص موقع قطعة أرض أصحاب الشكوى

## 2.ب) التحليل الأولي للضرر

يجد مكتب المحقق مؤشرات أولية على الضرر فيما يتعلق بالآثار المحتملة للضوضاء ووميض الظل لتوربينات الرياح على أرض أصحاب الشكوى دون تنفيذ أي تدابير تخفيف.

ويخلص مكتب المحقق إلى أن ادعاءات أصحاب الشكوى بالضرر مقبولة مسنداً استنتاجاته إلى الاعتبارات التالية:

- أوضح أصحاب الشكوى أنهم امتلكوا قطعة الأرض المجاورة للمشروع على مدى العشر سنوات الماضية. وبين عامي 2011 و 2013 قاموا بزراعة المحاصيل الحقلية من أجل الاكتفاء الذاتي واعتادوا على زيارة الأرض والعمل عليها بشكل مستمر. في عام 2014 قاموا بزراعة أشجار فاكهة واستمروا في زيارة الأرض خلال عطلات نهاية الأسبوع وفي الإقامة على الأرض لفترات من شهر إلى شهرين في هياكل مؤقتة (خيام). وقد زود أصحاب الشكوى مكتب المحقق بصور ومقاطع فيديو عن مثل هذا الاستخدام الزراعي والتي تظهر أدلة على وجود توربينات الرياح خلال هذا الوقت.<sup>39</sup>
- ومن عام 2018 فصاعداً، نتيجة لتأثر المنطقة بالجفاف، أوقف أصحاب الشكوى زراعة المحاصيل الدائمة في قطعة أرضهم وقللوا من زراياتهم لها إلى ثلاث أو أربع مرات في السنة للعناية بالأشجار من خلال "التقليم والحرق والحصاد" إضافة إلى ضمان سلامة الأرض من التعرض لأي هجمات.
- إن الاستخدام العرضي للأرض يبدأ بيد مع تجاوزات الضوضاء ووميض الظل التي أكدتها مؤسسة التمويل الدولية، يزود مكتب المحقق بإشارات أولية كافية للضرر المحتمل على أصحاب الشكوى.



المحاصيل<sup>40</sup>



كروم العنب

صور مزودة من قبل أصحاب الشكوى مأخوذة من قطعة أرضهم بشأن استخدامهم للأرض في أوقات مختلفة

<sup>39</sup> صور وفيديو مزودة من قبل أصحاب الشكوى.

<sup>40</sup> تم تعميم الشخص الموجود في الصورة من قبل مكتب المحقق لأسباب تتعلق بالخصوصية.

مع الأخذ بعين الاعتبار القضايا التي أثارها الشكوى والاعتبارات التي تم تلخيصها أعلاه، يجد مكتب المحقق أن مطالب أصحاب الشكوى بشأن الآثار المترتبة من المشروع على أرضهم مقبولة. حيث لم يتم تقييم الأثر البيئي والاجتماعي علاوة على الإشراف اللاحق للمشروع بعد إجراء التقييم المناسب والكامل للآثار البيئية والاجتماعية الناجمة عن المشروع والتي تأخذ بعين الاعتبار الاستخدامات الموسمية والعرضية والمتغيرة لقطع الأرض المجاورة للمشروع من قبل ملاك الأراضي ومستخدميها من خلال التشاور معهم بطريقة منهجية ومستمرة ودورية على الرغم من حقيقة أنه تم تحديد استخدام الأرض الموسمي والمؤقت على أنه من سمات المنطقة منذ المراجعة البيئية والاجتماعية الأولية. ونظراً لعدم تقييم الآثار المدعى بها بشكل ملائم، لم يتم تنفيذ تدابير التخفيف أو التعويض المترتبة، الأمر الذي من المحتمل أن يؤثر على استخدام أصحاب الشكوى لأرضهم بسبب الضوضاء والاضطرابات البصرية. وعليه يخلص مكتب المحقق إلى وجود مؤشرات أولية للضرر في هذه الحالة.

### 2.ج) تحليل الصلة المعقولة بين إدعاءات الضرر وعدم الامتثال المحتمل لمؤسسة التمويل الدولية

إن أحد الأغراض الرئيسية لمعيار الأداء رقم (1) هو التحديد الكامل والملائم للآثار البيئية والاجتماعية للمشروع التي قد تقود بدورها إلى تدابير وقائية أو تخفيف ملائمة. وفي هذه الحالة، يخلص مكتب المحقق إلى أن الضرر المدعى به على أصحاب الشكوى - الافتقار إلى التقييم وإلى التخفيف المحتمل للآثار الناتجة عن المشروع التي يمكن أن تؤثر على استخدام أرضهم - هو مرتبط بشكل معقول بأوجه القصور المحتملة في مراجعة مؤسسة التمويل الدولية لتطبيق معيار الأداء رقم (1) وإرشادات البيئة والصحة والسلامة للمشروع والإشراف عليها.

### 3) قضايا أخرى مثارة: اصطدام الطيور وغبار الإنشاء

أثار أصحاب الشكوى أيضاً مخاوف بشأن آثار الغبار الناتج عن إنشاء المشروع، الذي كان قائماً وقت تقديم الشكوى إلى مكتب المحقق، وكذلك القيود المحتملة التي يفرضها المشروع على تربية الطيور في المستقبل نظراً لخطر الاصطدام بشفرات توربينات الرياح. وفيما يتعلق بهذه الادعاءات، أوضحت مؤسسة التمويل الدولية والعميل أنه لم يتم مطلقاً تسجيل أي أنشطة لتربية أو تفريخ الطيور في المنطقة وأن الشركة تنفذ إدارة تكميلية لمخاطر اصطدام الطيور بناءً على نتائج تقرير تقييم الآثار التراكمية بشأن التنوع البيولوجي لمنطقة المشروع الذي تم بتكليف من مؤسسة التمويل الدولية.

بعد إجراء مراجعة لتوثيقات المشروع ومقابلات مع الأطراف، لا يجد مكتب المحقق أن هذه القضايا جديرة بالشرح في تحقيق لعدم وجود مؤشرات أولية على ضرر يلحق بأصحاب الشكوى أو عدم امتثال مؤسسة التمويل الدولية فيما يتعلق بالمخاوف بشأن اصطدام الطيور أو الغبار الناجم عن إنشاء المشروع.

- لا يقوم أصحاب الشكوى حالياً بتربية الطيور كما ولم يربوا طيوراً من قبل والتي يمكن أن تتأثر بشفرات التوربينات. وكذلك ليس لديهم أي خطط محددة للانخراط في هذا النشاط في المستقبل. وتقتصر مخاوف أصحاب الشكوى على القيود المتصورة فيما يتعلق بممارسة تربية الطيور إذا حاولوا القيام بذلك في المستقبل.

بالنظر إلى أن مخاوف أصحاب الشكوى لا تشير إلى مخاطر أو آثار محتملة على التنوع البيولوجي في منطقة المشروع بل إلى نشاط محتمل ليس له سابقة في المنطقة، فعليه لا يجد مكتب المحقق مؤشرات على الضرر وعدم امتثال مؤسسة التمويل الدولية المتعلقة بهذا القلق المحدد.

- فيما يتعلق بالآثار المحتملة من غبار المشروع، يجد مكتب المحقق أنه بينما تم تحديد الغبار على اعتباره أراً بيئياً أثناء إنشاء المشروع،<sup>41</sup> لم يقدم أصحاب الشكوى أي معلومات تشير إلى أن الغبار كان له تأثيراً محدداً على صحتهم أو أنشطتهم على أرضهم أو أي ضرر على محاصيلهم أو ممتلكاتهم الشخصية. وبالنظر إلى عدم وجود أي مؤشر لآثار محددة وسلبية لغبار الإنشاء وحقيقة أن مرحلة الإنشاء قد انتهت فعلاً في عام 2021، لا يجد مكتب المحقق أي مؤشرات أولية للضرر على أصحاب الشكوى من غبار الإنشاء.
  - بالإضافة إلى ذلك، توجد مؤشرات أولية في وثائق المشروع على أن مؤسسة التمويل الدولية قد قامت بمراجعة هذه القضية والإشراف عليها. وفي حين أن مكتب المحقق لم يقيم بتقييم فعالية خطة إدارة الغبار الخاصة بالعميل أثناء تقييم الامتثال هذا، إلا مكتب المحقق يجد مؤشرات على أن مؤسسة التمويل الدولية قد اتخذت خطوات لضمان تنفيذ العميل للمتطلبات ذات الصلة فيما يتعلق بالتحكم في الغبار.
- إن هذه المؤشرات الخاصة بمراجعة مؤسسة التمويل الدولية لتدابير التحكم في الغبار والإشراف عليها إلى جانب عدم وجود مؤشرات على الضرر الذي يلحق بأصحاب الشكوى، تقود إلى أن يخلص مكتب المحقق إلى أن القلق الذي أثاره أصحاب الشكوى لا يفي بمتطلبات الشروع في تحقيق امتثال لهذه القضية.

## 6- طلب الإدارة لتأجيل تحقيق مكتب المحقق

يحق لمؤسسة التمويل الدولية طلب تأجيل قرار تحقيق مكتب المحقق لإتاحة الوقت لحل القضايا المثارة في الشكوى مباشرة.<sup>42</sup>

في هذه الحالة، قدمت إدارة مؤسسة التمويل الدولية، جنباً إلى جنب مع ردها على الشكوى، طلباً إلى مكتب المحقق بتأجيل قراره بالتحقيق.<sup>43</sup>

أوضحت مؤسسة التمويل الدولية أنه بناءً على نتيجة إشراكها مع مكتب المحقق وفي محاولة لحل مخاوف أصحاب الشكوى بشكل ودي، فقد اتفقت مع الشركة على الإشراف على أنشطة استخدام الأراضي في كامل منطقة تأثير المشروع على أساس منهجي، بما في ذلك قطعة أرض أصحاب الشكوى، من أجل تحديد أي مستقبلات حساسة جديدة قد ظهرت منذ إجراء التقييم الأولي ولأجل اتخاذ تدابير التخفيف الملائمة في حالة التجاوزات لمستوى العتبة.

أشارت مؤسسة التمويل الدولية إلى أنها ملتزمة بمعالجة مخاوف أصحاب الشكوى، ولتحقيق ذلك اقترحت أنها ستتخذ الإجراءات التالية خلال خمسة أشهر في غضون فترة تأجيل مدتها ستة أشهر:

- تطوير وتنفيذ عملية إشراف معززة وأكثر منهجية لأنشطة استخدام الأرض والتي سيتم إجراؤها خلال مواسم العام التي تكون فيها أنشطة استخدام الأراضي قائمة (مارس إلى أكتوبر) بما في ذلك إشراك ملاك الأراضي ومستخدميها.

يرد أدناه، في رد إدارة مؤسسة التمويل الدولية المرفق بهذا التقرير، المزيد من التفاصيل عن الإجراءات التي يتعين اتخاذها خلال فترة التأجيل. انظر الملحق رقم 2.

<sup>41</sup> تضمن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي تقيماً لآثار المشروع على جودة الهواء (تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، الصفحة 163) وتتطلب خطة العمل البيئية والاجتماعية الخاصة بالمشروع من العميل تضمين خطة ل إدارة الغبار كجزء من خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للشركة.

<sup>42</sup> سياسة مكتب المحقق، الفقرة 86.

<sup>43</sup> سياسة مكتب المحقق، الفقرات 98-100.

## 7- تحليل مكتب المحقق لطلب الإدارة بتأجيل قرار التحقيق

ينظر مكتب المحقق في طلب تأجيل من مؤسسة التمويل الدولية بناءً على تطبيق المعايير التالية:

- (أ) شدة الضرر المدعى به وقضايا الامتثال المحتملة التي يثيرها أصحاب الشكوى بما في ذلك ما إذا كانت قضايا الضرر المدعى بها محددة بوضوح ومحدودة النطاق ويبدو أنها قابلة للحل المبكر؛
- (ب) فيما إذا تضمن رد الإدارة التزامات محددة تتناسب مع القضايا التي أثبتت في الشكوى أو أثناء التقييم، وتتوافق مع متطلبات سياسة مؤسسة التمويل الدولية/الوكالة الدولية لضمان الاستثمار؛
- (ج) آراء صاحب الشكوى فيما يتعلق بالأثر (الإيجابي والسلبي) لقرار التأجيل؛ و
- (د) معلومات أخرى يرتئها مكتب المحقق ذات صلة.<sup>44</sup>

ويرد أدناه تحليل مكتب المحقق لكل معيار من هذه المعايير.

### (أ) شدة الضرر وما إذا كانت القضايا المثارة قابلة للحل المبكر

لقد وجد مكتب المحقق مؤشرات أولية على الضرر الذي يلحق بالمدعين بسبب الافتقار إلى التشاور وإشراك أصحاب المصلحة، فضلاً عن الافتقار إلى تقييم آثار المشروع التي يمكن أن تؤثر على استخدام أراضيهم والافتقار إلى تنفيذ أي تدابير تخفيف مقابلة. إن طبيعة ونطاق هذا الضرر المدعى به وقضايا الامتثال المحتملة محدودة ويمكن معالجتها من خلال عملية الإشراف المعززة لأنشطة استخدام الأرض التي اقترحتها مؤسسة التمويل الدولية، جنباً إلى جنب مع الالتزامات الإضافية المتفق عليها مع مكتب المحقق (انظر أدناه). لذلك، يخلص مكتب المحقق إلى أن القضايا الجديرة بالتحقيق قابلة للحل المبكر لأنها محددة وتتعلق بعدد محدود من أصحاب الشكوى ونطاق محدود من القضايا. ستدعم الإجراءات التي وافقت عليها مؤسسة التمويل الدولية تقييم الحقائق وتحديد الضرر الذي يلحق بأصحاب الشكوى الأمر الذي يمكن أن يؤدي، إن كان ملائماً، إلى تحديد لاحق لتدابير التخفيف وفقاً لمتطلبات معايير الأداء الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية.

### (ب) التزامات محددة تتناسب مع القضايا المثارة والمتضمنة في رد الإدارة

يتضمن اقتراح مؤسسة التمويل الدولية بالتأجيل إجراءات مصممة لمعالجة إحدى القضايا التي أثارها أصحاب الشكوى والتي هي جديرة بالتحقيق: تقييم أي آثار تشغيلية لتوربينات الرياح (خاصة الضوضاء ووميض الظل) والإشراف على استخدام قطع الأراضي القريبة من ناحية شروطها للمستقبلات الحساسة لهذه الآثار.

تشمل الإجراءات التي اقترحتها مؤسسة التمويل الدولية أيضاً بعض الالتزامات المتعلقة بالقضايا الأخرى التي أثبتت في الشكوى ألا وهي؛ إشراك أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات لمالكي الأراضي ومستخدميها. ومع ذلك، نتيجة لتحليل تقييم الامتثال، وتعليقات أصحاب الشكوى ومناقشاتهم مع مكتب المحقق وافقت مؤسسة التمويل الدولية أيضاً على الالتزامات التالية في محاولة لتوضيح ومعالجة القضايا التي هي جديرة بالتحقيق بشكل أكثر تحديداً:

- (1) إشراك خبير بيئي واجتماعي لإجراء تقييم محدد لاستخدام أرض أصحاب الشكوى، بما في ذلك الآثار المحتملة الناجمة عن المشروع وكذلك، إن كان ملائماً، تنفيذ تدابير التخفيف المقابلة وفقاً لمتطلبات سياسة مؤسسة

<sup>44</sup> سياسة مكتب المحقق، الفقرة 98.

التمويل الدولية. ويجب أن ينتج عن التقييم تقرير رسمي مكتوب والذي يتم فيه استشارة أصحاب الشكوى حتى يتمكنوا من تقديم تعليقات ومعلومات حول استخداماتهم للأرض.

(2) إشراك ملاك الأراضي غير المستأجرة من قبل المشروع إلا أنها تقع ضمن منطقة تأثير المشروع وإدماجهم في خطة إشراك أصحاب المصلحة من أجل إعلامهم والتشاور معهم بشأن الآثار الناجمة عن المشروع والخطط البيئية والاجتماعية وتدابير وموارد الوقاية والتخفيف مثل آلية جبر المظالم فضلاً عن تمكين مشاركتهم في اجتماعات المجتمع أو غيرها من اجتماعات أصحاب المصلحة.

(3) القيام بتحديث وثائق المشروع البيئية والاجتماعية العامة على صفحة الإفصاح الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية لتشمل تقييم الأثر البيئي والاجتماعي النهائي وأحدث خطة إشراك أصحاب المصلحة و خطة العمل البيئية والاجتماعية النهائية.

كما هو موضح أعلاه، يحدد معيار الأداء رقم (1) وإرشادات البيئة والصحة والسلامة متطلبات حول إجراء العملاء مشاورات مع أصحاب المصلحة والإفصاح عن معلومات المشروع وتحديد آثار المشروع البيئية والاجتماعية وإدارة ومعالجة هذه الآثار من خلال تدابير الوقاية والتخفيف. وهذه كلها قضايا بيئة واجتماعية متعلقة بما وجده مكتب المحقق من مؤشرات أولية على عدم الامتثال والضرر المرتبط به.

ولمعالجة هذه القضايا، يجد مكتب المحقق أن خطة العمل التي اقترحتها مؤسسة التمويل الدولية بما في ذلك الالتزام بتعزيز الإشراف على استخدام الأراضي سوف يسمح بـ (i) تحديد الآثار وأي مستقبلات حساسة جديدة من المحتمل أن تكون قد تأثرت أثناء المرحلة التشغيلية للمشروع في منطقة يمكن أن يكون فيها استخدام الأراضي موسميًا ومتغيرًا باستمرار؛ و (ii) تنفيذ تدابير التخفيف الكافية في حالة الآثار والتجاوزات لمستوى العتبة. بالإضافة إلى ذلك، التزمت مؤسسة التمويل الدولية أيضاً بإجراءات على مستوى المشروع لمعالجة الفجوات في التزامات الإفصاح وإشراك أصحاب المصلحة. ولاستكمال هذه الإجراءات على مستوى المشروع، وفي سياق الإشراف المعزز على استخدام الأراضي في منطقة تأثير المشروع، فقد وافقت مؤسسة التمويل الدولية على إجراء تقييم للوضع المحدد لأصحاب الشكوى واستخدامهم للأرض والآثار المحتملة الناجمة عن المشروع. حيث سيسمح ذلك بالتحديد الكامل والموثوق والشامل للآثار، وتحديد فيما إذا كانت أرض أصحاب الشكوى تتضمن مستقبلات حساسة بسبب استخدامهم للأرض وتنفيذ أي تدابير تخفيف أو تعويض لاحقة تعتبر ملائمة بما يتماشى مع متطلبات سياسة مؤسسة التمويل الدولية. وتتوافق هذه الالتزامات مع المتطلبات البيئية والاجتماعية الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية ومن شأنها أن تعالج المؤشرات الأولية للضرر وقضايا عدم الامتثال المحتملة التي وجدها مكتب المحقق.

يخلص مكتب المحقق إلى أن الإجراءات المقترحة، جنباً إلى جنب مع الالتزامات الإضافية التي اتفقت عليها مؤسسة التمويل الدولية، تعالج بشكل جوهري القضايا التي أثرت في الشكوى والتي جديرة بالتحقيق وتتوافق مع متطلبات إطار الاستدامة لمؤسسة التمويل الدولية.

### ج) آراء أصحاب الشكوى بشأن طلب الإدارة بالتأجيل

أبلغ مكتب المحقق أصحاب الشكوى بطلب مؤسسة التمويل الدولية لتأجيل التحقيق إضافة إلى إجراءاتها المقترحة لمعالجة القضايا المثارة في الشكوى حيث أشار أصحاب الشكوى إلى أنهم يعتبرون تأجيل التحقيق وتنفيذ خطة العمل المقترحة تطوراً إيجابياً وأعربوا عن دعمهم للموافقة على طلب مؤسسة التمويل الدولية. بشكل عام، يعتبرون الإجراءات التي اقترحتها مؤسسة التمويل الدولية نقطة انطلاق جيدة لكنهم أشاروا إلى أنهم يعتقدون أن هناك حاجة إلى إجراءات إضافية للاستجابة الشاملة الفعلية للشكوى. على وجه التحديد، طلبوا إدراج الإجراءات الإضافية التالية كجزء من خطة عمل مؤسسة التمويل الدولية خلال فترة التأجيل:

- (1) عقد اجتماعات ومشاورات مع ملاك الأراضي للاستماع إلى آرائهم حول آثار المشروع على أراضيهم.
- (2) تحديد منطقة آمنة حول توربينات الرياح لتجنب المخاطر المتعلقة بسقوط الشفرات (رعي الشفرة).
- (3) إجراء مسح للأراضي لتحديد الآثار على ملاك الأراضي القريبين وتحديد التدابير بما في ذلك التعويض أو استئجار الأرض عندما تتأثر حقوق ملاك الأراضي في استخدام الأرض بأمان.

## 8- القرار بالموافقة على تأجيل قرار مكتب المحقق بالتحقيق

يخلص مكتب المحقق إلى أن تأجيل قرار التحقيق هو الإجراء المناسب للأسباب التالية:

- الطلب يستوفي المعايير المنصوص عليها في سياسة مكتب المحقق ؛
- أوضح أصحاب الشكوى أنهم يعتبرون الإجراءات التي اقترحتها مؤسسة التمويل الدولية وخيار التأجيل إيجابياً؛
- الإجراءات المقترحة من مؤسسة التمويل الدولية مع الشروط المتفق عليها من قبل إدارة مؤسسة التمويل الدولية (انظر أدناه) تنطوي على إمكانية حل القضايا التي أثارها أصحاب الشكوى، في وقت مناسب، والتي تم اعتبارها مؤهلة للتحقيق.

وفقاً لما تتطلبه سياسة مكتب المحقق يعرض تقرير التقييم هذا شروط التأجيل على النحو المتفق عليه من قبل إدارة مؤسسة التمويل الدولية وإطاراً لإشراف على التطورات خلال فترة التأجيل وجدول زمني لفترة التأجيل.<sup>45</sup>

وسيقوم مكتب المحقق بالإشراف على التطورات على مستوى المشروع خلال فترة التأجيل. في حال قُدّر أن الظروف قد "تغيرت بشكل مادي" أو أن إحراز تقدم نحو أهداف فترة التأجيل "غير مرجح أو غير ممكن" فيحق لمكتب المحقق أن ينهي فترة التأجيل وأن يشرع في تحقيق امتثال.<sup>46</sup> عند انتهاء فترة التأجيل سيقوم المحقق - المستشار بأي مما يلي:

أ) إغلاق القضية إذا تمت معالجة القضايا التي أثرت في الشكوى بشكل جوهري ولايرتأى وجود قيمة معينة للمساءلة أو التعلم المؤسسي أو الإجراء العلاجي نتيجة إجراء تحقيق؛

ب) تمديد فترة التأجيل في حالة استمرار الاعتبارات المذكورة أعلاه (الفقرة 98 من سياسة مكتب المحقق) ووجود احتمالية كبيرة في تحليل المحقق - على حل القضايا خلال فترة تمديد محددة؛ أو

ج) المضي قدماً في الشروع في تحقيق امتثال إذا لم تتم معالجة القضايا بشكل جوهري أو في حال أرتأى وجود قيمة معينة للمساءلة أو التعلم المؤسسي أو مزيد من الإجراءات العلاجية.<sup>47</sup>

في جميع الحالات؛ سيصدر مكتب المحقق تقريراً يلخص أنشطة ونتائج فترة التأجيل لتقديمها إلى مجالس مؤسسة التمويل الدولية ورئيس مجموعة البنك الدولي وإدارة مؤسسة التمويل الدولية وأصحاب الشكوى.<sup>48</sup>

<sup>45</sup> سياسة مكتب المحقق ، الفقرة 100.

<sup>46</sup> سياسة مكتب المحقق الفقرة 101.

<sup>47</sup> سياسة مكتب المحقق الفقرة 102.

<sup>48</sup> سياسة مكتب المحقق الفقرة 103.

## 9- شروط التأجيل كما وافقت عليها الإدارة

وافقت مؤسسة التمويل الدولية على إجراء خطة عملها المقترحة والالتزامات الإضافية في فترة مقدارها خمسة أشهر خلال فترة تأجيل مدتها ستة أشهر سيقوم خلالها مكتب المحقق بالإشراف على ومراجعة المنجزات المستهدفة لمؤسسة التمويل الدولية لضمان أنها متوافقة مع متطلبات إطار الاستدامة ذات الصلة.

فيما يتعلق بالالتزامات الإضافية غير المدرجة أصلاً في خطة العمل المقترحة لمؤسسة التمويل الدولية؛ وافقت مؤسسة التمويل الدولية على ما يلي:

- (1) سيتم إجراء تقييمات لاستخدام أصحاب الشكوى للأرض والآثار المحتملة الناجمة عن المشروع من قبل خبير بيئي واجتماعي على مدار فترة مقدارها 20 أسبوع. سيتضمن التقييم التشاور مع أصحاب الشكوى وسينتج عنه تقرير رسمي مكتوب سيتم تبليغ محتواه وشرحها لأصحاب الشكوى.
- (2) في غضون 20 أسبوع من تاريخ نشر هذا التقرير؛ سيقوم المشروع بتحديث وتعديل خطة إشراك أصحاب المصلحة بحيث يضم ملاك الأراضي كمجموعة أصحاب مصلحة وسيتم إجراء إشراكات أولية مع مجموعة أصحاب المصلحة المذكورة. وسيتم المشروع بتوثيق هذه التعديلات والإشراكات وفقاً لمتطلبات معايير الأداء. وستقوم مؤسسة التمويل الدولية بمراجعة هذه التحديثات والإشراكات ومشاركتها مع مكتب المحقق.
- (3) ستقوم مؤسسة التمويل الدولية بتحديث توثيقات المشروع البيئية والاجتماعية العامة على صفحة الإفصاح الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية خلال فترة مقدارها 20 أسبوع من تاريخ نشر هذا التقرير.

## 10- إطار الإشراف والجدول الزمني للتأجيل

سيقوم مكتب المحقق بمراجعة المنجزات المستهدفة لمؤسسة التمويل الدولية خلال فترة التأجيل لضمان أنها متوافقة مع متطلبات إطار الاستدامة ذات الصلة لا سيما الأحكام ذات الصلة بمعايير الأداء رقم (1) وإرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة.

- سيقوم مكتب المحقق بمراجعة وتقديم التغذية الراجعة إلى مؤسسة التمويل الدولية بشأن منهجية ونتائج وتدبير التخفيف المقترحة الخاصة بتقييم استخدام أصحاب الشكوى للأرض وآثار المشروع المحتملة، أخذاً بعين الاعتبار المعطيات من أصحاب الشكوى ومتطلبات سياسة مؤسسة التمويل الدولية.
  - سيقوم مكتب المحقق بمراجعة اتساق التحديثات على خطة إشراك أصحاب المصلحة والخطة المعززة للإشراف على استخدام الأراضي مع متطلبات سياسة مؤسسة التمويل الدولية والتي سيتم اعتمادها من قبل العميل ومراجعتها من قبل مؤسسة التمويل الدولية ومشاركتها مع مكتب المحقق.
  - سيقوم مكتب المحقق بمراجعة أن التحديثات في إفصاحات مشروع مؤسسة التمويل الدولية تتماشى مع متطلبات سياسة مؤسسة التمويل الدولية.
  - يحق لأصحاب الشكوى في أي وقت خلال فترة التأجيل إثارة المخاوف مع مكتب المحقق فيما يتعلق بتنفيذ الإجراءات والالتزامات التي تم الموافقة عليها من قبل مؤسسة التمويل الدولية.
- إن فترة التأجيل المقترحة هي ستة أشهر بما في ذلك تخصيص وقت للمحقق - المستشار لإصدار تقرير عن تنفيذ مؤسسة التمويل الدولية لالتزاماتها وتقييم فيما إذا تمكنت من معالجة القضايا التي أثيرت في الشكوى. لكل التزام من

التزامات مؤسسة التمويل الدولية جداول زمنية محددة وافقت عليها مؤسسة التمويل الدولية إلا أنه يجب إكمالها جميعاً في غضون 20 أسبوع من قرار التأجيل هذا.

يتوقع مكتب المحقق أن تقوم مؤسسة التمويل الدولية بتزويده بإمكانية الوصول إلى جميع المواد والأدلة والأشخاص المعنيين المتصلين في كل من الإجراءات والمنجزات المستهدفة المتفق عليها من أجل الإشراف الملائم على التزامات مؤسسة التمويل وامثالها لمتطلبات إطار الاستدامة ذات الصلة.

## 11- قرار مكتب المحقق

بناءً على التحليل الذي تم تفصيله في تقرير التقييم هذا؛ خلص مكتب المحقق إلى أن الشكوى تستوفي متطلبات الشروع في تحقيق امتثال فيما يتعلق بنقص محتمل في التشاور وإشراك أصحاب المصلحة مع ملاك الأراضي المتأثرة بالمشروع ومستخدميها والافتقار إلى تقييم لآثار المشروع التي يمكن أن تؤثر على استخدام أرض أصحاب الشكوى وعدم اكتمال الإفصاح عن الوثائق البيئية والاجتماعية للمشروع من قبل مؤسسة التمويل الدولية.

ومع ذلك، للأسباب الموضحة أعلاه، يوافق مكتب المحقق على طلب مؤسسة التمويل الدولية بتأجيل قرار مكتب المحقق بالتحقيق في الأمور المذكورة أعلاه من أجل إتاحة الفرصة لمؤسسة التمويل الدولية لمعالجتها بطريقة تتفق مع متطلبات البيئة والصحة والسلامة الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية.

وفقاً لما تتطلبه سياسة مكتب المحقق؛ يعرض تقرير التقييم هذا شروط التأجيل على النحو الذي وافقت عليه إدارة مؤسسة التمويل الدولية وإطاراً للإشراف على تطورات القضية خلال فترة التأجيل وجدول زمني لفترة التأجيل (سنة أشهر).<sup>49</sup> سيقوم مكتب المحقق بالإشراف على إجراءات مؤسسة التمويل الدولية خلال فترة التأجيل من أجل تقييم فيما إذا قد "تغيرت الظروف مادياً" أو فيما إذا كان إحراز تقدم نحو أهداف فترة التأجيل "غير محتمل أو غير ممكن".<sup>50</sup> عند انتهاء فترة التأجيل؛ سيقوم مكتب المحقق إما (أ) بإغلاق القضية إذا تم معالجة المشكلات التي أثيرت في الشكوى بشكل جوهري؛ (ب) تمديد فترة التأجيل؛ أو (ج) المضي قدماً في الشروع في تحقيق امتثال إذا لم يتم معالجة القضايا المثارة بشكل جوهري.<sup>51</sup>

<sup>49</sup> سياسة مكتب المحقق ، الفقرة 100.

<sup>50</sup> سياسة مكتب المحقق ، الفقرة 101.

<sup>51</sup> سياسة مكتب المحقق ، الفقرة 102.

To: CAO  
Subject: شكوى RE:

From: [REDACTED]  
Sent: Tuesday, June 16, 2020 8:36:52 AM (UTC+00:00) Monrovia, Reykjavik  
To: CAO Compliance  
Subject: Re: شكوى

[External]

في الثلاثاء، 20 أغسطس 2019 في 11:44 ص تمت كتابة ما يلي بواسطة عمر المرافي >>

ارجو العلم بان شركة دايهان لطاقة الرياح ( Daehan wind power ) تنوي اقامة مزرعة رياح مكونة من 15 توربين في الاردن محافظة الطفيلة , حيث حصلت على التمويل من مؤسسة التمويل الدولية , وقامت الشركة بإستئجار الاراضي من المزارعين واستئنت اراضي اخرى لم يتم استئجارها بحكم انها لن يتم عليها اعمال تخص المشروع بالرغم من قرب تلك الاراضي للتوربينات غافلين الاثار السلبية للمشروع على اراضي المزارعين والتي تتمثل ب:

1. وميض الظل الذي يمثل مصدر ازعاج للمزارعين اثناء عملهم بمزارعهم .
2. منظر التوربينات العملاقة التي تخيف بشكلها المزارعين.
3. عنصر الامان , حيث ان المنطقة ذات رياح شديدة وهناك خوف من تكسر شفرات التوربينات وسقوطها على المجاورين.
4. الضجيج , حيث يزيد معدل الضجيج المسموح به في حدود الملكيات المجاورة.
5. قتل الطيور التي يرببها المزارعين في اراضيم بفعل حركة شفرات التوربينات.

ولكم ان تتخيلوا ان ارضي تبعد عن اقرب توربين (500) متر تقريبا وكانت من ضمن منطقة الدراسات التي عملتها الشركة ولم يتم استئجارها .  
وكلنا ثقة بمؤسستكم لحل هذه الاشكالية مع الشركة والزامهم باستئجار اراضي جميع المزارعين , علماً بان ارتفاع التوربينات المنوي تركيبها يبلغ (180) متراً.  
المشتكي : عمر سليمان حماد المرافي

الملحق رقم 2: رد إدارة مؤسسة التمويل الدولية

مؤسسة التمويل الدولية

رد الإدارة على شكوى مكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة الخاصة

بشركة دايهان لطاقة الرياح ش.م.ع.، الأردن

(مشروع رقم 35349)

14 مارس 2022

## جدول المحتويات

3	الملخص التنفيذي.....
7	1- المقدمة.....
7	2- نظرة عامة على المشروع.....
7	أ) استثمار مؤسسة التمويل الدولية في الشركة.....
8	ب) التقييمات والأنشطة البيئية والاجتماعية.....
11	3- شكوى مكتب مستشار الامتثال.....
13	4- رد الإدارة.....
13	أ) المشاركة المبكرة لأصحاب المصلحة والوصول إلى عملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي.....
15	ب) التأثيرات على صحة المجتمع وسلامته والطيور أثناء مرحلة التشييد والتشغيل.....
21	ج) النطاق الفعلي مقابل منطقة تأثير المشروع لتحديد التأثيرات على استخدام الأراضي.....
23	د) ضياع الفرص والفوارق الاجتماعية داخل المجتمعات المحلية.....
24	هـ) طلب التأجيل.....
27	5- الخاتمة.....

## الملخص التنفيذي

1- تلقى بمكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة في شهر يونيو 2020، شكوى (الشكوى) من أحد أعضاء المجتمع نيابة عن نفسه/ نفسها واثنين من أفراد أسرته (يشار إليهم بـ "مقدمو الشكوى")، الذين يمتلكون بالتكافل قطعة أرض في مدينة الطفيلة بالقرب من موقع المشروع. تتعلق هذه الشكوى باستثمار مؤسسة التمويل الدولية في شركة دايهان لطاقة الرياح (الشركة) في محافظة الطفيلة، الأردن. ويسري هذا المشروع على مراحل تشييد مشروع طاقة الرياح بقدرة 51.75 ميغاوات، بالإضافة لتطويره وتشغيله وصيانته، والذي يقع في منطقة بصيرا في محافظة الطفيلة، على بعد 130 كيلومتر جنوب عمان. فقد تعهدت مؤسسة التمويل الدولية بالمشروع في سبتمبر 2018، وبدأت بالفعل أعمال تشييده في نوفمبر 2018، واكتملت أعمال تنفيذه في يوليو 2021. كما تبلغ مساحة الأرض التي شُيد عليها المشروع 8.7 كيلومتر مربع، وتنتشر مولدات توربينات الرياح الخمسة عشر على مساحة 4% من المنطقة المستخدمة في إنشاء المشروع. وتقع أقرب التجمعات السكانية (أم سراب، وغرندل، وبصيرا) على بعد 1 كم و1.3 كم و3 كم من المشروع، على التوالي.

2- يمتلك مقدمو الشكوى قطعة أرض بالقرب من مشروع طاقة الرياح (وتفيد التقارير بإنها على ارتفاع 500 متر من مولد توربينات الرياح رقم 7). لذا، لا تعتبر الشركة قطعة الأرض هذه مستأجرة لتدخل ضمن مساحة المشروع، بل تقع ضمن منطقة تأثير المشروع. وقد أثارت الشكوى الاعتبارات البيئية والاجتماعية الآتية: (أ) المشاركة المبكرة لأصحاب المصلحة والوصول إلى عملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي غير الشاملة؛ (ب) التأثيرات على صحة المجتمع وسلامته والطيور أثناء مرحلتي التشييد والتشغيل؛ (ج) دراسة منطقة تأثير المشروع بدلاً من النطاق الفعلي لتحديد آثاره على استخدام الأراضي، و(د) ضياع الفرص (الاقتصادية) والفوارق الاجتماعية داخل المجتمعات المحلية.

3- توضح هذه الوثيقة (رد الإدارة) و استجابتها للقضايا التي أثيرت في الشكوى، كما تقترح إجراءات لمعالجة الاعتبارات قبل إجراء التحقيق الخاص بمكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة. وتُقدر مؤسسة التمويل الدولية إجراءات مكتب المحقق تقديراً بالغاً في تسوية الشكاوى وتقييمها، من أجل تحسين الأداء البيئي والاجتماعي لمؤسسة التمويل الدولية، بما في ذلك فرصة تقديم رد الإدارة هذا، حيث إنه يدعم التزام مؤسسة التمويل الدولية بالمساءلة العامة، وسعيها لإيجاد فرص لحل المشكلات لأقصى حد ممكن وبصورة معقولة.

4- كما استأجرت الشركة أثناء مرحلة إنشاء المشروع، شركة استشارية أردنية مؤهلة ومعتمدة من وزارة البيئة الأردنية، والتي دخلت في شراكة مع شركة هندسية دولية لإكمال تقييم الأثر البيئي والاجتماعي المتوافق مع معايير الأداء الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية، بالإضافة للائحة تقييم الأثر البيئي الأردني رقم 2005/37. وقد أفادت نتائج تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وزيارات التقييم التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية عن ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية وخطة العمل البيئية والاجتماعية، والتي تم الكشف عنها على الموقع الإلكتروني لمؤسسة التمويل الدولية في أغسطس 2017. واستناداً إلى امثال الشركة لخطة العمل البيئية والاجتماعية وخطة العمل التكميلية، ترى مؤسسة التمويل الدولية أن الشركة قد نفذت المشروع بما يتوافق مع معايير الأداء.

5- علاوةً على ذلك، فقد أكدت مؤسسة التمويل الدولية أن المشاركة المبكرة لأصحاب المصلحة أثناء تصميم المشروع كانت شاملة وحصرية، على أساس تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. فقد بدأت المشاورات مع أصحاب المصلحة في وقت مبكر من شهر فبراير 2016، وتضمنت جلسة تحديد النطاق التي تستهدف كل مجموعات أصحاب المصلحة المحددة. أضيف إلى ذلك، عُقدت اجتماعات عديدة في الموقع مع مستخدمي الأراضي خلال فصل الربيع عام 2016، لعرض المشروع ولضمان أن كل الأطراف المتضررة كانت على دراية جيدة بنطاق المشروع وتأثيراته المحتملة. وقد عُقدت مثل هذه الاجتماعات باللغة العربية، وهي اللغة الأم لدولة الأردن وكذلك مقدمو الشكوى. كما أفصحت مؤسسة التمويل الدولية عن المسودة النهائية لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي وملحقته في أغسطس 2017، أي قبل حوالي 13 شهرًا من بدء مرحلة تشييد المشروع. وقد كشفت الشركة أيضًا عن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، وخطة إشراك أصحاب المصلحة، وخطة العمل البيئية والاجتماعية، بالإضافة لخطط الإدارة البيئية والاجتماعية على موقعها الإلكتروني في مايو 2018، قبل مرحلة تشييد المشروع. علاوةً على ذلك، وبناءً على طلب مؤسسة التمويل الدولية، قدمت الشركة ملخصًا لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي باللغة العربية، وهو متاح من خلال مسؤول الاتصال المجتمعي وغيره من المصادر المتاحة للجمهور في البلديات المجاورة. وقد غطى تقييم الأثر البيئي والاجتماعي النطاق الكامل للمخاطر البيئية والاجتماعية المحتملة والآثار المرتبطة بتشبيد وتشغيل مزرعة توربينات طاقة الرياح، ويتضمن أيضًا تدابير مناسبة لتخفيف المخاطر وإدارتها، بما يتماشى مع معايير الأداء الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية وإرشادات مجموعة البنك الدولي (العامة والخاصة بطاقة الرياح) بشأن البيئية والصحة والسلامة.

6- تتوافق منطقة تأثير المشروع، المستخدمة في العديد من الدراسات البيئية والاجتماعية الأساسية بما في ذلك المسوحات الخاصة باستخدام الأراضي، مع التعريف الوارد في معيار الأداء (1) الخاص بمؤسسة التمويل الدولية، وتشمل كلا من النطاق الفعلي لمكونات المشروع وكذلك المنطقة التي من المحتمل أن تتأثر بكل المتغيرات البيئية والاجتماعية. وقد جرت عملية اختيار الأرض للتأجير خلال مرحلة تصميم المشروع في عام 2016. وأكدت مؤسسة التمويل الدولية أنها كانت شفافة في اتفاقها، بناءً على تصميم المشروع ومعايير التحسين، كما أنها مضت في ذلك على أساس طوعي بحث من منظور البائع والمشتري. كما اتبعت عملية تأجير الأراضي التسلسل الهرمي للتخفيف المطلوب في معايير الأداء الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية.

7- وفيما يتعلق بالتأثيرات السلبية المحتملة للمشروع على الطيور، أكدت مؤسسة التمويل الدولية أن الشركة تنفذ إدارة مخاطر اصطدام الطيور التكيفية الصارمة، بناءً على نتائج تقرير تقييم الآثار التراكمية بتكليف من مؤسسة التمويل الدولية على التنوع البيولوجي لمنطقة المشروع. ولم تجد المؤسسة أي دليل على أي ممارسة لتربية طيور، وذلك بناءً على التشاور مع الخبراء فيما يتعلق بهذا الموضوع. ومع ذلك، إذا تم تربية الطيور ذات القيمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو أيهما، والمثبتة بشكل قانوني في المستقبل، على الرغم من احتمالية تعرضها لخطر التصادم، فستعمل مؤسسة التمويل الدولية مع الشركة لتقييم المخاطر والآثار من وجهة نظر الحفاظ على التنوع البيولوجي وتنفيذ تدابير التخفيف حسب الحاجة.

8- علاوة على كل ما سبق، تضمن تصميم المشروع اعتبارات أخرى من أجل تقليل التأثير البصري على المستقبلات الحساسة القابلة للتطبيق في التضاريس الطبيعية المحيطة!

9- كما احتوى تقييم الأثر البيئي والاجتماعي على نماذج مناسبة من قيم الضوضاء ووميض الظل بما في ذلك المستقبلات الحساسة القابلة للتطبيق من أجل تقييم تأثيرات الضوضاء ووميض الظل<sup>2</sup>. ولم تُحدّد قطعة الأرض الخاصة بمقدمي الشكوى كمستقبل حساس بناءً على مسح استخدام الأراضي وتقييم الأثر البيئي والاجتماعي، حيث لم يلاحظ خلال إجراء هذا التقييم وجود أي هيكل أو نشاط دائم أو موسمي. كما تشمل المستقبلات الحساسة كلاً من المساكن الدائمة والموسمية. وقد لاحظت مؤسسة التمويل الدولية أثناء التقييم، وجود مساكن دورية لمستخدمي الأراضي، حيث يشيدون أحياناً خيام للاستخدام المؤقت خلال الموسم الحار في منطقة تأثير المشروع، والتي تعتبر مستقبلات حساسة. كما سلّطت مؤسسة التمويل الدولية الضوء على مثل هذا التشييد العرضي للخيام لمستشاري تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. وعليه، فقد أُجروا مسوحات استطلاعية، وخلصوا إلى أن مواقع الخيام ليست دائمة أو شبه دائمة، بالنظر إلى أنها موسمية ولا تستقر في نفس المنطقة بالضبط كل عام، وبالتالي لا يمكن تضمينها كخط أساس ثابت في نماذج تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للضوضاء ووميض الظل.

10- وقد جرى تحديد الهياكل القائمة للإقامة الدائمة والأنشطة داخل منطقة تأثير المشروع كنقاط استقبال، بوصف ذلك نهج عملي، حيث جرى حساب مستويات الضوضاء ووميض الظل في نماذج تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. وأبصرت هذه النماذج عن تحديد المواقع المصغرة<sup>3</sup> مولدات توربينات الرياح. كما أكد التصميم النهائي لمشروع طاقة الرياح أن تكون مستويات ضوضاء التوربينات التشغيلية النموذجية في مواقع المستقبلات الحساسة الدائمة هذه ضمن الحدود التي تحددها لوائح الضوضاء الأردنية وإرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة؛ كما تضمنت أيضاً تركيب وحدات إيقاف ووميض الظل<sup>4</sup> في ثماني مولدات توربينات الرياح من الخمسة عشر، من أجل تخفيف حدة هذا التأثير في المستقبلات الحساسة الدائمة. ومراعاة لتواجد المساكن الموسمية، قيّمت النماذج تأثيرات الضوضاء ووميض الظل لمنطقة تأثير المشروع بأكملها، وجرى أيضاً حساب أي مخاطر وتأثيرات متبقية، بما في ذلك التأثير على الخيام، من خلال تحديد تدابير التخفيف المناسبة والإدارة التكيفية. وهذا يشمل الرصد المستمر من الشركة لأنشطة استخدام الأراضي، بالإضافة إلى تقديم التوجيه للمقيمين الموسمين لتشديد خيامهم مع تجنب المناطق المتضررة. أضف إلى ذلك أيضاً، حسّنت الشركة أثناء تنفيذ المشروع، آلية تسوية الشكاوى المجتمعية الخاصة بالمشروع والتي عملت بفعالية في عدة مناسبات لمعالجة المخاطر والآثار المتبقية المتعلقة باستخدام الأراضي.

<sup>1</sup> المستقبلات الحساسة هي نقاط استقبال حيث يكون المقيمين أكثر عرضة بشكل ملحوظ للآثار السلبية للتعرض لتأثيرات معينة.

<sup>2</sup> ووميض الظل هو تأثير ضوء الشمس (منخفض في الأفق) عبر الشفرات الدوارة لتوربينات الرياح، مما يلقي بظل متحرك. وسينظر إليه على أنه "وميض" بسبب دوران الشفرات التي تلقي بظلالها بشكل متكرر.

<sup>3</sup> تحديد المواقع الصغيرة هو عملية لتحديد الموقع المحدد لتوربينات الرياح. ويجب أن يتوافق كل موقع مع العديد من المتطلبات المتعلقة بمراد الرياح الحالية، والمسافات من توربينات الرياح الأخرى والأنحاء المجاورة، وما إلى ذلك.

<sup>4</sup> تُثبت وحدات إيقاف ووميض الظل على مولدات توربينات الرياح، وتشتمل على مستشعرات لتسجيل ووميض الظل: إذا تجاوز ووميض الظل المسجل حداً مبرمجاً، فإنه يوقف الشفرات مؤقتاً لتجنب ووميض الظل في المواقع المحددة للمستقبلات الحساسة.

11- وأخيرًا، فيما يتعلق بضياع الفرص الاقتصادية أو التسبب في فوارق اجتماعية، قدّر تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الآثار الاجتماعية والاقتصادية المحتملة للمشروع على أنها إيجابية بشكل عام، مما يساهم في تحسين البيئة المعيشية في المجتمعات المجاورة. وقد جرى تحديد فرص العمل المحلية، وشراء الخدمات من المجتمع المحلي، وتأجير الأراضي باعتبارها الفرص الرئيسية التي أوجدها المشروع. كما تطبق الشركة مبدأ تقاسم المنافع المجتمعية؛ وعلى وجه الخصوص، تعطي خطة تكامل المجتمع الأولوية للتوظيف المحلي والمشتريات، وتتضمن برنامج المسؤولية الاجتماعية للشركات بناءً على تقييم الاحتياجات، والذي أسفر عن قائمة بالمشاريع المحتملة لكل قطاع ومجتمع/ قرية. وبناءً على ذلك، فقد قررت مؤسسة التمويل الدولية أنه لا توجد احتمالية لفقدان المجتمعات المحيطة سبل كسب عيشها أو نزوحها نتيجة تشييد المشروع، نظرًا لأن أنشطة استخدام الأراضي تقتصر على الاكتفاء الذاتي وأن الأرض تؤجر على أساس طوعي، دون وجود لاحتمالية نزاع ملكيتها.

12- كما طبقت مؤسسة التمويل الدولية أيضًا أثناء التقييم والإشراف على المشروع، سياستها بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية لدعم الشركة في تنفيذ المشروع وفقًا لمعايير الأداء الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية، ومع كل بنود خطة العمل البيئية والاجتماعية المعمول بها، وكذلك الإجراءات الإضافية التي جرى تحديدها من خلال إشراف مؤسسة التمويل الدولية الذي نفذته الشركة.

13- ومن الآن فصاعدًا، وتحت الإشراف المستمر من مؤسسة التمويل الدولية، ستواصل الشركة إبلاغ مستخدمي الأراضي بالتأثيرات المحتملة المتعلقة بقرب مولدات توربينات الرياح ورصد أنشطة استخدام الأراضي. بالإضافة إلى ذلك، واستنادًا إلى نتائج مشاركتها في شكوى مكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة وحل اعتبارات مقدمو الشكوى وديًا، سترصد الشركة أنشطة استخدام الأراضي في منطقة تأثير المشروع بالكامل، بما في ذلك قطعة أرض مقدمو الشكوى، على أساس منهجي بغرض تحديد أي مستقبلات حساسة جديدة منذ وضع السيناريو المرجعي الذي يحتاج إلى تخفيف أثره.

14- وبعد كل ذلك، لا تزال مؤسسة التمويل الدولية ملتزمة بتسوية أي اعتبارات، علاوة على تعاونها مع الشركة لتنفيذ إدارة تكيفية ومواصلة مراقبة وتخفيف الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة. وكجزء من هذا الالتزام، كما هو موضح أعلاه، حددت مؤسسة التمويل الدولية الإجراءات الإضافية التي يتعين على الشركة تنفيذها لمواصلة تسوية اعتبارات مقدمو الشكوى بناءً على طلب رد الإدارة هذا للحصول على موافقة مكتب المحقق لتأجيل عملية التحقيق.

## 1- المقدمة

- 1- تلقى مكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة في شهر يونيو 2020، شكوى (الشكوى) من أحد أعضاء المجتمع نيابة عن نفسه/ نفسها واثنين من أفراد أسرته (مقدمو الشكوى). تتعلق هذه الشكوى بشركة دايهان لطاقة الرياح (الشركة) التي شيدت مشروع طاقة الرياح في محافظة الطفيلة في الأردن، والذي تموله مؤسسة التمويل الدولية وغيرها من المقرضين في إطار المشروع رقم 35349 (المشروع). وقد أثار مقدمو الشكوى، الذين يعيشون في مدينة الطفيلة ويمتلكون بشكل مشترك قطعة أرض بالقرب من موقع المشروع، مخاوف بشأن تأثيرات التشييد بالإضافة إلى الآثار التشغيلية المستقبلية المحتملة، نظرًا لقرب أراضيهم من مشروع طاقة الرياح.
- 2- اعتبر مكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة أن الشكوى مؤهلة للتقييم في يوليو 2020. وقد أصدر المكتب تقرير تقييم في نوفمبر 2020،<sup>5</sup> وبعد ذلك بدأ الطرفان في وساطة بتيسير من المكتب. وفي فبراير 2022، شارك مكتب المحقق تقرير نتيجة تسوية المنازعات، مشيرًا إلى أن مقدمي الشكوى قد قرروا إنهاء الوساطة. ومن ثم تحولت القضية إلى وظيفة مراقبة الامتثال في مكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة.<sup>6</sup>

## 2- نظرة عامة على المشروع

### أ) استثمار مؤسسة التمويل الدولية في الشركة

- 3- يُنفذ هذا المشروع على مراحل تشييد مشروع طاقة الرياح بقدرة 51.75 ميجاوات، بالإضافة لتطويره وتشغيله وصيانته، والذي يقع في منطقة بصيرا في محافظة الطفيلة، على بعد 130 كيلومترًا جنوب عمان. وقد تعهدت مؤسسة التمويل الدولية بالمشروع في سبتمبر 2018، وتنتشر مولدات توربينات الرياح الخمسة عشر على مساحة 4% من المنطقة المستخدمة في التطوير من المشروع. وتقع أقرب التجمعات السكانية (أم سراب، وغرندل، وبصيرا) على بعد 1 كم و1.3 كم و3 كم من المشروع، على التوالي.
- 4- الشركة مملوكة لشركة كوريا الجنوبية للطاقة المحدودة وشركة دايليم للطاقة المحدودة (الجهات الراعية). ويُمد هذا المشروع الكهرباء لشركة الكهرباء الوطنية الأردنية بموجب اتفاقية شراء الطاقة لمدة 20 عامًا.
- 5- وقد بلغت تكاليف المشروع في وقت التعهد 102.6 مليون دولار أمريكي، ممولة من خلال حزمة قدرها 71.4 مليون دولار أمريكي (قروض رئيسية) تتألف من: (أ) 10.2 مليون دولار أمريكي، تقدمها مؤسسة التمويل الدولية من حسابها الخاص، (ب) 25.5 مليون دولار أمريكي من برنامج حافظة الإقراض المشترك المُوجه، (ج) 35.7 مليون دولار أمريكي من بنك شينهان وبنك ستاندرد تشارترد بموجب ضمان وكالة ائتمان الصادرات لشركة التأمين التجاري الكورية (المقرضون

<sup>5</sup> تقرير تقييم مكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة بشأن المخاوف المتعلقة باستثمار مؤسسة التمويل الدولية في شركة دايهان لطاقة الرياح-01/ الطفيلة (رقم 35349) في الأردن، نوفمبر 2020.

<sup>6</sup> تقرير نتيجة تسوية النزاعات بشأن الشكوى الواردة فيما يتعلق باستثمار مؤسسة التمويل الدولية في شركة دايهان لطاقة الرياح (مؤسسة التمويل الدولية رقم 35349) في الأردن، فبراير 2022.

المشمولون)؛ ويشار إلى مؤسسة التمويل الدولية والمقرضين المشمولين مجتمعين باسم "المقرضون".

6- تعهدت مؤسسة التمويل الدولية بالمشروع في سبتمبر 2018، وشرعت في مرحلة التشييد في نوفمبر 2018، وأعلن عن تاريخ التشغيل التجاري في يوليو 2021. ومنذ ذلك الحين، يعمل مشروع طاقة الرياح بشكل كامل، ويمد الطاقة الكهربائية للشبكة الوطنية في الأردن.

### (ب) التقييمات والأنشطة البيئية والاجتماعية

7- هذا المشروع منفذ وفقاً لمعايير الأداء البيئية والاجتماعية الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية.<sup>7</sup> وقد شاركت شركة استشارية أردنية مؤهلة ومعتمدة من وزارة البيئة، شركة هندسية دولية متخصصة (يشار إليهم معاً بـ "مستشارو تقييم الأثر البيئي والاجتماعي")، لاستكمال تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للشركة في مارس 2018. وبناء على ذلك، أجرى مستشارو تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بما يتوافق مع معايير الأداء الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية ولائحة تقييم الأثر البيئي الأردنية رقم 37/2005.<sup>8</sup>

8- أجرى مستشارو تقييم الأثر البيئي والاجتماعي زيارات ميدانية وجلسات تشاور مع أصحاب المصلحة في منطقة المشروع خلال شهري مارس ومايو 2016، والفترة بين يوليو 2016 وأبريل 2017، كجزء من تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشروع.

9- وفي ديسمبر 2016، أجرت مؤسسة التمويل الدولية تقييمها، بما في ذلك أجرت زيارة شخصية للموقع، وعقدت عدة اجتماعات متابعة مع الجهات الراعية في دبي في يونيو 2017. وقد أبصرت نتائج هذه الزيارات والاجتماعات، بما في ذلك مراجعة عملية تأجير الأراضي للتحقق من أنها كانت صفقة طوعية،<sup>9</sup> بالإضافة لمراجعة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، عن إعداد ملخص مراجعة البيئة والمجتمع، وخطة العمل البيئية والاجتماعية، وكلاهما كشفت عنهم مؤسسة التمويل الدولية في أغسطس 2017.<sup>10</sup> كما جرى استكمال خطة العمل البيئية والاجتماعية الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية في وقت لاحق بخطة عمل بيئية واجتماعية مشتركة بين المقرضين، بما في ذلك إشراك استشاري جهات خارجية يعمل كمستشار بيئي للمقرضين. وتتضمن خطة العمل البيئية والاجتماعية المشتركة كل إجراءات خطة العمل البيئية والاجتماعية الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية جنباً إلى جنب مع الإجراءات التفصيلية التي تحدد كل متطلبات معايير الأداء؛ لذا، فإن هذه الخطة تعمل على تقييم أداء المشروع.

10- وبناء على ذلك، فقد أسفرت المراجعة الأولية التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية لمشروع تقييم الأثر البيئي والاجتماعي عن دمج أقسام إضافية لمعالجة الاعتبارات المتعلقة بمشاركة أصحاب

<sup>7</sup> [https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/topics\\_ext\\_content/ifc\\_external\\_corporate\\_site/sustainability-at-ifc/policies- Standards/ ifcsustainabilityframework\\_2012](https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/topics_ext_content/ifc_external_corporate_site/sustainability-at-ifc/policies- Standards/ ifcsustainabilityframework_2012)

<sup>8</sup> راجع <https://www.eia.nl/en/countries/jordan/ESIA-profile>

<sup>9</sup> اجتماع مؤسسة التمويل الدولية مع بعض مالكي الأراضي، وراجعت عملية تأجير الأراضي، بما في ذلك مجموعات المناقشة الخاصة بتأجير الأراضي، كجزء من مشاركة أصحاب المصلحة في المشروع.

<sup>10</sup> <https://disclosures.ifc.org/project-detail/ESRS/35349/daehan-wind-power-company>

المصلحة، والتنوع البيولوجي، وتأثيرات الضوضاء، ووميض الظل،<sup>11</sup> جنبًا إلى جنب مع تدابير التخفيف المقابلة. ووجدت مؤسسة التمويل الدولية أن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي النهائي قد أُعد بما يتماشى مع معايير الأداء، ومعالجة القضايا التي أثرت أثناء عملية التقييم بشكل مرضٍ.

11- جرى تقييم المشروع على أنه من الفئة البيئية والاجتماعية (أ)، بناءً على المخاطر الهامة المتعلقة بالتنوع البيولوجي. فكان هذا المشروع هو جزء من مجموعة مولدات توربينات الرياح الواقعة شرق محمية ضانا للمحيط الحيوي، وهي منطقة محمية قانونًا. وقد وضعت محمية ضانا للمحيط الحيوي في إطار برنامج الإنسان والمحيط الحيوي التابع لليونسكو، وتقع داخل منطقة التنوع البيولوجي الرئيسية ومنطقة الطيور والتنوع البيولوجي المهمة بسبب التجمع المتنوع للطيور المتكاثرة والمزيج غير المعتاد من الظروف البيولوجية الجغرافية الموجودة في المنطقة.

12- كما أجرت الشركة مسوحات مراقبة الطيور والخفافيش قبل مرحلة التشييد في الفترة بين يناير 2015 ومارس 2016، نظرًا للمخاوف المعروفة بشأن تأثيرات مولدات توربينات الرياح على هذه الأنواع. كما أصدرت مؤسسة التمويل الدولية قبل تعهدها بالمشروع، تكميليًا بعمل تقرير تقييم الآثار التراكمية حول التنوع البيولوجي،<sup>12</sup> والذي تضمن نتائج بعض هذه المسوحات. كما حدد تقرير تقييم الآثار التراكمية تلك التأثيرات التراكمية المحتملة على التنوع البيولوجي من عدة مشروعات مولدات توربينات الرياح القائمة والمخطط لها (الممولة وغير الممولة من مؤسسة التمويل الدولية) حول محمية ضانا للمحيط الحيوي، بما في ذلك الآثار الناتجة عن المشروع، ونتج عنها خطة إدارة البيئة والمجتمع، بما في ذلك التخفيف، والرصد، وتدابير الإدارة الأخرى التي اتُفق عليها بشكل مشترك بين مطوري مولدات توربينات الرياح لمعالجة أعلى المخاطر على التنوع البيولوجي.

13- وقد جرى تقييم مخاطر وآثار صحة المجتمع وسلامته أثناء التقييم البيئي والاجتماعي، على أنها منخفضة نظرًا لعدم وجود مساكن دائمة ونشاط زراعي محدود داخل موقع المشروع أو بجواره مباشرة (أي على مسافة واحد كيلومتر من أي مولدات توربينات الرياح). واستنادًا إلى العناية الواجبة، أشارت مؤسسة التمويل الدولية إلى أن المشروع يقع في منطقة يشيد فيها ملاك ومستخدمو الأراضي خيام للاستخدام المؤقت خلال الموسم الحار، كما أكدت على ذلك لمستشاري تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. وبناءً على ذلك، فقد أجروا مسحًا تفصيليًا لاستخدام الأراضي (راجع تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، الفصل 11)، والذي كشف بشكل أساسي عن أراضي غير مزروعة بسبب التضاريس الصخرية والتلال والرياح مع الاستخدام الزراعي الموسمي وتشييد البدو وأفراد المجتمع المحلي أو أيهم، الخيام من حين لآخر. كما أخذ تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بعين الاعتبار هذه الأنشطة في تقييم الآثار والنماذج وفي تدابير التخفيف. علاوة على ذلك، تضمنت خطة العمل البيئية والاجتماعية المشتركة إجراءات للتخفيف من أي آثار على المجتمعات المتضررة أثناء مرحلة التشييد والتشغيل أو أيهما، بما في ذلك: (أ) تكامل المجتمع (الامتثال

<sup>11</sup> ووميض الظل هو تأثير ضوء الشمس (منخفض في الأفق) عبر الشفرات الدوارة لتوربينات الرياح، مما يلقي بظل متحرك. وسيُنظر إليه على أنه "وميض" بسبب دوران الشفرات التي تُلقى بظلالها بشكل متكرر.

<sup>12</sup> مشروع طاقة الرياح في منطقة الطفيلة - تقييم الآثار التراكمية، فبراير 2017، ([https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/topics\\_ext\\_content/ifc\\_external\\_corporate\\_site/sustainability-at-ifc/publications/tafila+region+wind+power+projects+-+cumulative+effects+assessment](https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/topics_ext_content/ifc_external_corporate_site/sustainability-at-ifc/publications/tafila+region+wind+power+projects+-+cumulative+effects+assessment))

للمتطلبات القانونية الأردنية)؛ (ب) صحة المجتمع وسلامته؛ (ج) إدارة المرور؛ (د) إشراك أصحاب المصلحة؛ (هـ) آلية تسوية الشكاوى؛ (و) التأهب والاستجابة للطوارئ؛ (ز) إدارة الضوضاء والغبار ووميض الظل؛ و(ح) إدارة الأمن.

14- ومنذ تعهد مؤسسة التمويل الدولية بالمشروع في سبتمبر 2018، فقد شاركت بصورة نشطة في الإشراف على المشروع؛ وراجعت مخرجات بنود خطة العمل البيئية والاجتماعية المتعلقة بمرحلة التشييد، كما أجرت أول زيارة للإشراف على الموقع في هذه المرحلة في سبتمبر 2019، حيث سلطت الضوء على أوجه القصور فيما يتعلق بإدارة المقاول وإشراك أصحاب المصلحة وإدارة تسوية الشكاوى. وقد عززت مؤسسة التمويل الدولية أيضًا، أثناء فترة تنفيذ المشروع الإضافي، إشرافها، بما في ذلك تعيين أخصائي اجتماعي لفريق المشروع ووضع خطة عمل تكميلية بمساعدة المستشار البيئي للمقرضين، لدعم امتثال الشركة لمعايير الأداء. وشمل ذلك الإجراءات المتعلقة بتحسين خطط الإدارة البيئية والاجتماعية؛ والتعامل مع قضايا الصحة والسلامة المهنية في مرحلة التشييد؛ إدارة الشكاوى، وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة، وكلها نُفذت بشكل مرضٍ. علاوةً على ما سبق، ترصد مؤسسة التمويل الدولية بانتظام الإجراءات التفصيلية ذات الأولوية<sup>13</sup> التي تركز عليها الإجراءات رفيعة المستوى في خطة العمل التكميلية. ومن ثم، كان التقدم في تنفيذ هذه الإجراءات بطيئاً في البداية خلال الفترة من مارس إلى يوليو 2020، بسبب فترة الإغلاق نتيجة انتشار جائحة كوفيد-19، والتدابير ذات الصلة التي وضعتها الحكومة الأردنية.

15- وعلى الرغم من القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19، حققت الشركة تقدماً كبيراً في تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية بحلول أغسطس 2020. ولاحظت مؤسسة التمويل الدولية مزيداً من التحسينات التي تنفذها الشركة ومقاول الهندسة والمشتريات والتشييد خلال الزيارة الثانية (الافتراضية) للإشراف على الموقع في نوفمبر 2020.<sup>14</sup> وفي أعقاب ذلك، خضعت خطة العمل التكميلية للتحديث لتشمل مشاركة الشركة ومقاول الهندسة والمشتريات والتشييد في ورشة تفاعلية نظمتها مؤسسة التمويل الدولية لمواجهة التحديات المحتملة خلال مرحلة التشغيل المتعلقة بخطة إشراك أصحاب المصلحة وخطة التكامل المجتمعي. وقد أحرزت الشركة تقدماً<sup>15</sup> على مدار الأشهر الستة الأولى من عام 2021، وأظهرت أيضاً التزامها،<sup>16</sup> وقدمت أدلة مرضية على استكمال كل الإجراءات المتعلقة بمرحلة التشييد المطلوبة للامتثال لمعايير الأداء الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية.

<sup>13</sup> جرى تحديد هذه الإجراءات ذات الأولوية من قبل مؤسسة التمويل الدولية جنباً إلى جنب مع المستشار البيئي للمقرضين بناءً على الفجوات الملحوظة وصنفت على أنها ذات أولوية متوسطة أو عالية، اعتماداً على الخطورة والجدول الزمني المطلوب للإغلاق (طارئ).

<sup>14</sup> أُثبتت التحسينات في مجالات إدارة البيئة والمجتمع للمشروع (زيادة الالتزام، والمسؤولية عن البيئة والمجتمع، وإدارة المقاول المعززة) والأداء (تحسين الامتثال بشكل كبير للإرشادات العامة لمجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة، ولا سيما الصحة والسلامة المهنيين، وإدارة تأثيرات التشييد). كما لوحظ أن تنفيذ إشراك أصحاب المصلحة وتسوية الشكاوى ضعيف، وقد أضيفت الإجراءات ذات الأولوية ذات الصلة إلى خطة العمل التكميلية.

<sup>15</sup> أُثبتت التحسينات من خلال إغلاق الإجراءات التفصيلية بما في ذلك تحسين خطة إشراك أصحاب المصلحة وخطة التكامل المجتمعي، وتنفيذ آلية تسوية الشكاوى المعززة.

<sup>16</sup> أضافت الشركة أوامر التغيير إلى عقدها الحالي مع المستشار البيئي للمقرضين، لتوسيع نطاق العمل أثناء مرحلة التشييد ليشمل رصد التقدم والمساعدة في إنهاء الإجراءات المحددة. وقد أظهرت الشركة استجابتها من خلال توفير الدعم المستمر للسماح لمؤسسة التمويل الدولية والمستشار البيئي للمقرضين بإجراء المزيد من التقييم لامتثال المشروع لمعايير الأداء وخطة العمل البيئية والاجتماعية الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية، على سبيل المثال، من خلال المشاركة في الاتصالات الأسبوعية وتقديم الوثائق المطلوبة في الوقت المناسب.

- 16- وفي أكتوبر 2021، أجرت مؤسسة التمويل الدولية أول زيارة للإشراف على موقع المشروع خلال مرحلة التشغيل. وركزت هذه الزيارة على بعض المجالات التي تغطيها الشكوى، مثل استمرار مشاركة أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالتأثيرات التشغيلية على مستخدمي الأراضي وتنفيذ خطة إدارة الضوضاء التي وضعتها الشركة. ومن ثم، كانت الشركة مستجيبة، حيث اتخذت إجراءات محددة لمعالجة هذه القضايا، والتي رصدها المقرضين ومؤسسة التمويل الدولية.
- 17- وإيجازاً للقول، تحققت مؤسسة التمويل الدولية من تنفيذ بنود خطة العمل البيئية والاجتماعية، من خلال الزيارات الميدانية والإشراف عن بعد، واستعراض تقارير الرصد التي أعدها المستشار البيئي للمقرضين (ثلاثة تقارير أثناء مرحلة التشييد؛ وتقارير سنوية أثناء مرحلة التشغيل)، وتقرير المراقبة البيئية والاجتماعية السنوي للمشروع لعامي 2019 و2020. وقد أكدت مؤسسة التمويل الدولية أن نظام الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية المرتبطة به، كلاهما يحدد كل تدابير التخفيف الرئيسية المحددة في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وتقييم الآثار التراكمية بالإضافة إلى الإجراءات المحددة خلال إشراف مؤسسة التمويل الدولية، بما يتوافق مع اللوائح الأردنية، وخطط الدعم الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية وإرشادات البيئة والصحة والسلامة الخاصة بمجموعة البنك الدولي. بالإضافة إلى ذلك، تظل مؤسسة التمويل الدولية والشركة ملتزمتان بالتعامل مع أي اعتبارات ناشئة واتخاذ خطوات إضافية، حسب الحاجة، لرصد المشكلات البيئية والاجتماعية الإضافية المحتملة وتخفيف أثرها.

### 3- شكوى مكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة

- 18- تلقى مكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة في يونيو 2020، الشكوى وحدد استحقاقها في يوليو 2020. واستناداً إلى تقرير تقييم مكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة<sup>17</sup> وتقرير نتيجة تسوية المنازعات<sup>18</sup>، حيث يعيش مقدمو الشكوى في محافظة الطفيلة ويمتلكون بشكل مشترك قطعة أرض مجاورة لموقع المشروع، وحسبما ورد، فهي على ارتفاع 500 متر من مولد توربينات الهواء رقم 7. ولا تعتبر الشركة قطعة الأرض هذه (حوالي 2 هكتار) مستأجرة لتدخل ضمن مساحة المشروع.
- 19- وبمجرد إبلاغ مؤسسة التمويل الدولية بالشكوى في يوليو 2020، تعاونت المؤسسة مع الشركة من خلال اجتماعات افتراضية ومراسلات عبر البريد الإلكتروني بشأن التسوية المحتملة، بالتوازي مع عملية حل النزاعات لدى مكتب المحقق، حيث قدمت المؤسسة إرشادات بشأن القضايا البيئية والاجتماعية التي أثرت في الشكوى ودعم أي متابعة ناتجة عن اجتماعات مكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة المشتركة والثنائية بين الشركة ومقدمي الشكوى.

<sup>17</sup> تقرير تقييم مكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة بشأن المخاوف المتعلقة باستثمار مؤسسة التمويل الدولية في شركة دايهان لطاقة الرياح-01/ الطفيلة (رقم 35349) في الأردن، نوفمبر 2020 ([https://www.cao-ombudsman.org/sites/default/files/downloads/CAOAAssessmentreport\\_Daehan-01Jordan\\_November2020\\_ENG.pdf](https://www.cao-ombudsman.org/sites/default/files/downloads/CAOAAssessmentreport_Daehan-01Jordan_November2020_ENG.pdf))

<sup>18</sup> تقرير نتيجة تسوية النزاعات بشأن الشكوى الواردة فيما يتعلق باستثمار مؤسسة التمويل الدولية في شركة دايهان لطاقة الرياح (مؤسسة التمويل الدولية رقم 35349) في الأردن، فبراير 2022.

20- وقد أثارَت الشكاوى الاعتبارات البيئية والاجتماعية المتعلقة بالآتي: (أ) المشاركة المبكرة لأصحاب المصلحة والوصول إلى عملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي غير الشاملة؛ (ب) التأثيرات على صحة المجتمع وسلامته والطيور أثناء مرحلة التشييد والتشغيل؛ (ج) دراسة منطقة تأثير المشروع بدلاً من النطاق الفعلي لتحديد آثاره على استخدام الأراضي، و(د) ضياع الفرص (الاقتصادية) والفوارق الاجتماعية داخل المجتمعات المحلية. وفيما يلي أدناه الادعاءات المحددة بمزيد من التفصيل:

- لم يكن لمقدمي الشكاوى حق الوصول إلى تقييم الأثر البيئي والاجتماعي.
- لم تحصل الشركة على موافقة مقدمي الشكاوى لإجراء دراسات (بيئية، واجتماعية، ومناخية، وغيرهم) على أراضيهم؛
- لم تجري الشركة عملية مشاركة مناسبة وشاملة لأصحاب المصلحة مع مجتمع الطفيلة قبل الإنشاء، كما لم تتشاور معهم كجزء من عملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الخاصة بهم.
- تأثيرات التشييد والتشغيل على المجتمعات المحيطة تشمل التضرر من الغبار أثناء أعمال التشييد، وميض الظل التشغيلي، والضوضاء، والاضطراب البصري، والسلامة (الصعق بالكهرباء، والشفرة/ وقذف الجليد) وتأثيرات الاصطدام مع الطيور التي يُزعم أنهم يقومون بتربيتها؛
- يزعم مقدمو الشكاوى أن الشركة تتجاهل التأثيرات على الأراضي المجاورة لموقع المشروع من خلال تأجير الأراضي التي جهزت فيها الشركة البنية التحتية للمشروع؛
- كما يزعم مقدمو الشكاوى أن تأثيرات المشروع على أراضيهم تحرمهم من فرصة الاستفادة منها، مثل إقامة الخيام للمساكن المؤقتة، أو عقود الإيجار لمشروع آخر لطاقة الرياح؛ و
- أن الشركة خلقت فوارق اجتماعية وشعوراً بالظلم داخل المجتمعات التي يكون للأعضاء فيها علاقات قرابة ونسب قوية، وذلك من خلال تأجير قطع الأراضي المختارة فقط من بعض أعضاء المجتمعات المحلية.

21- بعد مرحلة التقييم، شُرع في عقد وساطة في فبراير 2021، بتيسير من مكتب المحقق بشأن الاعتبارات المذكورة أعلاه، حيث انخرطت الشركة بجدية في حل المشكلات. وانتهت أعمال تسوية المنازعات في ديسمبر 2021، حيث طالب مقدمو الشكاوى بنقل القضية إلى وظيفة مراقبة الامتثال لمكتب المحقق.<sup>19</sup>

<sup>19</sup> تقرير نتيجة تسوية النزاعات بشأن الشكاوى الواردة فيما يتعلق باستثمار مؤسسة التمويل الدولية في شركة دايهان لطاقة الرياح (مؤسسة التمويل الدولية رقم 35349) في الأردن، فبراير 2022.

#### 4- رد الإدارة

22- يقدم رد الإدارة هذا استجابة مفصلة للشكوى، وتحديدًا فيما يتعلق بـ: (أ) إشراك أصحاب المصلحة في وقت مبكر والوصول إلى عملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي غير الشاملة؛ (ب) التأثيرات على صحة المجتمع وسلامته والطيور أثناء مرحلة التشييد والتشغيل؛ (ج) دراسة منطقة تأثير المشروع بدلاً من النطاق الفعلي لتحديد آثاره على استخدام الأراضي، و(د) ضياع الفرص (الاقتصادية) والفوارق الاجتماعية داخل المجتمعات المحلية.

#### (أ) المشاركة المبكرة لأصحاب المصلحة والوصول إلى عملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي

23- *تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشروع*. راجعت مؤسسة التمويل الدولية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، الذي أعد بشكل احترافي من خلال شراكة بين شركات استشارية أردنية ودولية، للتحقق من الامتثال لمعايير الأداء. كما صدرت موافقة وزارة البيئة على تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. وبعد إجراء المراجعات أثناء عملية التقييم، وجدت مؤسسة التمويل الدولية أن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي قد أعد بما يتماشى مع معايير الأداء، والتي تشمل مشاركة ومشاورات أصحاب المصلحة.

24- *الإفصاح العلني عن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي*. امتثالاً لسياسة الوصول إلى المعلومات الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية، أفصحت المؤسسة عن المسودة النهائية لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي وملحقاته، بالإضافة إلى خطة إشراك أصحاب المصلحة، وتقييم الآثار التراكمية في أغسطس 2017، أي قبل بدء مرحلة تشييد المشروع بحوالي 14 شهرًا.<sup>20</sup> وبناءً على طلب مؤسسة التمويل الدولية، كشفت الشركة عن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة إشراك أصحاب المصلحة بالإضافة لخطة العمل البيئية والاجتماعية وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية على موقعها الإلكتروني في مايو 2018،<sup>21</sup> وكذلك، قدمت الشركة ملخصًا لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي باللغة العربية، وهو متوفر من خلال مسؤول الاتصال المجتمعي وغيره من المصادر المتاحة للجمهور في البلديات المجاورة،<sup>22</sup> بما في ذلك مدينة الطفيلة. كما كان ممكنًا الوصول إلى تقييم الأثر البيئي والاجتماعي من خلال تقديم طلب باستخدام صناديق الشكاوى المتواجدة في المجتمعات المجاورة، بما في ذلك البلدية التي تقع فيها أرض مقدمو الشكوى وفي موقع المشروع.

25- *إشراك أصحاب المصلحة*. أكدت مؤسسة التمويل الدولية أن تحديد أصحاب المصلحة والمشاورات قد جرت بالفعل خلال مرحلة تصميم المشروع، وكان الهدف منها أن تكون شاملة وحصرية. فقد بدأت مشاورات ومشاركة أصحاب المصلحة المطلعين في وقت مبكر من شهر مارس 2016، مما ساهم في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. وقد شمل ذلك: (أ) المشاورات رفيعة المستوى ("جلسة تحديد النطاق") التي تستهدف كل مجموعات أصحاب المصلحة المحددة، و(ب) المشاركة والمشاورات التفصيلية التي تركز على مجموعات أصحاب المصلحة المحددة باستخدام

<sup>20</sup> <https://disclosures.ifc.org/project-detail/ESRS/35349/daehan-wind-power-company>

<sup>21</sup> أكدت الشركة ذلك لمؤسسة التمويل الدولية عبر البريد الإلكتروني مع دليل مرفق (بتاريخ 20 أغسطس 2018).

<sup>22</sup> شاركت الشركة نسخًا ورقية من ملخص تقييم الأثر البيئي والاجتماعي باللغة العربية مع نائب الرئيس ومحافظ محافظة الطفيلة، ومجلس اللجنة المحلية، ومديري دائرة مسح الأراضي في الطفيلة وبصيرا، والمديرين التنفيذيين لبلديات الطفيلة، بصيرا، وغرندل ومدراء النوادي الرياضية بالطفيلة وبصيرا.

المشاورات في الموقع وجلسات المجتمع المحلي والاجتماعات الثنائية، والمراسلات عبر البريد الإلكتروني والاتصالات الهاتفية والرسائل الرسمية. كما نظمت وزارة البيئة بالاشتراك مع مستشاري تقييم الأثر البيئي والاجتماعي جلسة تحديد النطاق في مارس 2016، خلال مرحلة إنشاء المشروع، وكجزء من عملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي ووفقاً للوائح الأردنية، والتي شاركت فيها أيضاً الهيئات الوطنية والمحلية والبلديات والمجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات البحثية والأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني.<sup>23</sup> وقد تضمنت جلسة تحديد النطاق عرضاً تقديمياً للمشروع وآثاره المحتملة باللغة العربية، وهي اللغة الأم لدولة الأردن وأيضاً لمقدمي الشكوى، وقد نوقشت أيضاً الاعتبارات التي أثارها المشاركون في دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الأولية. فقد أدت هذه الاعتبارات إلى تحسين منهجية التقييم الإضافي وتعزيز استراتيجيات التخفيف في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي النهائي.

26- كما لوحظ، خلال جلسة تحديد نطاق تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، وقد أثبت بأن ممثلي المجتمعات المحلية، على الرغم من دعوتهم، لم يكونوا حاضرين. كما عُقدت العديد من جلسات التشاور في الموقع لتسهيل مشاركتهم خلال تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، (راجع تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، الفصل 6-5-2)، بما في ذلك:

(1) مشاورات المجتمع المحلي في بصيرا (في تاريخ 23 مايو 2016): جرى تحديد أصحاب المصلحة ودعوتهم من خلال خطابات رسمية صادرة عن بلدية بصيرا، وتتألف بشكل أساسي من ممثلي المجتمعات الأقرب وأفراد المجتمع المحلي والمنظمات المجتمعية وكبار المجتمع، ملاك الأراضي والمستخدمون بما في ذلك البدو والشركات المحلية وشركات الأعمال والمجموعات النسائية والشباب والأفراد العاطلين عن العمل؛

(2) مجموعة مناقشة (في تاريخ 28 مايو، و 13 يوليو 2016) بحضور 78 و 29 مشاركاً، على التوالي، والتي تستهدف ملاك الأراضي لمناقشة توافر الأراضي، وأسعار إيجار الأراضي، والجدول الزمني للمشروع ومكوناته؛ و

(3) إجراء عدة زيارات ميدانية (في مارس - مايو 2016، يوليو 2016 - أبريل 2017) خلال الموسم وبمستوى أعلى للأنشطة البرية من قبل البدو والمجتمعات المحلية في الموقع، والتي تغطي كل المواقع، بالإضافة لأي نشاط بري في كل أنحاء مساحة المشروع.

27- وقد اشتمل فريق تقييم الأثر البيئي والاجتماعي متحدثين أصليين للغة العربية، الذين عرضوا وقدموا المشروع خلال الزيارات المشار إليها أعلاه، مما سمح لأصحاب المصلحة بطرح الأسئلة والاعتبارات ذات الصلة. كما استمع فريق تقييم الأثر البيئي والاجتماعي إلى هذه الاعتبارات، وحصلوا على معلومات حول أنشطة استخدام الأراضي والظروف الاجتماعية والاقتصادية. وينص تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (صفحة 73) على أن فريق تقييم الأثر البيئي والاجتماعي قد وثق كل جلسات التشاور بالسجلات، بما في ذلك محاضر التسجيلات والاجتماعات وقوائم المشاركين والحضور والتعليقات، والتي لم تكن مشمولة في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. علاوة

<sup>23</sup> تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع طاقة الرياح بقدرة 51.75 ميغاوات الخاص بشركة كوريا الجنوبية للطاقة المحدودة في الطفيلة، مارس 2018 - الملحق الأول (قائمة الحضور، جدول الأعمال ومحضر الاجتماع التفصيلي لجلسة تحديد النطاق).

على ذلك، عند استلام الشكاوى، طلبت مؤسسة التمويل الدولية من مستشاري تقييم الأثر البيئي والاجتماعي تقديم هذه المعلومات، والذين لم يتمكنوا من استرجاعها من أرشيفهم. وينتمي مقدمو الشكاوى إلى مجموعات أصحاب المصلحة من ملاك الأراضي وأعضاء المجتمع المحلي، الذين تمت دعوتهم للمشاركة في مجموعتي المناقشة بشأن تأجير الأراضي والجلسات في الموقع، ومع ذلك، لا يمكن تأكيد ما إذا كان مقدمو الشكاوى قد شاركوا أو تمت دعوتهم.

28- كانت الشركة قد وضعت خطة إشراك أصحاب المصلحة، بما في ذلك آلية تسوية الشكاوى المجتمعية مع بداية مرحلة التشييد في نوفمبر 2018، والتي استعرضتها مؤسسة التمويل الدولية ووجدت أنها تتماشى مع معايير الأداء. فمنذ عام 2016، كان مسؤول الاتصال المجتمعي المعين من الشركة، وهو أحد ملاك الأراضي من الطفيلة، متواجد بشكل دائم في مكتب في مدينة الطفيلة. كما التقت مؤسسة التمويل الدولية، خلال زيارات الإشراف في الموقع في سبتمبر 2019، بمسؤول الاتصال المجتمعي وأكدت أنه يتمتع بالخبرة اللازمة للتعامل مع المجتمعات. وقد أظهرت الشركة موقفًا منفتحًا وبناءً فيما يتعلق بالاستفسارات حول معلومات أو مخاوف المشروع، والتي يتعامل معها مهندس البيئة والصحة والسلامة في الشركة جنبًا إلى جنب مع مسؤول الاتصال المجتمعي، وكلاهما يتحدثان باللغة العربية. وبالمثل، كما يشير تقرير نتيجة تسوية النزاعات لمكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة، "... وجهت الشركة دعوة إلى مقدمي الشكاوى لزيارة موقع المشروع لإجراء المزيد من النقاشات"<sup>24</sup> و"ظلت ملتزمة بالإجراءات"<sup>25</sup> علاوة على ذلك أيضًا، ستُدْرَج مزيد من مشاركات أصحاب المصلحة مع ملاك ومستخدمي الأراضي كجزء من الإجراءات الإضافية المقترحة في الجدول 1. وفي هذا الصدد، تسعى مؤسسة التمويل الدولية للحصول على موافقة مكتب المحقق لتأجيل تحقيق الامتثال لإتاحة الوقت لتنفيذ مثل هذه الإجراءات، مما سيساعد أيضًا في تسوية اعتبارات مقدم الشكاوى (راجع الفقرة 38 والقسم (هـ) الوارد أدناه).

29- راقبت مؤسسة التمويل الدولية طوال فترة تطوير المشروع، تنفيذ خطة إشراك أصحاب المصلحة وتحسينها، وآلية تسوية الشكاوى، وخطة التكامل المجتمعي. كما قدمت مؤسسة التمويل الدولية أثناء فترة جائحة كوفيد-19 إرشادات للشركة حول كيفية الاستمرار في تنفيذ هذه الأنشطة، مشيرة إلى نصابها المؤقتة لعملاء مؤسسة التمويل الدولية بشأن المشاركة الآمنة لأصحاب المصلحة في سياق جائحة كوفيد-19.<sup>26</sup>

### (ب) التأثيرات على صحة المجتمع وسلامته والظهور أثناء مرحلة التشييد والتشغيل

30- تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. تضمنت الاعتبارات التي أثارها المشاركون، خلال المشاورات التي جرت في الموقع مع المجتمعات المحلية كجزء من تقييم الأثر البيئي والاجتماعي خلال الفترة 2016-2017، تأثيرات المشروع فيما يتعلق باستخدام الأراضي، والاضطراب البصري،

<sup>24</sup> تقرير نتيجة تسوية النزاعات بشأن الشكاوى الواردة فيما يتعلق باستثمار مؤسسة التمويل الدولية في شركة دايهان لطاقة الرياح (مؤسسة التمويل الدولية رقم 35349) في الأردن، صفحة 3، فبراير 2022.

<sup>25</sup> تقرير نتيجة تسوية النزاعات بشأن الشكاوى الواردة فيما يتعلق باستثمار مؤسسة التمويل الدولية في شركة دايهان لطاقة الرياح (مؤسسة التمويل الدولية رقم 35349) في الأردن، صفحة 4، فبراير 2022.

<sup>26</sup> [https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/topics\\_ext\\_content/ifc\\_external\\_corporate\\_site/sustainability-at-ifc/publications/publications\\_tipsheet\\_covid-19\\_stakeholderengagement](https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/topics_ext_content/ifc_external_corporate_site/sustainability-at-ifc/publications/publications_tipsheet_covid-19_stakeholderengagement)

والصحة والسلامة، وجودة الهواء، ووميض الظل، والضوضاء والطيور. كما غطى تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (2018) تقييم هذه الآثار المحتملة وغيرها، بما في ذلك تدابير التخفيف، التي راجعتها مؤسسة التمويل الدولية ووجدت أنها تتماشى مع معايير الأداء.

31- *تأثيرات الغبار أثناء مرحلة التشييد.* كما تم تضمين تقييم تأثيرات المشروع على جودة الهواء خلال مراحل المشروع في الفصل 17 من تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. وقد أدرجت أيضاً تدابير التخفيف في خطة إدارة جودة الهواء. كما راقبت مؤسسة التمويل الدولية، أثناء مرحلة تشييد المشروع، وحددت الثغرات في تنفيذ الشركة لخطة إدارة جودة الهواء المتعلقة بالتحكم في الغبار وفحصه ورصده. وبناءً على ذلك، حلت الشركة ومقاول الهندسة والمشتريات والتشييد التابع لها في وقت لاحق هذه الثغرات من خلال إجراءات تنفيذ أكثر اتساقاً وتحسيناً لرصد الغبار كل ثلاثة أشهر،<sup>27</sup> وإصدار تقرير تفتيش يومي، وتقارير أسبوعية بشأن البيئة والصحة والسلامة، وتدابير التخفيف، مثل تغطية البضائع المليئة بالغبار ورش الطريق. كما تابعت الشركة بشكل مناسب تقييم الأضرار والتخفيف أو التعويض، حسب الاقتضاء، في عدد قليل من الشكاوى المتعلقة بالغبار التي تم تلقيها من خلال آلية تسوية الشكاوى الخاصة بالمشروع أثناء مرحلة التشييد.

32- *مستقبلات حساسة.* تشمل المستقبلات الحساسة لنماذج تأثير الضوضاء ووميض الظل كلاً من المساكن الدائمة والموسمية. ولم تُحدد قطعة أرض مقدم الشكاوى كمستقبل حساس بناءً على مسح استخدام الأراضي لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي، والذي لم يلاحظ أي هيكل أو نشاط دائم أو موسمي. واستناداً إلى العناية الواجبة، أشارت مؤسسة التمويل الدولية إلى أن المشروع يقع في منطقة يشيد فيها ملاك ومستخدمو الأراضي خيام للاستخدام المؤقت خلال الموسم الحار في منطقة تأثير المشروع والتي تعتبر مستقبلات حساسة. وقد أكدت المؤسسة على ذلك لمستشاري تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، الذين أجروا مسوحات إرشادية (راجع تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، الفصل 11)، وخلصت إلى أن مواقع الخيام هذه ليست دائمة (فهي موسمية) وليست شبه دائمة (ليست مستقرة في نفس المنطقة بالضبط كل عام)، وبالتالي لا يمكن إدراج مواقعها كخط أساس ثابت في نماذج تقييم التأثير البيئي والاجتماعي للضوضاء ووميض الظل. كما جرى تحديد الهياكل القائمة للإقامة الدائمة والأنشطة داخل منطقة تأثير المشروع كنقاط استقبال، بوصف ذلك نهج عملي، حيث جرى حساب مستويات الضوضاء ووميض الظل في نماذج تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. وجرى احتساب تنوع المساكن الموسمية من خلال نماذج تأثيرات الضوضاء ووميض الظل لمنطقة تأثير المشروع بأكملها، ومن خلال تحديد تدابير التخفيف المناسبة والإدارة التكميلية لأي مخاطر وتأثيرات متبقية، بما في ذلك الإجراءات المقترحة في الجدول 1 الداعمة لطلب مؤسسة التمويل الدولية لالتماس موافقة مكتب المحقق على تأجيل تحقيق الامتثال (راجع الفقرة 38 والقسم (هـ) الوارد أدناه).

33- *تأثيرات الضوضاء أثناء التشغيل.* وجدت مؤسسة التمويل الدولية أن نماذج الضوضاء التشغيلي في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (راجع الفصل 10) تتماشى مع معايير الأداء الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية. وقد طبقت النماذج العوامل الآتية: (أ) الآثار التراكمية المحتملة من مشروع شركة

<sup>27</sup>اشتملت عملية الرصد على قياس الجسيمات العالقة، والتمييز بين الجسيمات العالقة الكلية والجسيمات الأقل من 10 ميكرومتر والجسيمات الأقل من 2.5 ميكرومتر.

طاقة الرياح الأردنية بالطفيلة، والتي وضعت قبل تشييد المشروع، ومحجران قريبان؛ (ب) الحد الأدنى للقيم المطبقة الأكثر تحفظاً والتي يحددها استخدام الأرض (في المناطق الريفية)<sup>28</sup> ووجود المستقبلات؛ (ج) افتراضات "أسوأ الحالات"<sup>29</sup>؛ و(د) المستقبلات الحساسة المحتملة التي جرى تحديدها أثناء الزيارات الميدانية وجلسات التشاور. كما أكدت أيضاً نماذج الضوضاء أن مستويات ضوضاء التوربينات التشغيلية ستكون ضمن حدود الضوضاء المحددة في لوائح الضوضاء الأردنية (2003) وإرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة<sup>30</sup> في أقرب مستقبلات حساسة دائمة تم تحديدها.<sup>31</sup> وقد جاء ذلك في أعقاب عملية تحديد المواقع المصغرة، حيث تم تحويل موقع العديد من مولدات توربينات الرياح باتجاه الشرق لتجنب تجاوزات الضوضاء المحتملة، بناءً على النماذج السابقة التي صيغت كجزء من تقييم الأثر البيئي والاجتماعي.

34- وفقاً لذلك، وضعت الشركة خطة إدارة الضوضاء التشغيلية، والتي تضمنت قياس تأثير الضوضاء الذي نُفذ في يونيو 2021، للتحقق من نتائج نماذج الضوضاء في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي مع مستويات الضوضاء في مشروع طاقة الرياح في وضع التشغيل. وقد أكدت مؤسسة التمويل الدولية أن خطة إدارة الضوضاء تتضمن تدابير تخفيف كافية في حال تجاوزت مستويات الضوضاء الفعلية قيم الحد الأقصى المطبقة. وتشمل تدابير التخفيف الممكنة استخدام أوضاع الضوضاء المنخفضة المتوفرة في نموذج مولدات توربينات الرياح Vestas V136 والتي يمكن تنفيذها في حالة الشكاوى المتعلقة بالضوضاء وعندما يبدو أن مستويات الضوضاء الفعلية المقاسة تتجاوز قيم الحد الأقصى المطبقة.

35- *تأثيرات وميض الظل أثناء التشغيل.* وجدت مؤسسة التمويل الدولية أن نماذج وميض الظل التشغيلي في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (راجع الفصل 9) تتماشى مع معايير الأداء. فقد أخذت الشركة العديد من الشروط في الاعتبار، بما في ذلك (أ) الآثار التراكمية المحتملة من مشروع شركة طاقة الرياح الأردنية القريبة بالطفيلة، و(ب) أسوأ الظروف.<sup>32</sup> وقد استُخدمت أيضاً نفس المستقبلات الحساسة لتأثيرات الضوضاء. كما أشار النموذج إلى أن التجاوزات العديدة لقيم الحد

<sup>28</sup>نظراً لأن لوائح الضوضاء الأردنية (2003) أكثر صرامة من إرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة، فقد كانت اللوائح قابلة للتطبيق، والتي تحدد المناطق الحساسة للضوضاء بناءً على تصنيف تخطيط المناطق. ونظراً لعدم توفر معلومات مفصلة عن تصنيف تخطيط المناطق في منطقة تأثير المشروع، فقد اعتُبر الحد الأقصى للضوضاء البالغ 40 ديسيبل مرجح (أ) (المناطق السكنية في القرى الريفية) بمثابة افتراض متحفظ.

<sup>29</sup>تضمنت افتراضات أسوأ الظروف لنماذج ضوضاء التشغيل الآتي: ظروف انتشار ضوضاء اتجاه الرياح لكل موقع من مولدات توربينات الرياح ولكل مستقبل؛ نسبة الرطوبة 70٪ ودرجة حرارة الهواء 10 درجة مئوية؛ الحد الأقصى لمستوى قدرة الصوت (بالديسيبل المرجح) الذي وصل إليه لمولدات توربينات الرياح (المتوقع فقط في ظل ظروف الرياح الشديدة). ولم يؤخذ إخفاء ضوضاء مولدات توربينات الرياح بضوضاء الرياح نفسها بعين الاعتبار.

<sup>30</sup>تتضمن إرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة المطبقة لهذا المشروع الآتي: إرشادات مجموعة البنك الدولي العامة بشأن البيئة والصحة والسلامة (2007)، وإرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة لطاقة الرياح (2015)، وإرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة الخاصة بنقل وتوزيع الطاقة الكهربائية (2007).

<sup>31</sup>مستويات الحد الأقصى للضوضاء التالية قابلة للتطبيق: وفقاً للوائح الأردنية (منطقة ريفية سكنية وفقاً لتقديرات متحفظة: 50 ديسيبل مرجح (أ) أثناء فترة النهار؛ 40 ديسيبل مرجح (أ) أثناء فترة الليل) وإرشادات مجموعة البنك الدولي العامة بشأن البيئة والصحة والسلامة (55 ديسيبل مرجح (أ) أثناء فترة النهار؛ 45 ديسيبل مرجح (أ) أثناء فترة الليل).

<sup>32</sup>تم تعريف السيناريو أسوأ الظروف الفلكية على النحو الآتي: استمرار سطوع الشمس والسماء الصافية بشكل دائم من شروق الشمس إلى غروبها؛ وجود رياح كافية لاستمرار دوران شفرات التوربينات؛ ويكون الجزء المتحرك متعامداً مع اتجاه ضوء الشمس الساقط. يتم تجاهل زوايا الشمس الأقل من 3 درجات فوق مستوى الأفق؛ المسافات بين مستوى العمود ناقل الحركة ومحور البرج لا تذكر؛ ولا يؤخذ في الاعتبار انكسار الضوء في الغلاف الجوي.

الأقصى من إرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة الخاصة بوميض الظل البالغة 30 دقيقة يوميًا أو 30 ساعة في السنة (سيناريو أسوأ الظروف)، هي تجاوزات ممكنة في ساعات الصباح في بعض المستقبلات الحساسة الواقعة غرب مشروع طاقة الرياح. وقد تحققت مؤسسة التمويل الدولية من تدابير التخفيف من وميض الظل وفقًا لخطة سلامة وصحة المجتمع الخاصة بالشركة، والتي تتضمن تثبيت وحدات إيقاف وميض الظل<sup>33</sup> على ثماني مولدات توربينات رياح محددة، والتي يمكن نشرها للتخفيف من وميض الظل عند المستقبلات الحساسة الدائمة. وقد طلبت الشركة هذه الوحدات، والتي من المتوقع تثبيتها بحلول نهاية أبريل 2022، وستحقق مؤسسة التمويل الدولية من تركيبها واستخدامها بشكل مناسب.

36- *تأثيرات الضوضاء ووميض الظل المحتملة على قطعة أرض مقدم الشكوى.* فكما هو موضح أعلاه، لم تحدد قطعة أرض مقدم الشكوى كمستقبل حساس بناءً على مسح استخدام الأراضي في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. وقد تشاورت مؤسسة التمويل الدولية مع الشركة ومستشاري تقييم الأثر البيئي والاجتماعي فيما يتعلق باستخدامات الأراضي. وبناءً على التواجد اليومي لمدير المشروع في المنطقة، بالإضافة لملاحظات مسؤول الاتصال المجتمعي خلال مشاوراته المتكررة مع ملاك الأراضي والمستخدمين، ولا سيما خلال الموسم الحار مع مستوى أعلى للأنشطة بالمنطقة، فقد أكدوا أن استخدام الأرض على هذه الرقعة لم يتغير منذ إجراء دراسات الخط الأساسي لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي. كما شهدت الشركة الاستشارية الأردنية التي يتبع لها مستشاري تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، المتعاقد معها حاليًا كمستشار بيئي واجتماعي للشركة، وحيث يتواجد يوميًا علماء الطيور في الموقع (راجع الفقرة 43 الواردة أدناه)، بأن الأرض خالية. ويؤكد هذا أن قطعة أرض مقدم الشكوى لا تعتبر مستقبلًا حساسًا وفقًا لإرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة. علاوة على ذلك، فقد اتفقت مؤسسة التمويل الدولية مع الشركة على أن مراقبة أنشطة استخدام الأراضي في منطقة تأثير المشروع، بما في ذلك قطعة أرض مقدم الشكوى، يمكن إجراؤها بطريقة منهجية وموثقة لتحديد أي مستقبلات حساسة جديدة تحتاج إلى تخفيف الأثر. ونتيجة لذلك، وفي محاولة أيضًا لحل مخاوف مقدمو الشكوى وديًا، حددت مؤسسة التمويل الدولية إجراءات إضافية ستنفذها الشركة، مستفيدة من دعم مؤسسة التمويل الدولية المستمر في هذا المجال، واستنادًا إلى طلب رد الإدارة هذا، حيث تسعى مؤسسة التمويل الدولية للحصول على موافقة مكتب المحقق لتأجيل التحقيق (راجع الفقرة 38 والقسم (هـ) الوارد أدناه).

37- طلبت مؤسسة التمويل الدولية من استشاريي تقييم الأثر البيئي والاجتماعي تكرار نماذج تأثير الضوضاء ووميض الظل لمعظم الجوانب الشرقية والغربية من قطعة أرض مقدم الشكوى، على الرغم من عدم كونها مستقبلًا حساسًا كما هو مذكور أعلاه. وقد ظهرت مستويات الضوضاء التشغيلية القصوى على قطعة الأرض ما بين 42.9 و45.5 ديسيبل مرجح (أ)<sup>34</sup> (نهارًا/ ليلاً)، والتي تتجاوز قيمة الحد الأقصى الأردنية في فترة الليل (40 ديسيبل مرجح (أ))، ولكن ليس قيمة

<sup>33</sup> تثبت وحدات إيقاف وميض الظل على مولدات توربينات الرياح، وتشتمل على مستشعرات لتسجيل وميض الظل: إذا تجاوز وميض الظل المسجل حدًا مبرمجًا، فإنه يوقف الشفرات مؤقتًا لتجنب وميض الظل في المواقع المحددة للمستقبلات الحساسة.

<sup>34</sup> الديسيبل المرجح هو تعبير عن ارتفاع الصوت النسبي للأصوات في الهواء كما تتلقاه الأذن البشرية. وفي النظام المرجح (أ)، يتم تقليل قيم الديسيبل للأصوات عند الترددات المنخفضة، مقارنة بالديسيبل غير المرجح، حيث لا يتم تصحيح تردد الصوت. ويتم إجراء هذا التصحيح لأن الأذن البشرية تكون أقل حساسية عند الترددات الصوتية المنخفضة، خاصة أقل من 1000 هرتز، مقارنة بترددات الصوت العالية.

الحد الأقصى الأردنية في فترة النهار (50 ديسيل مرجح (أ)). وقد تجاوزت قيمة الحد الأقصى لوميض الظل (سيناريو أسوأ الظروف) البالغة 30 ساعة في السنة و30 دقيقة في اليوم على قطعة أرض مقدم الشكوى. وتعتبر تجاوزات وميض الظل هذه موسمية،<sup>5</sup> ولا تحدث خلال الصيف، وهو الموسم الذي يكون به أعلى مستوى من الأنشطة البرية في الموقع. وقد خلص الرد إلى أن أربع مولدات توربينات رياح يمكن أن تلقي بظلالها على قطعة أرض مقدم الشكوى. وإذا كانت قطعة الأرض مؤهلة كمستقبل حساس بسبب تغيير استخدام الأرض، فإن وحدات التقليل المخطط لها حالياً التي طلبتها الشركة وستركبها على ثماني مولدات توربينات رياح (بما في ذلك مولدات توربينات الرياح الأربعة)، والتي هي مهيأة لجعل التأثير أقل من مستوى الحد الأقصى، والتي يمكنها أن تعمل على التخفيف من حدة هذا التأثير. كما يمكن تخفيف تأثيرات الضوضاء الليلية عن طريق تبديل مولدات توربينات الرياح التي تسبب التأثير إلى أوضاع منخفضة الضوضاء حتى يكون التأثير أقل من مستوى الحد الأقصى.

38- ونظراً لأن المواقف الأساسية يمكن أن تتغير ولا يمكن للشركة إدارتها أو التأثير عليها بالكامل، فطلب مؤسسة التمويل الدولية من الشركة أن ترصد باستمرار أنشطة استخدام الأراضي في منطقة تأثير المشروع وإبلاغ مستخدمي الأراضي بالآثار المترتبة على ذلك، بسبب قرب مولدات توربينات الرياح، مثلما ذكر في خطة إشراك أصحاب المصلحة. وفي حالة تغيير استخدام الأرض في أي رقعة في منطقة تأثير المشروع بحيث تصبح مستقبلاً حساساً وفقاً لإرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة، لتشمل الإقامة الدورية عن طريق تشييد الخيام، فستطلب مؤسسة التمويل الدولية من الأطراف المعنية تنفيذ الخطوات الآتية: (أ) يجب على مالك الأرض إثبات أن النشاط المخطط له هو استخدام ثابت للأرض، كما يمكن أن يشمل إقامة موسمية منتظمة؛ (ب) وبناءً على ذلك، ستعمل الشركة على (1) تأكيد المستقبلات الحساسة؛ (2) تقييم التأثيرات المحتملة من خلال إجراء دراسات إضافية؛ (3) وتنفيذ التسلسل الهرمي للتخفيف، وتحديد تدابير التخفيف التي تتناسب مع المخاطر والآثار وتنفيذها، لدعم الامتثال لمعايير الأداء. وقد اتفقت مؤسسة التمويل الدولية مع الشركة من أجل دعم العملية المذكورة أعلاه، على وضع إجراءات إضافية تتعلق بالمراقبة المعززة لأنشطة استخدام الأراضي، على النحو المحدد في القسم (هـ) الوارد أدناه.

39- *التأثيرات البصرية أثناء مرحلة التشغيل.* وجدت مؤسسة التمويل الدولية أن مشهد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وتقييم الأثر البصري (راجع تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، الفصل 8) قد جرى بناءً على التطبيق الصارم لمعايير الأداء وإرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة. وقد أخذ التقييم في الاعتبار الآتي: (أ) الآثار التراكمية؛ (ب) حساسية التضاريس الطبيعية على أساس أنماط الاستيطان؛ (ج) تضاريس الموقع؛ (د) التاريخ الثقافي؛ (هـ) استخدام الأراضي، مثلما لوحظ خلال الزيارات الميدانية (مارس 2016)؛ (و) وضوح كل مكونات مشروع طاقة الرياح؛ (ز) مستقبلات مختلفة بدرجات حساسية متباينة. وبناءً على الرؤية المحدودة بشكل عام لمشروع طاقة الرياح في المنطقة بسبب التضاريس، فقد تم تقييم التأثير على

<sup>5</sup>تأثير وميض الظل المحتمل على قطعة أرض مقدم الشكوى موسمي: لا يوجد تأثير محتمل على الإطلاق على الجانب الشرقي في الفترة من منتصف شهر أبريل حتى نهاية أغسطس (وخلال الأشهر الأخرى، يكون وميض الظل متغيراً بين الساعة 3 - 7 مساءً)؛ ولا يوجد تأثير محتمل على الجانب الغربي في الفترة من شهر أبريل حتى منتصف سبتمبر (وخلال الأشهر الأخرى، يكون وميض الظل متغيراً بين الساعة 3 - 6 مساءً).

أنه متوسط، مع عدم وجود رؤية تقريباً من محمية ضانا للمحيط الحيوي، وهي المنطقة الأكثر حساسية فيما يتعلق بالسياحة، والتي تقع على بعد حوالي 7.5 كم من المشروع. علاوة على ذلك، صُمم تخطيط مشروع طاقة الرياح ليكون له تأثير مرئي أقل على التضاريس الطبيعية، ولا يكاد يكون مشروع طاقة الرياح مرئياً من أقرب مدينة نظراً لأن تضاريس المكان الواقعة بها تحميه من الرؤية.

40- **مخاطر قذف الشفرات (الجليد) أثناء التشغيل.** وجدت مؤسسة التمويل الدولية أن آثار قذف الشفرات (الجليد) والتخفيف من أثارها مشمولة بشكل كافٍ في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (راجع الفصل 20-5). وقد أكدت مؤسسة التمويل الدولية أيضاً أن الحد الأدنى للمسافة بين قطعة أرض مقدم الشكوى وأقرب مولدات توربينات الرياح ومواقع البرج يتجاوز الحد الأدنى لمسافات الارتداد المحددة في إرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة، وبالتالي فإن قرب المسافة لا يشكل خطراً<sup>36</sup>.

41- **خطر الصعق بالكهرباء.** جهزت الشركة كل مولدات توربينات الرياح بأبواب مقفلة، وتركيب سياج حول المحطة الفرعية ومنطقة المكتب، وهناك أيضاً مراقبة بالفيديو، وحراس الأمن موجودون هناك لمنع الدخول غير المصرح به، وذلك بغرض التخفيف من هذه المخاطر. أضف إلى ذلك أيضاً، لافتات التحذير (المكتوبة والمصورة) المثبتة على التوربينات والمحطات الفرعية. كما يجري توضيح قيود الوصول شفهيًا أثناء المشاركات المستمرة مع المجتمعات المحلية ومجموعات البدو. وقد جرى تغطية إجراءات تنفيذ هذه التدابير في خطط الإدارة البيئية والاجتماعية التشغيلية (خطة الصحة والسلامة المجتمعية، وخطة إدارة الأمن، وخطة إشراك أصحاب المصلحة)، والتي تراجعها مؤسسة التمويل الدولية وتراقبها بشكل مستمر.

42- **مخاطر تصادم الطيور أثناء التشغيل.** وفقاً لخطة العمل البيئية والاجتماعية المشتركة، تنفذ الشركة خطة صارمة وقابلة للتكيف لإدارة مخاطر التصادم لمواجهة المخاطر المتعلقة بالتنوع البيولوجي للطيور، والتي تنعكس في الفئة البيئية والاجتماعية للمشروع (راجع الفقرة 11 الواردة أعلاه). ونتيجة لذلك، تطبق الشركة رصد هذا النشاط أثناء رحلة الطيور، بما في ذلك إجراءات الإغلاق عند الطلب بقيادة المراقب لحماية أنواع الطيور ذات الأولوية<sup>37</sup> من الاصطدام بعمود ناقل حركة مولدات توربينات الرياح، بما يتوافق مع معيار الأداء رقم 6 الخاص بمؤسسة التمويل الدولية. وقد اعتمدت هذه التدابير، التي تتضمن تدابير التخفيف المشتركة لمشروعات طاقة الرياح في المنطقة وفقاً لتقييم الأثار التراكمية، على مسوحات ميدانية واسعة النطاق خلال موسم الهجرة الثلاثة في مرحلة ما قبل التشييد، باستخدام المنهجيات التي طورتها هيئة التراث الاسكتلندي الطبيعي والتي جرى تكييفها للسماح بالتوصيف المناسب لنشاط الطيور المهاجرة على طول الوادي المتصدع/ مسار الطيران على البحر الأحمر. كما تراقب مؤسسة التمويل الدولية باستمرار

<sup>36</sup> وفقاً لإرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة لطاقة الرياح (2015): الحد الأدنى لمسافة الارتداد هو 1.5 × ارتفاع التوربين (نصف قطر البرج + عمود ناقل الحركة)، وفي هذه الحالة بالنسبة لمولدات توربينات الرياح V136، بارتفاع المحور 112 متر ونصف قطر عمود ناقل الحركة 68 متر: (68+112) × 1.5 = 270 متر.

<sup>37</sup> حددت تقييم الأثار التراكمية 13 نوعاً من الطيور ذات الأولوية التي تكون مجموعاتها الأكثر تعرضاً لخطر الأثار التراكمية من مشروعات طاقة الرياح في منطقة الدراسة من وجهة نظر الحفاظ على التنوع البيولوجي، وتشمل الطيور الجارحة المهاجرة، والمقيمة/الضيافية للكاثار، وأنواع الجوارح.

تنفيذ الشركة لهذه البروتوكولات. ويتعين على الشركة أيضاً، وفقاً لخطة العمل البيئية والاجتماعية المشتركة، تقديم تقارير فورية إلى مؤسسة التمويل الدولية، والمقرضين المشمولين، والسلطات الأردنية بشأن وفيات الطيور ذات الأولوية وتقديم تقارير نصف سنوية توضح بالتفصيل نتائج المراقبة أثناء رحلة الطيور،<sup>38</sup> حوادث الإغلاق عند الطلب والأضرار الفادحة، واستطلاعات البحث عن الجثث، والتجارب لمعايرة هذه الاستطلاعات.

43- تعمل مؤسسة التمويل الدولية في قطاع الرياح في الأردن منذ عام 2012، بما في ذلك تطوير تقييم الأثر التراكمية. وقد تشاورت مؤسسة التمويل الدولية بشأن ممارسة تربية الطيور أو تكاثرها مع شركة استشارية أردنية يتبع لها استشاريين تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، الذين شاركوا على حد سواء في مشروعات طاقة الرياح وفي المنطقة لعدة سنوات والذين هم مستشارو البيئة والمجتمع للشركة. وأكد المستشارون على أن هذا النشاط غير معروف في منطقة المشروع ومحيطها. علاوة على تأكيد علماء الطيور في الميدان لهذا المشروع وغيرهم من مشروعات طاقة الرياح أنهم لم يلاحظوا أو يبلغوا عن أي أنشطة من هذا القبيل. فإذا ثبت أن أي طيور تنتمي إلى الأنواع ذات الأولوية كما هو محدد في تقييم الأثر التراكمية وتربى بشكل قانوني، فبالنظر إلى يجب على الشركة تطبيق تدابير صارمة للتخفيف من أي مخاطر تصادم (كما هو موضح في الفقرة 42 الواردة أعلاه). وفي حال أظهرت أي طيور تُربى بشكل قانوني (غير المدرجة في الأنواع ذات الأولوية) قيمة اقتصادية أو اجتماعية - ثقافية، وإذا كانت معرضة لخطر التصادم، فستطلب مؤسسة التمويل الدولية من الشركة تقييم المخاطر والآثار من وجهة نظر الحفاظ على التنوع البيولوجي وتنفيذ تدابير التخفيف حسب الحاجة.

### ج) النطاق الفعلي مقابل منطقة تأثير المشروع لتحديد التأثيرات على استخدام الأراضي

44- *النطاق الفعلي مقابل منطقة تأثير المشروع*. يتماشى تعريف تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمنطقة الدراسة لتقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية كمنطقة تأثير المشروع<sup>39</sup> مع معيار الأداء رقم (1) لمؤسسة التمويل الدولية. وقد حدد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي أن هذا يشمل النطاق الفعلي لمكونات المشروع ومجال التأثير الموضوعي المتغير لكل متغيرات البيئة والمجتمع المدروسة. كما أجريت الدراسات البيئية والاجتماعية الأساسية، بما في ذلك مسح استخدام الأراضي، في منطقة تأثير المشروع. ولم تُدرج قطعة أرض مقدم الشكوى في تأثير المشروع بناءً على عدم استحقاقه وفقاً لمعايير الاختيار الموضحة في الفقرة 53 الواردة أدناه، ومع ذلك فقد أُدرجت تلك الأرض في منطقة تأثير المشروع (منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي).

45- *النطاق (الفعلي) للمشروع مقابل مساحة الأرض المؤجرة*. تعتبر مساحة الأرض المؤجرة لمشروع طاقة الرياح أكبر من النطاق الفعلي للمشروع (على سبيل المثال، حيث يتم إنشاء مكونات

<sup>38</sup> سجلت حالة وفاة واحدة بسبب تصادم أحد الأنواع ذات الأولوية في الأشهر الخمسة الأولى من مرحلة التشغيل حتى ديسمبر 2021.

<sup>39</sup> تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع طاقة الرياح بقدر 51.75 ميغاوات الخاص بشركة كوريا الجنوبية للطاقة المحدودة في الطفيلة، مارس 2018 (الفصل 5.4.1، الصفحة 57): تمثل منطقة الدراسة الكلية لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي منطقة التأثير المحتملة للمشروع. هذه هي "المنطقة التي يمكن أن تحدث فيها تأثيرات كبيرة للمشروع بشكل معقول، إما بمفردها، أو بالاقتران مع التأثيرات الخاصة بالتطورات والمشاريع الأخرى".

المشروع): فيتم حساب الأخيرة بحوالي 4% من إجمالي مساحة الأرض المؤجرة و1.4% من منطقة تأثير المشروع (راجع تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، الفصل 11-2-2).

46- *التعدي على الممتلكات الخاصة*. نظرًا لدخول موقع قطعة أرض مقدمو الشكوى ضمن 500 متر من أقرب مولدات توربينات الرياح، كانت قطعة الأرض جزءًا من منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، والتي تتزامن مع منطقة تأثير المشروع (راجع الفقرة 5 الواردة أعلاه)، وبالتالي فقد أدرجت في زيارات الموقع والمسوح الميدانية في منطقة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. وقد تحققت مؤسسة التمويل الدولية مع مستشاري تقييم الأثر البيئي والاجتماعي من ممارستهم للوصول إلى الأراضي الخاصة لإجراء مسوحات استخدام الأراضي. وأكد مستشارو تقييم الأثر البيئي والاجتماعي أنهم حصلوا بصورة مستمرة على إذن من مالك الأرض إذا كانت قطعة الأرض مسيجة وتحتوي على أي هيكل، أو أيهما. وفي حالة عدم وجود سياج أو هياكل، فإنهم قد أجروا مسوحات سريعة وقدموا أنفسهم لملاك الأراضي باستمرار، موضحين طرق المسح الميداني والغرض منه لأي شخص يتواجد في الموقع.

47- *خط الأساس والتأثيرات المتعلقة باستخدام الأراضي*. تم إجراء مسح إرشادي وجلسات استشارية في الموقع داخل منطقة تأثير المشروع لرسم خرائط لأنماط استخدام الأراضي الفعلية وتقييم أي آثار. وقد حدث هذا خلال الموسم ذات المستوى الأعلى للأنشطة البرية في الموقع. وكانت الأنماط الرئيسية لاستخدام الأراضي التي جرى تحديدها هي: (أ) الأنشطة الزراعية التي تقوم بها المجتمعات المحلية خلال فترة النهار لأغراض الاكتفاء الذاتي، بما في ذلك الرعي الموسمي للماشية، وحصاد القمح والشعير، وبعض الرعي العرضي، وبعض المحاصيل المزروعة في مزارع خاصة محدودة، وبعضها تحتوي على هياكل صغيرة للاستخدام خلال النهار؛ (ب) مجموعات البدو الذين ينتقلون إلى المنطقة خلال الموسم الحار ويستقرون على أرض خاصة أو عامة، ولكن ليس في نفس الموقع كل عام (وليس دائمًا في منطقة تأثير المشروع) للقيام بأنشطة زراعية مماثلة. وتنفذ هذه الأنشطة بشكل أساسي لأغراض الاكتفاء الذاتي، مع اعتبار معظم الأراضي في منطقة المشروع "أرض بور" (راجع تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، الصفحة 49). وبالنظر إلى التأثير المحدود الحالي للمشروع، فقد جرى تقييم الآثار على أنها ذات أهمية طفيفة، مع اتخاذ تدابير التخفيف المحددة<sup>40</sup> التي اعتبرتها مؤسسة التمويل الدولية متوافقة مع خطط التنفيذ الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية.

48- *الشكاوى المتعلقة باستخدام الأراضي*. بالنسبة للمخاطر والآثار المتعلقة باستخدام الأراضي المتبقية، فإن آلية تسوية شكاوى المجتمع للمشروع موجودة وتعمل بفعالية في عدة مناسبات. ففي مرحلة التشييد، قُدمت أربعة شكاوى متعلقة باستخدام الأراضي، أحدهما يتعلق بطريق خاص أدرج في النطاق الفعلي للمشروع دون إبرام اتفاقية إيجار، وتم تسوية هذه الشكاوى بإبرام اتفاقية إيجار مع مالك الأرض. أما الشكاوى الثلاث الأخرى فتتعلق بعدم القدرة المؤقتة على الوصول إلى الأراضي الخاصة بسبب إغلاق الطريق لأسباب تتعلق بالسلامة أو الأضرار التي لحقت

<sup>40</sup>تضمنت تدابير التخفيف رسم خرائط ما قبل مرحلة التشييد داخل منطقة النطاق الفعلي في (أ) آبار المياه وهياكل جمع المياه (فبراير 2019) لتجنب مثل هذه المناطق للبناء، و(ب) الأنشطة الزراعية (مايو 2019).

بالطريق جراء أنشطة التشييد. وقد تم تسوية هذه الشكاوى أيضاً من خلال إعادة فتح الطرق وإصلاحها.

#### د) ضياع الفرص والفوارق الاجتماعية داخل المجتمعات المحلية

49- الظروف الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية. يتضمن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي تقييماً للظروف الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، بناءً على البيانات الإحصائية الثانوية والدراسات الاجتماعية والاقتصادية، والتي جرى التحقق منها خلال جلسات التشاور مع المجتمعات المحلية (راجع تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، الفصل 21). وقد أكدت المعلومات انتشار الانتماءات القبلية للمجتمعات، حيث تنتمي كل قرية إلى قبيلة (مجموعة فرعية) مميزة. ويشير تقييم الأثر البيئي والاجتماعي أيضاً إلى أن معدلات الفقر والبطالة في محافظة الطفيلة أعلى بكثير من المعدلات الوطنية، وهو ما جرى تأكيده مع المجتمعات المحلية خلال المشاورات. كما أكد تقييم مؤسسة التمويل الدولية أن الدراسة الأساسية كانت شاملة بدرجة كافية.

50- التأثيرات الاجتماعية - الاقتصادية المحتملة. علاوة على ما سبق، أجرى تقييم الأثر البيئي والاجتماعي تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية المحتملة للمشروع على أنها إيجابية بشكل عام، مما يساهم في تعزيز البيئة المعيشية في المجتمعات المحيطة. وقد تضمن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي توصيات لتعزيز هذه الآثار الإيجابية في كل مراحل المشروع. وتحققت مؤسسة التمويل الدولية من تنفيذ تقييم الأثر وفقاً لمعايير الأداء. ولا يمكن تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام على مستوى الفرد أو الأسرة، أو يُنفذ في منطقة أوسع تمتد خارج نطاق تأثير المشروع (المكاني).

51- فقدان سبل كسب العيش. أقرت مؤسسة التمويل الدولية بأنه لا توجد احتمالية لفقدان المجتمعات المحيطة سبل كسب العيش نتيجة تشييد المشروع، نظراً لأن أنشطة استخدام الأراضي تقتصر على الاكتفاء الذاتي وأن الأرض مؤجرة خارج النطاق الفعلي للمشروع مع "المشتري الراغب/البائع الراغب"، أي بدون إمكانية نزع الملكية. وقد تحققت مؤسسة التمويل الدولية من الممارسات الاقتصادية المحتملة لاستخدام الأراضي في المنطقة مع مستشاري تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، ووجدت أن ملاك الأراضي يؤجرون أراضيهم أحياناً لمجموعات بدوية أو يشيرون خيماً على أراضيهم حتى لو استقروا في المجتمعات المحيطة. كما لا يمس المشروع بأي من هذه الأنشطة. علاوة على ذلك، لم يلاحظ أي من هذه الممارسات على قطعة أرض مقدمي الشكاوى أثناء مسح استخدام الأراضي الأساسي في عام 2016، أو بعد ذلك، ومثلما أكدته الشركة ومستشاري تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بشكل منفصل.

52- الفرص الاقتصادية. تمثل العمالة المحلية وشراء الخدمات وتأجير الأراضي لتنفيذ المشروع الفرص الاقتصادية الرئيسية. وتنفذ الشركة الإجراءات على أساس مبدأ تقاسم المنافع المجتمعية. فعلى سبيل المثال، تصف خطة تكامل المجتمع إجراءات التوظيف المحلي وشراء الخدمات المحلية، بما يتوافق مع لائحة التوظيف الإلزامي للقوى العاملة الأردنية من المجتمعات المحيطة في مشاريع التنمية رقم (131) لعام 2016. كما تتضمن المسؤولية الاجتماعية للشركات برنامج

قائم على تقييم الاحتياجات،<sup>41</sup> وينتج عنه قائمة بالمشاريع المحتملة لكل قطاع ومجتمع أو قرية. وهكذا، تختار الشركة المشاريع ذات الأولوية الاختيارية لإنشائها، ويتضمن برنامج خطة تكامل المجتمع متطلبات المراقبة وإعداد التقارير مع مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة، والتي تراقبها مؤسسة التمويل الدولية.

53- *اختيار الأرض للتأجير*. جرت عملية اختيار الأراضي وتأجيرها منذ بداية إنشاء المشروع، وقد بدأت قبل الانتهاء من دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. وفي الواقع، معظم اتفاقيات إيجار الأراضي جرى توقيعها بنهاية يوليو 2017، قبل بدء مرحلة التشييد؛ وقد نوقشت هذه العملية خلال جلسات مشاركة أصحاب المصلحة في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، واستهدفت كل ملاك الأراضي ومجموعات البدو (راجع تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، الفصل 11-1-3). ويشير تقييم الأثر البيئي والاجتماعي إلى أن المجتمعات المحلية بشكل عام أظهرت دعمها للمشروع وحتى ساعدت الشركة في تحديد الأراضي في المنطقة المتاحة للتأجير. وكانت عملية اختيار الأراضي شفافة واستند إلى معايير واضحة، بما في ذلك تصميم المشروع ومعايير التحسين.<sup>42</sup> وفيما يتعلق بالتصميم النهائي للمشروع، فقد تم تأجير 66 قطعة أرض (52 خاصة و14 مملوكة للحكومة، بإجمالي 415 مالك) طوال مدة المشروع. كما أكد تقييم مؤسسة التمويل الدولية أن العملية قد جرت على أساس طوعي، وأن الشركة شاركت أيضًا في مشاورات مفصلة مع أعضاء المجتمع المحلي. ويتبع تأجير الأراضي أيضًا التسلسل الهرمي للتخفيف لتقليل مساحة الأرض المؤجرة للمشروع.

54- *احتمال ضياع الفرص*. لم تكن قطعة أرض مقدمي الشكوى مؤهلة للدخول في الأراضي المؤجرة الخاصة بنطاق المشروع وفقًا لمعايير الاختيار الموضحة أعلاه. ومع ذلك، وكما هو مطلوب في معيار الأداء رقم 1 لمؤسسة التمويل الدولية، فإن الشركة تخفف من تكاليف الفرصة البديلة على مستوى المجتمع من خلال أنشطتها، بما في ذلك مشاركة أصحاب المصلحة، وتنفيذ أنشطة خطة تكامل المجتمع والمسؤولية الاجتماعية للشركات، كما هو موضح في الفقرة 52.

#### هـ) طلب التأجيل

55- تعهدت مؤسسة التمويل الدولية بمواصلة عملها مع الشركة لدعم التخفيف من المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية. وفي محاولة لحل المشكلات التي أثارها مقدم الشكوى وديًا فيما يتعلق بتحسين تقييم الآثار التشغيلية لمشروع طاقة الرياح مشروع طاقة الرياح (الضوضاء/ وميض الظل) ورصد حالة استخدام الأراضي في قطعة الأرض من حيث حساسيتها كمستقبل لهذه التأثيرات، وأي قطع أراضي أخرى في نفس الوضع داخل نطاق المشروع، فتمت ضرورة لجمع معلومات أكثر منهجية وتوثيقًا. وسيشمل ذلك مراقبة الأدلة الوثائقية ومراجعتها، والتشاور مع الأفراد المعنيين، والتحقق في الموقع، لمزيد من تقييم الآثار التشغيلية التي أثارها مقدمو الشكوى والتخفيف

<sup>41</sup> أجري تقييم الاحتياجات هذا بالتنسيق مع وحدة التنمية المحلية في محافظة الطفيلة وأعضاء مجلس البلدية المحلي للمحافظة (باستخدام مجموعات مناقشة مع ممثلي المجتمع المحلي، وقد راجعته لجنة المجلس التنفيذي لمحافظة الطفيلة، وبمساعدة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية).

<sup>42</sup> معايير تحدد تخطيط مشروع طاقة الرياح تشمل: سرعات الرياح المثلى وشدة الاضطراب، والمسافات بين التوربينات، وموقع البنية التحتية الحالية (مثل الطرق وخطوط الكهرباء)، وعازل 70 مترًا من المواقع الأثرية، والضوضاء والظلال الخافتة على الهياكل الدائمة، ومنقطة عازلة من 1 كم إلى الحدود النظامية للقرى المجاورة، و10 أمتار من شبكات الأودية.

حسب الحاجة. لذلك تود مؤسسة التمويل الدولية أن تطلب إرجاء عملية التحقيق حتى الانتهاء من هذا العمل وتنفيذ الإجراءات ذات الصلة بنهاية الموسم الحار (مارس - أكتوبر).

56- وبغض النظر عما إذا كان مكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة يوافق على طلب التأجيل، فإن الإجراءات التي حددتها مؤسسة التمويل الدولية لتعزيز عمل الشركة في المجالات التي تعالج الآثار التشغيلية، قد اتفقت عليها الشركة بصورة رسمية، والتي ستبدأ في مارس 2022 لتغطية الموسم الحار لعام 2022. كما تدرك مؤسسة التمويل الدولية أن مكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة سيرصد هذه الإجراءات، وفي نهاية فترة التأجيل، ستقيم سبل المضي قدماً فيما يتعلق بالقضية. وفي غضون ذلك، تظل مؤسسة التمويل الدولية والشركة ملتزمتين بالمزيد من المشاركة مع مكتب المحقق في هذا المشروع لتعزيز حل المشكلات المحتملة.

57- وقد اتفقت مؤسسة التمويل الدولية مع الشركة على الإجراءات الآتية المتعلقة بالرصد المعزز والأكثر منهجية، علاوة على توثيق أنشطة استخدام الأراضي. كما ستدعم هذه الإجراءات العملية الموضحة في الفقرة 38 الواردة أعلاه، إضافة إلى إطار الإدارة التكميلية المعزز، مما يسمح بـ (1) التحديد المبكر للمستقبلات الحساسة الجديدة التي يحتمل أن تتأثر بالتأثيرات التشغيلية و (2) التخفيف المناسب في حالة تجاوز مستوى الحد الأقصى.

### الجدول (1)

الموضوع	الإجراء	المسؤولية (الشركة، مؤسسة التمويل الدولية، جهة خارجية)	النتائج	الإطار الزمني
تعزيز طريقة رصد أنشطة استخدام الأراضي خلال الموسم مع أنشطة استخدام الأراضي	1- وضع مناصب الاختصاص لشركة استشارات بيئية واجتماعية مؤهلة، والتي ستعينها الشركة لتغطية المهام المتعلقة بالإجراءات الإضافية 2-8 على النحو المحدد أدناه.	الشركة (مدير المشروع)، فريق مشروع مؤسسة التمويل الدولية، مع مراجعة مكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة والمدخلات على مناصب الاختصاص	مناصب اختصاصات الاستشاري	4 أسابيع من تاريخ البدء
تعزيز أنشطة استخدام الأراضي	2- تحديد منطقة الدراسة لتحسين رصد استخدام الأراضي لتشمل ذلك الجزء من منطقة تأثير المشروع حيث يُحتمل تجاوز مستويات الحد الأقصى للضوضاء ووميض الظل (المحددة في لوائح الضوضاء الأردنية (2003) وإرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن	الشركة (مدير المشروع)، شركة استشارية بيئية واجتماعية مؤهلة؛ مشاورات فريق مشروع مؤسسة التمويل الدولية مع مكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة حول النتائج	تقارير الاستشاري	6 أسابيع من تاريخ البدء

			البيئة والصحة والسلامة) وفقاً لنماذج تقييم الأثر البيئي والاجتماعي المستند إلى التخطيط النهائي لمشروع طاقة الرياح.	
6 أسابيع من تاريخ البدء			3- تحديد النطاق الزمني والتكرار لتعزيز رصد استخدام الأراضي لتغطية الفترة التي يستخدمها فيها ملاك الأراضي وغير الرسمية والرسومية ويكونوا نشيطون وموجودون في منطقة الدراسة (مارس - أكتوبر).	
6 أسابيع من تاريخ البدء			4- تحديد "المستقبلات الحساسة" بشكل شامل للمشروع وفقاً لإرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة في منطقة الدراسة.	
6 أسابيع من تاريخ البدء			5- وضع طريقة لتحسين رصد استخدام الأراضي، بما في ذلك رسم الخرائط وإعداد التقارير، على أساس الإجراءات 2-4.	
8 أسابيع من تاريخ البدء	السير الذاتية والموظفين المحددين أو أوراق اعتماد الجهة الخارجية	الشركة (مدير المشروع)؛ مشاورات فريق مشروع مؤسسة التمويل الدولية مع مكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة والشركة حول النتائج	6- تعيين الشركة موظفين في الموقع وجهة خارجية، أو أيهما، مختص لرصد استخدام الأراضي المعززة بناءً على منهجية وضعت في الإجراءات 2-5.	تنفيذ طريقة لرصد أنشطة استخدام الأراضي خلال الموسم مع أنشطة استخدام الأراضي
8 أسابيع من تاريخ البدء	سجلات الاستشارة	الشركة (مدير المشروع)؛ مشاورات فريق مشروع مؤسسة التمويل الدولية مع مكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة والشركة حول النتائج	7- الشركة أو الجهة الخارجية تواصل مع ملاك الأراضي ومستخدمي الأراضي لإبلاغهم بعملية الرصد والحصول على تصريح التعدي على ممتلكات الغير حسب الحاجة.	
8 أسابيع من تاريخ البدء، معدل التكرار حسب نتيجة الإجراء 3	سجلات الفحص	الشركة (مدير المشروع)؛ مشاورات فريق مشروع مؤسسة التمويل الدولية مع مكتب المحقق المستشار	8- الشركة أو الجهة الخارجية للرصد على أساس التكرار والفترة المحددة بعد الإجراء 3.	

		للتقيد بشئون الأنظمة والشركة حول النتائج		
كل شهرين خلال الفترة المحددة في الإجراء 3 - خلال السنوات الثلاث الأولى من مرحلة التشغيل	تقرير الشركة	الشركة (مدير المشروع)؛ مشاورات فريق مشروع مؤسسة التمويل الدولية مع مكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة والشركة حول النتائج	9- تقدم الشركة تقديم تقارير منتظمة للمقرضين عن النتائج والملاحظات من رصد استخدام الأراضي المعززة.	

## 5- الخاتمة

58- تأخذ مؤسسة التمويل الدولية اعتبارات البيئة والمجتمع على محمل الجد، وتلتزم بالاستجابة لشكاوى أصحاب المصلحة والمشاركة مع مكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة وعملية تسوية الشكاوى. كما تقدر المؤسسة جهود مكتب المحقق وتواصله خلال مراحل التقييم وحل النزاعات، كما ستواصل التعاون مع فريق الامتثال في مكتب المحقق أثناء قيامه بعمله.

59- وقد أكدت مؤسسة التمويل الدولية أن المشاركة المبكرة وإعداد دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي جيدة التطور وقدمت أساساً لمعالجة القضايا البيئية والاجتماعية من مرحلة تصميم المشروع، بما في ذلك الاعتبارات التي أثّرت في الشكاوى. وكانت الإجراءات التي اتخذتها مؤسسة التمويل الدولية، مثل الإشراف المستمر على خطط العمل التكميلية المحددة بوضوح والمتفق عليها مع الشركة، بمثابة أدوات مهمة في معالجة قضايا البيئة والصحة والسلامة خلال كل مراحل المشروع.

60- كما اشتمل تقييم مؤسسة التمويل الدولية على استعراض شامل لكل اعتبارات مقدم الشكاوى. وعززت المراجعات المتعددة لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي والتكليف من جهة خارجية بتقديم المشورة من خبراء الصناعة الأردنيين والدوليين، والتي تعزز أداء المشروع ليمتاشي مع معايير الأداء. وكما ذكرنا، تم تقييم الفئة البيئية والاجتماعية للمشروع بناءً على المخاطر المتعلقة بالتنوع البيولوجي (بما في ذلك الآثار التراكمية ذات الصلة من مشاريع طاقة الرياح القائمة والمخطط لها في منطقة الطفيلة).

61- وقد أكد التقييم والإشراف أيضًا على أن المخاطر والآثار الاجتماعية والاقتصادية منخفضة، نظرًا لعدم وجود مساكن دائمة داخل موقع المشروع أو بجواره مباشرة، علاوة على عدم تحديد مستقبلات حساسة في نطاق واحد كيلومتر من مواقع مولدات توربينات الرياح. وقد جرى تحديد المواقع المصغرة لمواقع مولدات توربينات الرياح لتقليل هذه التأثيرات داخل منطقة تأثير المشروع. وتضمنت خطة العمل البيئية والاجتماعية المشتركة إجراءات للتخفيف من أي آثار وتعزيز الفرص للمجتمعات المتضررة خلال مراحل التشييد والتشغيل أو أيهما، بما في ذلك: (أ) تكامل المجتمع (الامتثال للمتطلبات القانونية الأردنية)؛ (ب) صحة المجتمع وسلامته؛ (ج) إشراك

أصحاب المصلحة؛ (د) تسوية الشكاوى؛ (هـ) إدارة حركة السير (و) التأهب والاستجابة للطوارئ؛ (ز) إدارة الضوضاء ووميض الظل والغبار؛ و (ح) إدارة الأمان.

62- حدد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي منطقة تأثير مناسبة للمشروع، وجرى تقييم المخاطر والآثار المحتملة بشكل كاف بواسطة الدراسات الأساسية الخاصة بها. وقد جرى أيضًا تنفيذ التسلسل الهرمي للتخفيف، وتحديد تدابير التخفيف المناسبة والكافية لأي مخاطر وأثار متبقية. وتتضمن تلك التدابير المراقبة المستمرة من الشركة لاستخدام الأراضي، وإبلاغ مستخدمي الأراضي بأي آثار، وإجراء مزيد من التخفيف، حسب الحاجة، في حالة رصد أدلة على مستقبلات حساسة جديدة وفقًا لإرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة.

63- بالإضافة إلى ذلك، اتفقت مؤسسة التمويل الدولية مع الشركة على الإجراءات الواردة في القسم 4-هـ الوارد أعلاه والمتعلقة بالرصد المعزز والأكثر منهجية، علاوة على توثيق أنشطة استخدام الأراضي. وستضيف هذه الإجراءات المزيد لإطار الإدارة التكميلية المعزز، مما يسمح (1) بالتحديد المبكر للمستقبلات الحساسة الجديدة التي يحتمل أن تتأثر بالتأثيرات التشغيلية و(2) التخفيف المناسب في حالة تجاوز مستوى الحد الأقصى. كما ستنفذ هذه الإجراءات بصرف النظر عما إذا كان مكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة سيبيني قراره على نفس الشيء لتأجيل عملية التحقيق.

64- وقد أسفرت مشاركة مؤسسة التمويل الدولية مع مكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة والشركة في هذا المشروع عن دروس مستفادة، بما في ذلك مشاركة أصحاب المصلحة ورصد المواقف الأساسية، والتي وثقتها مؤسسة التمويل الدولية وستنفذها في المشاريع المستقبلية لمواصلة تحسين عملها في الشؤون البيئية والاجتماعية.

65- ستواصل مؤسسة التمويل الدولية، من أجل المضي قدمًا، وبدعم من المستشار البيئي للمقرضين، مراقبة الأداء البيئي والاجتماعي للمشروع والإشراف عليه ودعم الشركة في معالجة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية. وقد أظهرت الشركة تعاونًا مفتوحًا ومستمرًا مع المقرضين وأصحاب المصلحة المشاركين في المشروع في المسائل البيئية والاجتماعية.

### إبراء الذمة

جرى تقديم رد إدارة مؤسسة التمويل الدولية هذا استجابةً لمكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة الذي تلقى شكوى بشأن مشروع مدعوم بتمويل أو استثمار من مؤسسة التمويل الدولية مؤهل لتقييم الامتثال.

لا يتضمن رد إدارة مؤسسة التمويل الدولية هذا أو في الإجراءات المنصوص عليه في سياسة مكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة على ما (1) ينشئ أي واجب قانوني، (2) يؤكد أو يتنازل عن أي موقف قانوني، (3) يحدد أي مسؤولية قانونية، أو التزام، أو مخالفة، (4) يشكل إقرارًا أو قبولًا لأي ظرف واقعي أو دليل على أي خطأ أو مخالفة، أو (5) يشكل أي تنازل عن أي من حقوق مؤسسة التمويل الدولية أو

امتيازاتها أو حصاناتها بموجب المواد المنصوص عليها في الاتفاقية أو الاتفاقيات الدولية أو أي قانون آخر معمول به. وتحتفظ مؤسسة التمويل الدولية صراحةً بكل الحقوق والامتيازات والحصانات. كما لا تنشئ مؤسسة التمويل الدولية أو تقبل أو تتحمل أي التزام أو واجب قانوني، أو تحدد أو تقبل أي ادعاء بخرق أي التزام أو واجب قانوني بموجب رد إدارة مؤسسة التمويل الدولية هذا.

وبينما بُذلت جهود معقولة لتحديد أن المعلومات الواردة في رد إدارة مؤسسة التمويل الدولية هذا دقيقة، فلم يقدم أي إقرار أو ضمان فيما يتعلق بدقة هذه المعلومات أو اكتمالها. ولا مكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة ذاته آلية إنفاذ قضائية أو قانونية. كما لا يُقصد من تحليلاته واستنتاجاته وتقاريره بأن تُستخدم في الإجراءات القضائية أو التنظيمية ولا لإسناد خطأ أو مسؤولية قانونية، ولا تشارك أيضًا في تفصي الحقائق ولا تحدد الأهمية التي ينبغي منحها لأي دليل أو معلومات. كما لا يجوز استخدام أو الإشارة إلى أي جزء من رد إدارة مؤسسة التمويل الدولية هذا أو إجراءات مكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة في أي عملية قضائية أو تحكيمية أو تنظيمية أو أي إجراءات أخرى دون الحصول على موافقة مكتوبة وصریحة من مؤسسة التمويل الدولية.



## مشروع دايهان لطاقة الرياح

مزرعة لطاقة الرياح بقدرة 51.75 ميغاوات

الطفيلة - الأردن

استجابة العميل لشكوى مكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة  
الخاصة بشركة دايهان لطاقة الرياح



تم إعداد الرد أدناه من قبل شركة دايهان لطاقة الرياح ("DWPC") ردًا على المشكلات التي أثبتت في الشكوى المقدمة إلى مكتب المحقق المستشار للتقيد بشؤون الأنظمة في يونيو 2020 والمتعلقة بمشروع طاقة الرياح الذي تديره في مدينة الطفيلة - الأردن. تستعرض هذه الوثيقة القضايا الرئيسية المثيرة للقلق التي أثارها مقدم الشكوى واستجابة DWPC حولها والتي تهدف إلى إثبات أن هذه الشكاوى ليست واقعية.

## 1. التأثيرات من الضوضاء و تردد الظل

يدعي صاحب الشكوى أن الضوضاء و تردد الظل من التوربينات سيكون له تأثير على قطعة أرضهم. تم إجراء نمذجة للضوضاء و تردد الظل التي اتبعت متطلبات الممارسات الصناعية الدولية الجيدة ("GIIP") (بما في ذلك معايير الأداء البيئي والاجتماعي لمؤسسة التمويل الدولية ، "IFC PSS"). تتطلب مؤسسة التمويل الدولية تقييم الآثار البيئية والاجتماعية ("ESIA") للنظر في التأثيرات على المستقبلات الحساسة. بالنظر إلى أن قطعة الأرض التي قدمها المشتكي كانت (أي وقت إجراء دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي) ولا تزال شاغرة تمامًا حتى الآن مع عدم وجود هياكل مادية دائمة (مثل الوحدات السكنية) و / أو الأنشطة الاقتصادية (مثل الأنشطة الزراعية)، فإنها لا تصنف على أنها مستقبلات حساسة يمكن أن تتأثر.

## 2. الصحة والسلامة

يدعي صاحب الشكوى أن مخاطر حركة الشفرات من التوربينات سيكون لها تأثير على صحتهم وسلامتهم. ومن متطلبات الممارسات الصناعية الدولية الجيدة ، بما في ذلك معايير أداء مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة ("إرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة")<sup>1</sup>، تحديد مسافات الارتداد الدنيا فيما يتعلق بحركة الشفرات فيما يتعلق بالمستقبلات الحساسة للسكن والتي يتم تحديدها من خلال ارتفاع التوربين، والتي تم تنفيذها لجميع توربينات الرياح الخمسة عشر. وأيضًا، تم الحفاظ على حاجز عازل مطلوب قانونيًا يبلغ كيلومترًا واحدًا للحدود المنظمة للقرى المجاورة، مما أدى إلى عدم وجود أي مستقبلات سكنية حساسة على بعد كيلومتر واحد من كل من التوربينات.

بالنظر إلى أن قطعة الأرض التي قدمها المشتكي كانت (أي عندما أجريت دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي) ولا تزال خالية تمامًا من المباني (مثل الوحدات السكنية) و / أو الأنشطة الاقتصادية (مثل الأنشطة الزراعية)، ولذلك فإنها لا تصنف على أنها سكنية أي مستقبلات حساسة، وبالتالي لا يلزم تنفيذ مسافات ارتداد. ومع ذلك، فإن الحد الأدنى للمسافة بين قطعة أرض صاحب الشكوى وأقرب مواقع للتوربينات تتجاوز مسافات الارتداد الدنيا الواردة في إرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة.

## 3. الفرصة الضائعة للمزارعين لتربية الطيور

يدعي صاحب الشكوى أن المشروع سوف ينطوي على فرصة ضائعة للمزارعين لتربية الطيور في المنطقة.

استنادًا إلى الدراسات الاستقصائية المكثفة التي تم إجراؤها داخل موقع المشروع والمناطق المحيطة به أيضًا، لم يتم ملاحظة أو تسجيل أي أنشطة لتربية الطيور.

<sup>1</sup> تتضمن إرشادات البيئة والصحة والسلامة المعمول بها لمجموعة البنك الدولي الخاصة بالمشروع ما يلي: الإرشادات العامة بشأن البيئة والصحة والسلامة لمجموعة البنك الدولي (2007) وإرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة لطاقة الرياح (2015).

ومن الجدير بالذكر أيضًا أنه إذا قرر المشتكي القيام بأنشطة تربية الطيور داخل قطعة الأرض من خلال بيئة خاضعة للرقابة (مثل الجارات) فلن يحظر المشروع ولن يكون له تأثير على مثل هذا النشاط.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن الشركة تنفذ إدارة تكيفية صارمة لمخاطر اصطدام الطيور بما في ذلك مراقبة النشاط أثناء الطيران التي تتضمن إغلاقًا بقيادة المراقب عند إجراءات الطلب لحماية أنواع الطيور ذات الأولوية المحددة من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي.

#### 4. استشارات أصحاب المصلحة

يدعي المشتكي أن الشركة لم تجري عملية مشاركة مناسبة وشاملة لأصحاب المصلحة ولم تستشرهم أبدًا كجزء من عملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي.

أجرى مكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي عملية تشاور تتماشى وتتسق مع المتطلبات التنظيمية الوطنية والدولية ذات الصلة المطبقة على المشروع، بما في ذلك برامج دعم مؤسسة التمويل الدولية. وشمل ذلك الترتيب لجلسة تحديد النطاق الوطنية بالإضافة إلى زيارات ميدانية وجلسات تشاور مجتمعية محلية "مفتوحة" ومستهدفة بالتنسيق مع الهيئات الحكومية المحلية. بالإضافة إلى ذلك تم إجراء مسوحات ومشاورات في الموقع خلال الموسم مع أعلى الأنشطة البرية في الموقع بما في ذلك أي مستخدمين للأرض موجودين في الموقع في ذلك الوقت.

تتولى الشركة أنشطة التشاور والمشاركة المستمرة مع المجتمعات المحلية خلال تنفيذ خطة إشراك أصحاب المصلحة (SEP).

#### 5. عملية تأجير الأراضي خلقت فوارقاً اجتماعية

ادعى المشتكي أنه من خلال تأجير بعض الأراضي المحيطة بالمشروع، تم إستبعاد أراضيهم على الرغم من قربها من التوربينات، وإن الشركة تخلق بشكل تعسفي فوارق اجتماعية داخل مجتمع الطفيلة، لا سيما بالنظر إلى أن وجود التوربينات بالقرب من أراضيهم تمنع أي فرصة اقتصادية أخرى محتملة لهم.

من غير العملي للشركة تأجير جميع قطع الأراضي المحيطة بموقع المشروع لغرض تطوير المشروع وهذا الطلب يعني ببساطة زوال المشروع.

تم إجراء عملية اختيار شاملة ومفصلة وعادلة وشفافة للموقع، مع الأخذ في الاعتبار الجوانب الفنية (تصميم المشروع وتحسينه) والمالية والبيئية. من شأن استثناء هذه المعايير المحددة والتأجير التعسفي لقطعة أرض المشتكي أن يخلق بيئة غير عادلة ضد أي ملاك أرض آخرين في المجتمع.

بالإضافة إلى ذلك، من المهم أيضًا ملاحظة أن الشركة لا تقيد، بأي شكل من الأشكال، المدعي من ممارسة أنشطة اقتصادية أخرى على قطعة الأرض الخاصة به ضمن القوانين المعمول بها في الأردن.

تقدر الشركة علاقتها مع مجتمع الطفيلة وتكرر التزامها بدعم المجتمع المحلي من خلال خطة إشراك أصحاب المصلحة وخطة تكامل المجتمع وبرنامج المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) الذي يهدف إلى خدمة جميع أفراد المجتمع بطريقة مشتركة وشفافة.

تظل الشركة منفتحة لتلقي أي شكاوى من خلال آلية التظلم المجتمعية الخاصة بها ، والتي سيتم متابعتها وحلها من خلال الإجراءات المعمول بها.

سيتم تقييم أي تأثير تم إثباته وفقاً لإرشادات مؤسسة التمويل الدولية و مجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة والتخفيف حسب الحاجة.

### **عملية الوساطة مع مكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة**

رحبت الشركة بدعوة مكتب المحقق المستشار للتقيد بشئون الأنظمة في عملية الوساطة وشاركت في جميع الجلسات والاجتماعات بكل جدية ورغبة جادة في إنهاء الخلاف. حيث دعت الشركة المشتكيين لزيارة المشروع ومرافقتهم لمشاريع أخرى قيد التشغيل لفحص مستويات الضوضاء على الأرض.

تظل شركة دايهان ملتزمة بمواصلة الحوار مع المشتكيين بشأن مخاوفهم، وتلتزم بسياساتها التي توجه تعاملاتها مع المجتمعات المحلية المحيطة والتي تقوم على تقاسم المنافع المجتمعية مع تجنب المنافع الشخصية والتعويضات المالية للأفراد.

#### الملحق رقم 4: اعتبارات متعلقة بالتقييم وفقاً لسياسة مكتب المحقق

تنص سياسة مكتب المحقق<sup>52</sup> على أن يأخذ تقييم الامتثال اعتبارات إضافية بعين الاعتبار على النحو المبين في الجدول أدناه

ارشادات سياسة مكتب المحقق	تحليل هذه القضية
بالنسبة لأي مشروع أو مشروع فرعي تم فيه خروج مؤسسة التمويل الدولية/ الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في الوقت الذي يكمل فيه مكتب المحقق تقييمه للامتثال، سواء أكان التحقيق سيوفر قيمة معينة من حيث المساءلة أو التعلم أو الإجراء العلاجي على الرغم من خروج مؤسسة التمويل الدولية/ الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (الفقرة 92 أ).	غير قابل للتطبيق
صلة أي إجراءات قضائية أو غير قضائية منتهية أو معلقة أو جارية بخصوص موضوع الشكوى (الفقرة 92 ب).	غير قابل للتطبيق
فيما إذا كانت الإدارة قد أثبتت بوضوح أنها تعاملت بشكل ملائم مع القضايا التي أثارها أصحاب الشكوى أو في الطلب الداخلي واتبعت السياسات البيئية والاجتماعية أو فيما إذا قد أقرت الإدارة بأنها لم تمتثل للسياسات البيئية والاجتماعية ذات الصلة (الفقرة 92 ج).	كما هو مبين في فصل التقييم من هذا التقرير؛ وجد مكتب المحقق مؤشرات أولية على عدم الامتثال. وفي هذا السياق؛ يخلص مكتب المحقق إلى أن مؤسسة التمويل الدولية لم تثبت بوضوح أنها تعاملت بشكل ملائم مع القضايا التي أثارها الشكوى. وفي حين أن مؤسسة التمويل الدولية لم تقرر صراحةً بعدم الامتثال للسياسات البيئية والاجتماعية ذات الصلة؛ إلا أنها قد طلبت تأجيل التحقيق لتعزيز إشراف المشروع على الاستخدام الموسمي للأراضي وتدابير التخفيف المقابلة في محاولة لمعالجة القضايا التي أثرت في الشكوى.
فيما إذا كانت الإدارة قد قدمت بياناً بإجراءات تصحيحية محددة، وفيما إذا كانت هذه الإجراءات التصحيحية المقترحة تتناول بشكل جوهري القضايا التي أثارها أصحاب الشكوى في حكم مكتب المحقق بعد النظر في آراء أصحاب الشكوى (الفقرة 92 د).	كما هو موضح في فصل التأجيل من هذا التقرير؛ فإن رد إدارة مؤسسة التمويل الدولية يتضمن طلباً بالتأجيل مع التزامات من مؤسسة التمويل الدولية لاتخاذ إجراءات محددة لمعالجة القضايا التي أثارها أصحاب الشكوى والتي هي جديرة بالتحقيق.
فيما يتعلق بمشروع أو مشروع فرعي كان بالفعل موضوع تحقيق امتثال؛ يجوز للمحقق - المستشار: (أ) إغلاق الشكوى؛ (ب) دمج الشكوى مع عملية الامتثال السابقة إذا كانت لا تزال مفتوحة وكانت الشكوى مرتبطة إلى حد كبير بنفس القضايا الخاصة بعملية الامتثال السابقة؛ أو (ج) الشروع في تحقيق امتثال جديد فقط عندما تثير الشكوى قضايا جديدة أو في حال توفر دليل جديد (الفقرة 93).	غير قابل للتطبيق